السنة العالمية للمرأة
١٩٧٥

وثائق
المؤتمر السابع
للجنة حقوق المرأة اللبنانية

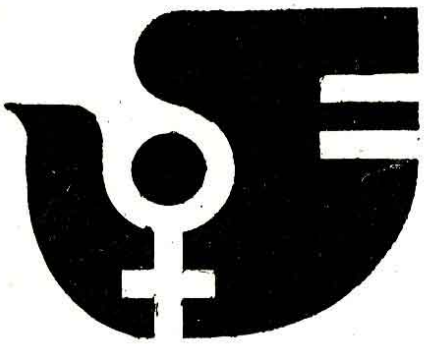

مقدمة

القرار الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة بتكريس سنة ١٩٧٥ ،سنة عالمية للمرأة ، لم يكن مجرد «ترضية» للمرأة او «هدية» عالمية . بل جاء نتيجة تطورات عميقة حدثت في اواسط القرن العشرين لعبت فيها المرأة دورا بارزا وهاما في الحقول الاقتصادي ، والسياسي ، والاجتماعي ، والثقافي .

في سني الحرب العالمية الثانية ضربت المرأة ايات رائعة في الاستبسال والتضحية والوعي . ويجدر بنا ان نلفت الى انها سيرت المصانع والمعامل بعد ان غادرها الرجل الى الجبهة .

فالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية انما استمرت في العطاء بفضل عطاء المرأة ووعيها المسؤول .

بيد ان ساح الوغى لم تفوت على المرأة شرف الدفاع والاستشهاد. وقد عرفت معسكرات الاعتقال الرهيبة الالوف من المناضلات الصنديدات.

صمتت المدافع ، وخرست القنابل ، ولكن الاطلال والخرائب وقعت عليها غربان الموت ...

اندفعت المرأة بكل ما اوتيت من قوة وعزم تضمد الجراح ، وتطرد اليأس من نفوس الاحياء ، وتساهم في بناء عالم جديد ، عملت في كل مكان وعلى مختلف الاصعدة ...

لقد تنادى اللائي عايشن التدمير والابادة الى مؤتمر نسائي في باريس لاجل زرع نبتة الحياة الجديدة ، نبتة تشابكت حولها الايدي لحمايتها من الطفيليات الضارة ، واحتضنتها عزيمة الامهات واحلام الصبايا ، ودون اسمها بألوان ولغات مختلفة :

الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي !

ثلاثون عاما مضت على غرس تلك النبتة الطرية العود . امتدت جذورها وتعمقت ، سمقت اغصانها وظللت العالم كله .

ثلاثون عاما وهي تردد : مساواة ، انماء ، سلام .

ثلاثون عاما وثمارها تقطف هنا وهناك .

في هذه الفترة من الزمن ، بدد النور وما زال ، ظلمات الاستثمار ، والاستعمار ، والعنصرية البغيضة ، والصهيونية المجرمة ، في رحاب شاسعة من اليابسة . وانعتق ملايين الناس في القارات الخمس .

وكما كان للمرأة مكانها في غمرة معارك التحرر والانعتاق كان لها دورها في تشييد صرحي العلم والعمل ، وكان لها موقعها في صيرورة الحياة واستمرارها . وبرزت شخصيتها قوية قديرة حيث توفرت لها الفرص : من تربية الاطفال الى صنع الاجيال ، من امام الالة الى الكواكب ، من مقاعدالدراسة الى ادارة البلاد ، من سوق الحصادة الى تنظيم المدن .

دون التاريخ اساطير ... و فيكل اسطورة اكثر من صفحة تحكي بطولات النصف « الضعيف » من الجنس البشري .

وللتاريخ منزلة لا يمكن الا توضع في الاعتبار ...

اعترافا بواقع ورضوخا لحقيقة انما اعلنت سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة !ولكنها بداية انطلاقة جديدة لا مكافأة ... ونهاية ...

لجنة حقوق المرأة اللبنانية ، احدى خلايا نبتة الامس بل فنن من افنان الشجرة العملاقة اليوم ، تسهم كعادتها في اعطاء هذه السنة معناها الحقيقي ، تغوص فيجوهر القرار الذي اعلنته الامم المتحدة ، تعربه وتلبننه من دون ان تجرده من عالميته .

ان وثائق المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية تحول كلمات هذا القرار ، بأمكاناتها المتواضعة ، الى اعمال ملموسة لتحقيق :

المساواة ، الانماء ، السلام !

ليندا مطر

١٩٤٥ - ١٩٧٥

لمحة عن التحضيرات التي قامت بها اللجنة لجعل سنة ١٩٧٥ سنة مثمرة بالنسبة للمرأة اللبنانية

في ٨ آذار ١٩٧٤ ، ازفت لجنة حقوق المرأة اللبنانيه نبأ القرار الذي اعلنته هيئة الامم المتحدة باعتبار سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة . ودعت من على منبر الاونسكو المؤسسات الرسمية والوطنية كافة الى انجاح اهداف هذه السنة .

وفي ٢٠ حزيران ١٩٧٤ طرحت لجنة حقوق المرأة اللبنانية برنامج عمل متكامل تعهدت بتنفيذه خلال سنة ١٩٧٥ وذلك بحضور عدد كبير من اعضائها ومن ممثلي الصحافة اللبنانية الكريمة ، فيما يلي نصه :

ايتها الصديقات والاخوات ،

تأتي هذه المحاضرة ، ان جازت تسميتها كذلك ، بعد لقاءين مهمين تماما منذ شهر تقريبا : احدهما عالمي وقد عقد في فارصوفيا والاخر عربي وكان موطنه بيروت .

وفي اذار ١٩٧٤ كان قد عقد مؤتمر عربي — افريقي ، في الجزائر بدعوة من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي واتحاد النساء الجزائريات ، تحت شعار تعليم المرأة : « هذا العامل المهم في مساهمتها النشيطة في الحياة الاقتصادية ، والثقافية والاجتماعية — السياسية لبلادها » . ومثلت لبنان في هذا المؤتمر ثلاث مندوبات وهن السيدات : اميلي فارس ابراهيم، ماري ثابت ، سنيه ادهم .

اما لقاء فارصوفيا والذي سنتكلم عنه في نهاية حديثنا ، وهو اجتماع مجلس الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، فقد حضرته مندوبتان عن لجنة حقوق المرأة اللبنانية هما : ادما غلام ونيفا عمار .

وفي لقاء بيروت الذي نظمه المجلس النسائي اللبناني في ايار الماضي ، يمكن القول ان جميع المنظمات النسائية في بيروت قد اسهمت في انجاحه ، ان كان بالدوام ام المناقشة ام التنظيم ، اضافة الى الاشتراك الفعلي والمثمر للاتحاد النسائي العربي والتجاوب الذي ظهر من قبل الوفود الاجنبية التي لبت الدعوة .

وهنا لا بد من توجيه تحية صادقة الى اللواتي قدمن الابحاث القيمة ، والى المجلس النسائي اللبناني الذي اثبت بهذه التجربة بان التعاون المخلص لا بد وان يعطي ثماره الطيبة .

ان جميع هذه الندوات والحلقات ، وما جرى حتى الان ، ليس الا

بداية التحضير لاستقبال السنة العالمية للمرأة ، من اجل معالجة وضع المرأة وحث الدول والمؤسسات صاحبة الشأن للعمل على تحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل .

اليكم بعض ما جاء في القرار رقم ٣٠١٠ الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة معلنة فيه سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة :

« ... واذا اخذنا بعين الاعتبار ان من الضروري جدا تقوية المساعي والجهود لتوسيع نطاق الاعتراف بمبدأ مساواة المرأة بالرجل امام القانون وفي الواقع العملي ، وان تحفز الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك حتى الان ، باتخاذ الاجراءات سواء القانونية منها ام الاجتماعية ، من اجل ضمان تنفيذ هذه الحقوق ... »

وجاء ايضا : « واذا اخذنا بعين الاعتبار ما سيؤدي اليه اعلان السنة العالمية للمرأة من تركيز وتعميق في جميع الاعمال المطلوبة لتحسين وضع المرأة ، فاننا نحصل على النتائج التالية :

١) اعلان ١٩٧٥ كسنة عالمية للمرأة .

٢) يجب ان يتحف هذا العام باعمال مركزة بهدف :

أ — تعزيز مساواة المرأة بالرجل .

ب — الالتحام الكامل للنساء في الجهود العامة لضمان التطور وخاصة التأكيد على مسؤولية النساء ودورهن الهام في التطوير الاجتماعي — الاقتصادي — السياسي والثقافي على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي ، وبالذات خلال العقد التطوري الثاني للامم المتحدة.

ج — الاعتراف باهمية المساهمة المتنامية للنساء من اجل تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وتوثيق وتوطيد السلام العالمي.

(٣) دعوة جميع الدول الاعضاء وجميع المنظمات التي يهمها الامر، لان تتخذ الاجراءات للتأكيد على التنفيذ التام لحقوق النساء ، وتقدمهن على اساس البيان الصادر بالقضاء على التمييز ضد النساء .

(٤) دعوة الحكومات التي لم تنفذ حتى الان ما تضمنه البند رقم ١٠٠ لمنظمة العمل الدولية لعام ١٩٥١ ، والقاضي بوجوب الاجر المتساوي للعمل المتساوي بالنسبة للرجل والمرأة على السواء .

(٥) التمني على السكرتير العام للامم المتحدة ان يعد مشروع برنامج عن السنة العالمية للمرأة، بالتشاور مع الدول الاعضاء والمنظمات المختصة والمنظمات غير الحكومية التي يهمها الامر ،وان يعرض هذا البرنامج على لجنة حقوق المرأة في اجتماعها الخامس والعشرين عام ١٩٧٤ » .

والان ماذا تعني بالنسبة لنا ، سنة المرأة العالمية ؟

طبعا ان المرأة في العالم اجمع قد سرها هذا الاعلان الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة ، والذي جاء يعبر تعبيرا صريحا بأنه ما يزال يوجد في الثلث الاخير من القرن العشرين ، وفي غمرة التطورات الهائلة للعلم والتكنولوجيا ، وفي عصر الفتوحات الفضائية ، تمييز مهين ضد المرأة ، يمارس بنسب متفاوتة بين بلد واخر وباساليب تختلف بين طبقة واخرى .

من هنا ننطلق من تفسيرنا لهذا الاعلان ، ونعتبر ، مسؤولية مجددة وليست جديدة ، توضع امام المرأة بشكل خاص ، وامام المؤسسات الحكومية بشكل عام ، لكن هذه المرة ، من قبل اعلى هيئة دولية .

ايتها الصديقات والاخوات ،

بعد متابعة جلسات الحلقة الدراسية العربية التي انعقدت مؤخرا في بيروت ، وبعد مناقشة المواضيع التي طرحت ، فأن الهيئة الادارية للجنة حقوق المرأة اللبنانية ، انسجاما مع طبيعة اللجنة النضالية ، لا تكتفي برسم المداد الاسود على الورق الابيض ، بل تجسده بأعمال ملموسة ، ولا تتغنى بالنظريات فقط ، وانما تستمد منها نورا ومعرفة ، ولا تحجب عن نظرها واقع المرأة في بلادنا ، بعض الرائدات اللواتي اثبتن وجودهن في ميادين مختلفة ، انما ذلك يزيدها ثقة وتصميما على ان لدى المرأة كفاءات مدفونة لا بد من تفجيرها في الانتاج والعلم والادارة والسياسة .

لا افشي سرا ان قلت بأن للجنة حقوق المرأة اللبنانيه مئات العضوات النشيطات الى حد نكران الذات والتضحية من اوقاتهن على حساب راحتهن وصحتهن من اجل تحقيق اهداف اللجنة النبيلة . وقد لخصت هذه الاهداف في برنامج عمل اللجنة الذي اقر في مؤتمرها السادس .

لذلك عندما نطرح اية مهمة مهما كانت معقدة ، فلا يساورنا اي خوف او تردد في الاعلان عنها ، لان ثقة اللجنة بنفسها كبيرة جدا .وهذا التأكيد ليس سببه الغرور او عدم المسؤولية ، وانما هو ناتج عن تجربة كانت في كثير من الاحيان مريرة وقاسية استطاعت اللجنة من خلالها اكتساب خبرات عديدة مهدت لها اجتياز العقبات وتذليل المصاعب .

هذا لا يعني بأن عملنا لا تواجهه صعوبات وحواجز ، بل بالعكس، فأن اولى الصعوبات هي من ذاتية المرأة نفسها . وثانيها ناتج عن العقلية التي تمرس عليها رجالنا والتي يرثونها ابا عن جد .

هذان العاملان مجتمعين ، يقرران وضع المرأة في العائله وفي العمل وفي المجتمع .

ولا شك بأن التطور النسبي الذي طرا على مجمل الاوضاع المعيشية قد طال المرأة ايضا مما ساعد ويساعد على تسهيل مهمة الحركات النسائية العاملة على ازاله الاجحاف اللاحق بالمرأة . فنزول المرأة لميدان العمل واقبالها على الدراسة والتخصص ، وانخراطها في حياة بلادها اكثر فأكثر ، كل ذلك فتح مجالا رحبا امام هذه الحركات لحمل المرأة على عدم الاكتفاء بما توصلت اليه هي كفرد ، لان نجاح قضيتها مرتبط بقضية اختها في المعمل والحقل والجامعة والمنزل ، من جهة ، ومرتبط بقضية شعبها كله من جهة اخرى .

فكم من النساء اللواتي اكتفين بالذي حصلن عليه حتى ولو كان شكليا ، جاهلات او متجاهلات الحقوق الفعلية للمرأة ، الحقوق التي لا تبرق وانما تنير وهي الحقوق -- الواجبات . يا حبذا لو حاولت كل

امرأة الدخول الى اعماق نفسها لتسألها : صحيح انا انسان كامل الحقوق والواجبات ؟

فالجواب يكون مؤسفا حقا .

ايتها الصديقات والاخوات ،

امام لجنتنا حاليا ثلاث مهمات رئيسية :

١) التوعية

أ — توسيع شبكة مكافحة الامية ، التي بدأتها اللجنة ، وذلك بالاكثار من مراكزها . وفي حال عدم وجود مركز للجنة ، التوجه الى النوادي او المدارس والطلب منها تسهيل لمهمتها بالسماح لها باستخدام هذه الامكنة لتعليم الاميات .

وفي نفس الوقت ارشاد المسؤولين الى الاماكن التي هي بحاجة الى مثل هذه المراكز ومطالبتهم بتحقيق هذه المهمة .

ان مكافحة الامية التي ما زالت متفشية بكثرة خاصة بين النساء في الريف ، هي عامل اساسي في توعية المرأة .

ب — القيام بسلسلة محاضرات يمكن تحديدها كما يلي :

وضع المرأة في قوانين الاحوال الشخصية . وهنا يمكن الاستناد الى الدراسة القيمة التي حضرتها الاستاذة لور مغيزل للحلقة الدراسية التي عقدت في بيروت . برأينا ان هذه الدراسة بالذات يمكن تقسيمها الى ثلاث محاضرات : المرأة والزواج — المرأة والارث — المرأة — الانسان .

ج — انشاء حلقات تثقيفيه من شأنها تعريف المرأة العاملة الى القوانين التي تعمل بموجبها وما يرافقها من ايجابيات وسلبيات لكي لا تبقى على هامش الحركة النقابية والعمالية . وهنا يمكن الاستناد الى قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الاجتماعي وقوانين العمل الدولية.

وهذه الحلقات لا تقتصر على المرأة العاملة في المدينة وحسب ، وانما يجب ان تشمل المرأة العاملة في الزراعة ايضا .

د — نشر الثقافة السياسية بمفهومها الحقيقي ، اي جعل المرأة مقتنعة بأن العمل السياسي ليس حكرا على السياسيين المحترفين ، وانما هو ممارسة يومية نعيشها . تأكل وتشرب معنا . فمن غير الجائز بعد اليوم ان تبرر المرأة نفسها بقولها انا لا اتدخل في السياسة ، لانها بحكم وجودها في وطن تعيش اوضاعه وتتعاطف مع مجتمع هي منه ، فهي تمارس العمل السياسي رضيت ام ابت .

واؤكد في هذا المجال بأنه من غير الجائز بعد الان ، ان تبقى المرأة اسيرة المفهوم الخاطىء للممارسة السياسية ، والتي تحصر عادة في العملية الانتخابية .

فمن اجل ان تصبح المرأة اللبنانية مقترعة صالحة ومرشحة ناجحة ، عليها ان تعي مسؤولية اوضاع بلادها الاجتماعية — السياسية

وتساهم بتفان في جميع القضايا التي تواجه شعبها .

وفي هذا المجال يمكن اجراء ندوات يشترك فيها نساء ورجال تناقش فيها كيف نجعل المواطن والمرأة بشكل خاص ، مساهما نشيطا ومفيدا في الحياة السياسية عامة ، لكي لا تبقى المرأة احتياطيا جاهلا يستعمل لترجيح كفة ميزان هذه او تلك من اللوائح التقليدية في العملية الانتخابية . في هذه الندوات ايضا يجب طرح قضية تعديل قانون الانتخاب المعمول به حاليا ، والذي يقف حاجزا ليس فقط بوجه المرأة اللبنانية وانما بوجه كثير من الوطنيين المخلصين غير الاثرياء ، ويحول دون وصولهم الى البرلمان .

وفي اطار التوعية السياسية يجب ان نحمل المرأة على القراءة ، وعلى ان تطالع ليس فقط المواضيع التي اعتادت ان تجتذبها كالازياء ، والقصص ، وبريد القلوب ، بل كذلك ، عليها ان تقرأ المواضيع الاجتماعية ــ السياسية ، لتصبح على بينة مما يدور حولها من احداث محلية وعربية ودولية .

وهنا على عضواتنا مساعدة النساء اللواتي لا يستطعن القراءة او استيعاب المواضيع ، وذلك بأقامة حلقات واسعة تسمى « حلقات المطالعة المفيدة » .

٢) الدراسات الميدانية

كلنا يعلم بأنه ما لم تجر للمريض فحوصات سريرية ومخبرية ، وبالتالي تحديد نوع المرض ومدى خطورته ، فأنه لا يجوز وصف العلاج والعقاقير .

كذلك هي الحال بالنسبة للقضايا الاجتماعية والحياتية . فمن اجل معالجة امراض المجتمع الكثيرة الشائكة ، والخفية الخبيثة ، لا بد من استقصاء الحقائق من خلال اصحاب العلاقة مباشرة ، والا نكتفي بالتقديرات المكتبية الصرفة .

من هنا ارتأينا ان نضع استمارات مفصلة تنقلنا الى صميم القضية على اختلاف تشعباتها . وخلال هذا الشهر سننجز الاستمارات المخصصة للريف ، وتتبعها استمارات اخرى مخصصة للمرأة العاملة في الصناعة.

ان المرأة المزارعة رغم كل ما تعانيه من اجحاف وتعسف ، ما زال وضعها مجهولا. وكل الدراسات التي اجريت ما زالت دون المطلوب، وحتى الدراسة التي عزمنا القيام بها نحن لن تفي الموضوع حقه ، انما تسلط اضواء جديدة على هذا القطاع الكبير ، المسمى القطاع الزراعي.

اذن مهمتنا الثانية كما اشرت ، هي :

أ ــ اجراء تحقيق ميداني حول اوضاع المرأة في الزراعة .

ب ــ اجراء تحقيق ميداني حول اوضاع المرأة في الصناعة .

٣) التحضير لمؤتمر اللجنة السابع ، الذي سيعقد في اذار ١٩٧٥ تحت شعار : ((السنة العالمية للمرأة ومهماتنا)) .

ان هذا المؤتمر سيكون مناسبة لتشريح جميع نشاطات اللجنة ، على ضوء البرنامج الذي اقر في مؤتمرها السادس . وهنا لا بد من الاشارة الى انه اذا اخذنا البرنامج الحالي واستعرضنا ميادينه الاربعة وفقراته الاربع عشرة ، نستطيع ان نلمس الجدية والمسؤولية التي التزمت بهما لجنة حقوق المرأة في اثناء وضعه، وبأنه ما زال يحتفظ بأهميته مضمونا ومحتوى خاصة وقد جاءت توصيات الحلقة الدراسية العربية تنطبق بمعظمها على برنامجنا الذي اقر في سنة ١٩٧٢ .

وهنا لا بد من التأكيد بأننا سنلتزم بتوصيات الحلقة الدراسية ، وسوف نعمل كتفا الى كتف مع المجلس النسائي اللبناني ومع المنظمات النسائية ، بتعاون مخلص من اجل تحقيقها .

اذن مهمتنا الثالثة تتلخص بما يلي :

أ — عقد مؤتمرات تحضيرية في المناطق المتواجدة فيها اللجنة . تقدم بهذه المؤتمرات الاقتراحات ، وتنتخب المندوبات الى المؤتمر العام.

ب — تنتقى المسؤولات اللواتي يمكن تقديمهن لتبؤ مركز في الهيئة الادارية .

ج — عقد المؤتمر السابع للجنة في اذار ١٩٧٥ .

ان المهمات الثلاث المطروحة تلتزم بها عضوات لجنة حقوق المرأة وتعمل على تنفيذها .

اما النضالات المطلبية التي لا يمكن اغفالها مهما تعددت ميادين العمل ، فهي مستمرة جنبا الى جنب مع هذه المهمات الثلاث المستجدة.

مهام اخرى ترافق التزامات اللجنة المحددة ، وهي تتعلق بالعمل المشترك محليا وعربيا وعالميا .

١) على الصعيد المحلي :

أ — نقترح انشاء لجنة تحضيرية وطنية من شخصيات يهمها ان تحتل المرأة مكانها في المجتمع كمواطن كامل الحقوق والواجبات ، مهمتها دعم المطالب التي تطرحها الهيئات النسائية اثناء التحضير للسنة العالمية للمرأة .

ب — تتمنى اللجنة على المجلس النسائي اللبناني الاكثار من اللقاءات والمحاضرات لزيادة التعاون بين المنظمات النسائية من جهة ، وبين النساء اللواتي لا ينتمين الى اية منظمة من جهة اخرى .

ج — الى جانب التعاون القائم بين لجنة حقوق المرأة من جهة واتحاد المرأة الفلسطينية من جهة اخرى ، نقترح توسيع هذا التعاون ليشمل المجلس النسائي اللبناني ومختلف المنظمات النسائية بهدف دعم نضال المرأة الرامي الى تحقيق شخصيتها الانسانية على ارض وطنها فلسطين .

٢) على الصعيد العربي :

من اجل توثيق الصداقة العربية ، تقترح اللجنة :

أ ــ انشاء لجنة تحضيرية موسعة تشترك فيها ممثلات عن جميع المنظمات النسائية في البلدان العربية .

ب ــ تبادل الوفود النسائية للاطلاع على اوضاع المرأة والاستفادة من المكتسبات التي حققتها المرأة العربية في مختلف الميادين .

ج ــ عقد حلقات دراسية وعرض أفلام وثائقيــة تصور انخراط المرأة العربية في اقتصاد بلادها .

د ــ دعم نضال المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة ومساعدتها بمختلف الوسائل .

٣) على الصعيد العالمي :

كنت قد اشرت في بداية حديثي الى اجتماع مجلس الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي عقد في فارصوفيا .

من هو الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ؟

يضم الاتحاد ١١٠ منظمات نسائية من ٩٧ بلدا وله مرتبةاستشارية من الدرجة (أ) مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومرتبة استشارية من الدرجة (ب) مع منظمة الاونيسكو .

وللاتحاد دور مهم بجعل سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة ، اذ انه كان المبادر لهذا الاقتراح . وقد جاء في مؤتمر صحافي عقده الاتحاد في برلين على اثر اعلان سنة المرأة العالمية ، ما يلي :

« ... ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة سيعلن عنه فيجميع انحاء العالم . وسيبذل الاتحاد جهده لتحقيق هــذا المضمون ولاعطــاء السنة العالمية للمرأة اهميتها الكاملة .

كما سيتم ذلك بمساعدة جميع منظماته الوطنيــة الاعضاء . ان السنة العالمية للمرأة ستوفر لنا الفرص ، من اجل توسيع وتمتين قاعدة العمل المشترك مع المنظمات العالمية على المستوى الوطني والاقليمــي والدولي ، وستمكننا من القيام بعمل جماعي كبير لحماية حقوق النساء والتقدم الاجتماعي والديمقراطية والاستقلال الوطني والسلم ... »

تنفيذا لهذا التعهد فقد بادر الاتحاد بدعوة الاتحــادات والمنظمات العالمية الى لقاء عقد في قصر الاونيسكو بباريس في شهر نيسان الماضي، اطلق عليه «لقاء باريس» وقد حضره ٢٤ اتحادا عالميا ومنظمة اقليمية. وتم فيه الاتفاق على كثير من القضايا المشتركة ، اهمهــا عقــد مؤتمر نسائي عالمي في برلين (المانيا الديمقراطية) تتمثل فيه منظماتوشخصيات واتحادات نسائية وغير نسائية ، وكل من تهمه قضية المرأة .

وهذا المؤتمر سيكون اشمل واوسع من المؤتمر الذي سيعقد في مكسيكو في السنة نفسها ، لكن الاول لا يتناقض مع الثاني انما يكمــل احدهما الاخر .

وفي اجتماع فارصوفيا صدرت عدة قرارات حول التحضير لسنــة ١٩٧٥ ، تتضمن عقد مؤتمرات اقليمية في اسيــا وافريقيــا وامريكــا الجنوبية . كما صدر قرار يدين الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضــي

العربية ويطالب بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وافساح المجال امام الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره على ارضه .

فنحن نرحب بنشاطات الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، وسنعمل من جانبنا كل ما هو ممكن لانجاح المؤتمر العالمي المنوي عقده في برلين ، والذي سيكون تظاهرة كبرى لنساء العالم اجمع .

ايتها الصديقات والاخوات ،

هذا ما يمكننا الاعلان عنه الان ، نتمنى ان تتجاوب معنا المنظمات النسائية والوطنية والمؤسسات الرسمية والحكومية ، لكي نتمكن من الوصول الى حقائق ملموسة ونتائج مرضية ، ان كان في ما يتعلق بالتحقيقات في الصناعة ام في الزراعة ، ام في ما يتعلق بالتعاون ووحدة الصف .

ان كشف النواقص التي ما زالت تعتري اوضاعنا ليس عيبا ، انما العيب هو في تغطية هذه النواقص ، فتتراكم وتصبح مستعصية .

وبرأينا انه علينا اتباع نصيحة المثل الشائع الذي يقول :

صديقك من صدقك وليس من صدقك .

ليندا مطر
امينة سر لجنة حقوق المرأة اللبنانية
٢٠ ــ ٦ ــ ١٩٧٤

ان برنامج عمل اللجنة هذا ترجم الى اعمال ملموسة . فعلى صعيد النقطة الاولى اي التوعية :

مكافحه الامية

انشأت اللجنة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمحو الامية مراكز جديدة في : بعلبك ــ الكرك ــ كفر رمان ــ الطيبة ــ زوطر الشرقية ــ المروانية ــ

ولديها الان عدد من الطلبات تسعى لتلبيتها بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمحو الامية ابتداء من تشرين الاول ١٩٧٥ .

اجتماعات نسائية لشرح اهداف سنة المرأة العالمية ودور المرأة اللبنانية :

- ٣٠ اجتماعا في البقاع .
- ٢٥ اجتماعا في الجنوب .
- ٣٥ اجتماعا في بيروت وضواحيها .
- ١٥ اجتماعا في الشمال .
- ٢٢ اجتماعا في الشوف .
- ١٠ اجتماعات في الجبل .
- ١٠ اجتماعات في بلاد جبيل .

محاضرات :

— بتغرين — قاعة سينما .
— جباع الشوف — ساحة البلدة .
— الطيبة — الجنوب — قاعة الحسينية .
— فيع — الكوره — نادي فيع .
— مدرسة راهبات سيدة المعونة — فرن الشباك .
— زغرتا — دار البلدية .
— حمانا — ثانوية حمانا الرسمية .
— دير قانون — ساحة البلدة .
— صريفا — قاعة الحسينية .

الندوات التي اشتركت فيها اللجنة :

— عماطور — نادي عماطور .
— عمشيت — نادي عمشيت .
— الاسبوع الدولي للمراة — تنظيم دار الفن ودار النهار .

اللقاءات العالمية :

الجزائر ، فارصوفيا ، الما — اتا وبراغ .

وقد دعيت لجنة حقوق المراة للاشتراك بندوة نيويورك التي خصصت لبحث قضايا السلم ونزع السلاح ، انما تأخر الفيزا حال دون الاشتراك في هذا اللقاء الهام .

وقد شاركت اللجنة كذلك في مختلف الاعمال التي اقيمت في لبنان احتفاء في هذه السنة : الحلقة الدراسية التي نظمها المجلس النسائي اللبناني في فندق « هوليداي ان » . الاحتفالات التي اقيمت بمناسبة انتخاب الامهات المثاليات التي اشرفت عليها لجنة الامهات في لبنان وغيرها من اللقاءات والندوات التي عقدت لهذه المناسبة .

وعلى روزنامة اللجنة الان محاضرات وندوات عدة : في طرابلس، الشوف ، الجبل ، الجنوب وبيروت .

المهمة الثانية التى تعهدت بها اللجنة : الدراسات الميدانية .

اصدرت اللجنة خمسة الاف استمارة عن المراة في الزراعه والفي استمارة عن المراة في الصناعة . وتجري تعبئة الاستمارات في مختلف المناطق الريفية والصناعية . وستكون الدراستان جاهزتين قبل الانتهاء من سنة ١٩٧٥ .

والمهمة الثالثة هي المؤتمر السابع للجنة .

هذه الوثيقة تعطيكم الصورة كيف نفذت اللجنة هذه المهمة وبأية مسؤولية وجدية .

وقبل انعقاد المؤتمر عقدت لجنة حقوق المراة مؤتمرا صحفيا في دار نقابة المحررين ادلت خلاله رئيستها السيدة ثريا عدره ببيان حول اسبوع المراة (٦ — ١٢) والسنة العالمية للمراة ونضال النساء اللبنانيات من اجل الدفاع عن حقوقهن .

مؤتمر بلاد جبيل

مؤتمر بلاد جبيل كان فاتحة المؤتمرات المحلية . وقد حضره ٢٠ مندوبة يمثلن ستة فروع للجنة في تلك المنطقة .

القت التقرير العام عن المنطقة فكتوريا حلو . فجاء معبرا عن الواقع الملموس . وناقشته الحاضرات بجدية تامة .

جاء في التقرير « ... ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته على وضع المرأة في منطقة جبيل لا تختلف عنها في سائر المناطق من حيث وضعها في العمل بالنسبة للمرأة العاملة ونساء الفئات الكادحة واصحاب الدخل المحدود . ورغم التمايز من بيئة الى اخرى في العادات والتقاليد الاجتماعية تبقى النظرة للمرأة هي نفسها ... ».

وعن اللجنة ودورها في المنطقة قالت المقررة : « ... ونحن في اطار برنامج اللجنة العام ننطلق من متطلبات واحتياجات المنطقة وخصائصها المميزة . واستطردت ... تعتمد المنطقة بشكل اساسي على زراعة الدخان والتفاح وبعض الفواكه والخضار . معظم الاراضي بعلية والقسم الاكبر غير مستصلح .. ومشكلة المياه من المشاكل المستعصية سواء مياه الري ام مياه الشفة . اما السياحة والاصطياف اللذان يجب ان يشكلا موردا دائما للمنطقة نظرا لوجود الاثارات التاريخية بالاضافة الى طبيعة البلاد المناخية ، فانهما يصطدمان بفقدان الشروط الاولية للسياحة اعني بها الطرقات الواسعة والمعبدة لتسهيل وسائل النقل من منطقة الى اخرى ... » .

عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية اضافت المقررة « ... فصعوبة الحياة والمداخيل المحدودة تضطر معظم المواطنين الى ترك قراهم والنزوح اما الى المدينة او الى المهجر ... »

وبعد ان تحدثت السيدة حلو عن وضع الفتاة الريفية واضطرارها لقطع دراستها لعدم توفر الامكانيات والسبل لذلك اضافت « ... ومع نشوء المعامل مؤخرا في القرى الساحلية من المنطقة دخلت الفتاة ميدان العمل باعداد محدودة مع العلم بان هناك عددا منهن في حقل التربية والتعليم والخدمات الاخرى ... » .

تكلمت بعد التقرير السيدة زمرد صدقة متمنية على المرأة في بلاد جبيل ان تضاعف نشاطها وان تشعر بالمسؤولية لتلعب دورها متخطية النظرة اليها كامرأة فقط هذه النظرة التي ما زالت تسيطر على عقول

الكثيرين في مجتمعنا . ثم قالت : ان للمرأة حقوقا وعليها واجبات . عليها ان تفرض وجودها بمساهمتها في تطوير مجتمعها ومستقبل اطفالها .

شاركت جميع المندوبات في المناقشة وكن متحمسات لجعل سنة ١٩٧٥ سنة لتحسين اوضاع المرأة بشكل عام والمرأة الجبيلية بشكل خاص وجاءت التوصيات صورة واضحة عما يشغل بالهن :

١ — تحسين مستوصف مدينة جبيل .

٢ — ايجاد مستوصفات نقالة وتقديم الارشاد الصحي للامهات الريفيات .

٣ — تحقيق فرع ضمان الامومة بالنسبة للعاملات ومساواتهن في الاجور .

— انشاء مدارس مهنية للفتيات .

٥ — تخفيض اسعار الاسمدة والبذور وتأمين تصريف الانتاج الزراعي .

٦ — تعزيز الاصطياف بتحسين الاماكن الجبلية وتنميتها وايجاد طرقات صالحة للمواصلات .

٧ — ايجاد مسرح في مدينة جبيل وحديقة عامة ومكتبة وطنية .

انتخب المؤتمر ثماني مندوبات الى المؤتمر العام ورشح ممثلة عن المنطقة الى الهيئة الادارية .

مؤتمر محافظة البقاع

افتتحت المؤتمر تيريز دبس رئيسة اللجنة في محافظة البقاع بحضور ٤ ممثلات عن الهيئة الادارية و ٢٧ مندوبة مثلن الفروع التالية : راس بعلبك ــ بعلبك ــ دير الغزال ــ رعيت ــ الناصرية ــ بدنايل ــ تمنين التحتا ــ قب الياس ــ زحلة .

حيت مريم منصور المؤتمر المحلي باسم فرع راس بعلبك ، ثم استعرضت اوضاع المرأة في تلك المنطقة من معيشية ومهنية وثقافية . وقد شددت على اهمية رفع مستوى المرأة وتكوين كادرات مهنية تمكنها من العمل بواسطة اساليب زراعية حديثة عوضا عن الوسائل البدائية. ثم تكلمت عن المستوصفات وقالت : « اذا ما وجدت فهي خلو من الادوية » . وبرأي مندوبة راس بعلبك ان المرأة في تلك المنطقة باستطاعتها ان تلعب دورا ايجابيا . وطرحت مهمات الفرع والاعمال التي يقوم بها حاليا . كما وضعت جدول أعمال يتناسب مع السنة العالمية للمرأة والامكانيات المتوفرة لدى المرأة لتحقيق اهداف سنة ١٩٧٥ .

عالجت زينب عثمان ، ممثلة بعلبك في تقريرها ، وضع المرأة من خلال معاناتها من التقاليد البالية والقيود التي تكبلها وتبعدها عن

المساهمة في الانتاج وفي النشاطات الاجتماعية . وطالبت بانشاء رياض الاطفال .

ثم اعلنت عن افتتاح مركز لمكافحة الامية في بعلبك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمحو الامية ويضم حاليا ٢٥ امرأة بين ١٨ و ٤٥ سنة . كما تجري في المركز محاضرات يقوم بها فرع اللجنة من شأنها رفع مستوى المرأة البعلبكية .

عزيزة الدبس ، مندوبة دير الغزال وجورجت فريجي، مندوبة رعيت تضمن تقريراهما القلق الناتج عن نزوح الشباب الى المدينة لانعدام وسائل العمل . كما اظهرتا اوضاع المرأة وامكانية مساهمتها بشكل افضل في القضايا الاجتماعية والعامة . وتعهدت المندوبتان بتطوير عمل اللجنة من خلال الاتصال بقرى مجاورة حيث يمكن انشاء مراكز لمكافحة الامية وحث المرأة على تحمل مسؤولياتها كمواطنة واعية .

تقرير فرع قب الياس القته هدى دغيدي وكان بمثابة دراسة عن وضع المنطقة فيه عرض للاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة .

واستعرضت المقررة اهم العراقيل التي تعترض تطوير المرأة وبشكل خاص نشاط فرع لجنة حقوق المرأة في البلدة . ثم بينت اهم النشاطات التي قامت بها اللجنة وتتلخص بما يلي : المساهمة بحملة جمع التواقيع التي قامت بها اللجنة ضد الغلاء . والاشتراك بالمسيرة التي جرت لهذه الغاية .

ـ المساهمة بتعبئة الاستمارات الزراعية لدراسة وضع المرأة في الزراعة .

ـ المطالبة بتوحيد الكتاب . المطالبة بتحسين وضع مستشفى بعلبك. الاشتراك مع اهالي البلدة بالحملة المطالبة بانشاء ثانوية في قب الياس .

وبالنسبة للمهام الجديدة المطروحة امام فرع قب الياس فقد حددت بما يلي :

ايجاد مركز للجنة في البلدة يقوم بأعمال اجتماعية وثقافية : خياطة ـ اسعافات اولية ـ مكافحة الامية ـ محاضرات ...

التعاون مع اللجنة الوطنية لمحو الامية من اجل تعميم هذه المراكز في القرى المجاورة للبلدة والتي هي بحاجة ماسة الى مثل هذه الاعمال.

عالجت عفة حيدر ، ممثلة بدنايل والناصرية المشاكل التي تعترض المرأة في كل قرية والصعوبات الكثيرة من معيشية واقتصادية من جهة والتقاليد البالية من جهة ثانية التي تقف حاجزا بوجه انطلاقة المرأة وانخراطها في التنظيمات الاجتماعية والثقافية . لكنها اكدت بأن المرأة لا تستسلم لهذا الواقع لكنها تنشد وتسعى لحياة افضل .

الطالبة هيام هدوان استعرضت اوضاع الفتاة الريفية خاصة في تمنين التحتا ، وتكلمت عن الاجور الزهيدة التي تحصل عليها العاملة الزراعية مقابل ١٠ او ١٢ ساعة عمل مضن باليوم . وطالبت اللجنة ان تهتم بأوضاع العاملات الزراعيات .

التقرير الاخير كان لفرع زحلة القته سلام الحاج . طالبة جامعية، كان التقرير شاملا اعطى صورة واضحة عن منطقة البقاع عامة ولمحة واقعية عن اوضاع المرأة الزراعية كانت نتيجة الاتصالات التي قامت بها فروع اللجنة في هذه المنطقة اثناء تعبئة الاستمارات حول المرأة في الزراعة .

جاء في التقرير « ... ان السنين الماضية كانت حافلة ومليئة بالتطورات العاصفة التي شملت معظم نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وهذه التطورات كانت تعكس ولا شك تأثيرها على وضع المرأة في مختلف المجالات ... » .

وبعد ان بينت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية قالت « ... وفي ضوء هذا الوضع فقد اصبحت النساء اكثر استعدادا لقبول التنظيم وهذا ما برز في موجة الرفض والنقمة التي دخلت كل اسرة وكل سيدة وفتاة ... » .

« ... فأن الاسر التي ارهقتها الازمة الاقتصادية وموجة الغلاء الجشع اللا محدود للتجار والمحتكرين ، اصبحت عاجزة عن تأمين الكتاب والاقساط المدرسية لدرجة ان الكثير من الاسر الفقيرة اصبحت عاجزة عن ارسال اطفالها حتى الى المدارس الرسمية والمجانية واصبح الكثير من الاطفال بدلا من ان يرسلوا الى المدارس يذهبون الى الحقل والاماكن المهنية والصناعية وقد اصبح الشيء المألوف لدينا مشاهدة اطفال بسن الثامنة والتاسعة في المدينة الصناعية وفي الحقول ... » .

وتحدثت المقررة عن سعي اللجنة في سبيل تأسيس مركز لمكافحة الامية في الكرك حيث تمت الموافقة المبدئية على مباشرة التدريس فيه خلال شهر وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الامية .

واختتمت تقريرها القيم ببرنامج عمل على صعيد البقاع بشكل عام ومدينة زحلة بشكل خاص . كما قدمت نينا شديد ،امينة صندوق اللجنة في زحلة التقرير المالي الخاص في مدينة زحلة .

وبعد مناقشة واعية ومسؤولة اتخذت التوصيات والمقررات التالية:

توصيات للمؤتمر العام :

١ ــ المطالبة بأنشاء دور حضانة ورياض اطفال في كل المناطق اللبنانية الزراعية واستمرار عملها في فصل الصيف ، لان الامهات بحاجة اليها وخاصة ان اكثر عملهن يجري في المواسم الصيفية .

٢ ــ استحداث مستوصفات حكومية وتجهيزها بشريا واليا .

٣ ــ انشاء فرع للجامعة اللبنانية في البقاع .

٤ ــ شمل العاملات الزراعيات في قانون الضمان الاجتماعي والضمان الصحي .

٥ ــ اعادة النظر بالمادة المتعلقة بتخفيف العقوبة عن مرتكبي جرائم «الشرف» .

المقررات الخاصة :

١ ــ فتح مراكز لمكافحة الامية حيث ما امكن .

٢ ــ الاتصال في القرى المجاورة لكل فرع .
٣ ــ اقامة دورات تثقيفية لتكوين كوادر نسائية .
٤ ــ فتح مراكز جديدة للجنة تسهل لها القيام بمهامها الاجتماعية والثقافية .
٥ ــ اقامة حملات مالية لتغطية هذه المشاريع .

وانتخب المؤتمر ١٧ مندوبة لتمثيل منطقة البقاع في المؤتمر العام .
ورشح ممثلته للهيئة الادارية .

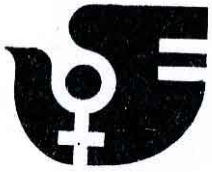

مؤتمر الجنوب

رغم الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة في ذلك التاريخ بالذات على قرانا ، وقتل شبابنا داخل بيوتهم كما حدث في الطيبة وتهديم منازلنا واتلاف مزروعاتنا وتشريد نسائنا واطفالنا كما حدث في كفرشوبا ، رغم كل هذه الجراح الثخينة الاليمة انعقد مؤتمر الجنوب المحلي للجنةحقوق المرأة اللبنانية باعتباره جزء من النضالات العامة والهامة التييخوضها اهالي الجنوب بمن فيهم المرأة الجنوبية .

حضر المؤتمر ١٨ مندوبة يمثلن ٣ فروع : النبطية ــ كفررمان ــ الطيبة .

دقيقة صمت اجلالا لذكرىالشهداء الذين سقطوا في ساحةالنضال.

كانت تلك الثواني رهيبة واليمة ولكن بنفس الوقت كانت منارة وعزما .

القت تقرير الطيبة ، البلدة الصلبة ، البلدة التي تناضل علىمختلف الجبهات ، زينب قعيق . اخت الشهيد ، حسرت دموعها لتتحدث لا عن نفسها بل عن بلدتها . البلدة التي تنام ولا تغفى . القلق الدائم الذي يكتنف العائلات منجراءالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة بحيث يحضر

الاوباش ليلا ويقتحمون المنازل ويقتلون ويدمرون ولا من رادع لغطرستهم سوى بطولة الاهالي الذين يعرضون انفسهم للموت دفاعا عن كرامتهم وارضهم كما جرى مؤخرا .

تحدثت زينب عن فرع اللجنة في الطيبة وعن النشاطات التي يقوم بها هذا الفرع رغم الضغوطات المحلية التي يواجهها بسبب سيطرة الاقطاع السياسي ، فقد افتتح الفرع مركزا لمكافحة الامية وتعليم الخياطة يضم حوالي ٣٠ فتاة .

كلمة كفررمان القتها اميرة خياط .

جاء فيها .... المرأة الجنوبية ، هذه المأساة المحكية في قاموس المعذبين والفقراء ، والريف الجنوبي يحكي لكن اكثر من سواه ....ثم تكلمت عن مركز مكافحة الامية الذي افتتح في كفررمان بمساعدة اللجنة الوطنية لمحو الامية والذي يضم ٤٥ امرأة .

هند ابو زيد ممثلة كفررمان ايضا قالت ... بمناسبة السنة العالمية للمرأة يسعدنا ويسعد المرأة الجنوبية ان تشارك في هذا المؤتمر لتضع بين ايديكم قضيتها وهي القضية الزراعية التي هي مورد رزق الجنوب بأكمله ...

... ان المرأة المزارعة في الجنوب تشتغل على مدار السنة في التبغ وعملها حوالي ١٤ ساعة بالاضافة الى عملها في البيت .

.... ان اكثر اللقاءات التي قمنا بها في اثناء تعبئة الاستمارات المتعلقة بالمرأة في الزراعة تبين لنا بأن المرأة الجنوبية مهضومة الحقوق في كل المجالات . في الحقل تتقاضى اجرا اقل من زميلها الرجل لنفس العمل وفي البيت يريدها والدها ان تعمل لتساعده على تعليم الذكور من اولاده ... وتبقى هي امية ...

ليلى خريزات القت تقرير النبطية .

عرضت في تقريرها النشاطات التي يقوم بها الفرع ليس فقط على صعيد النبطية بل كذلك على صعيد القرى المجاورة : مروانية ، زوطر الشرقية ، القصيبة ، الزرارية ، القعقعية الدوير ، الريحان ، مركبا . ففي هذه القرى بدأت اللجنة بانشاء مراكز لمكافحة الامية بالتعاون مع اللجنة الوطنية كما حدث في المروانية وزوطر الشرقية وغيرها ...

... اما مركز اللجنة في النبطية فقد اعد له الفرع برنامجا حافلا من النشاطات الاجتماعية والثقافية ....

كانت المناقشات تعبر عن المستوى الرفيع الذي وصلت اليه المرأة في الجنوب وعن شعورها بالمسؤولية ليس فقط بصفتها امرأة انما ايضا بصفتها عضوا كامل المواطنية .

تمخض عن تبادل الاراء والاقتراحات التوصيات والمقررات التالية:

التوصيات :

١ ــ المطالبة باستحداث مستوصفات متجولة الى القرى النائية .

٢ ــ انشاء فرع للجامعة اللبنانية في الجنوب .

٣ ــ شمول جميع العاملين في الزراعة بصندوق الضمان الاجتماعي

والصحي .

٤ ــ الدفاع عن الجنوب وتعمير القرى التي تهدمت من جـــراء الاعتداءات الاسرائيلية .

المقررات :

١ ــ اقامة ندوات ومحاضرات في القــرى الجنوبية حــول السنة العالمية للمرأة .

٢ ــ وضع دراسة حول امكانية انشاء مصنع للسجاد في الجنوب.

٣ ــ تكوين كادر تثقيفي للعمل في ميادين اللجنة المختلفة .

٤ ــ دراسة امكانية تبني فرقة دحدوح وتطوير مواهبها الفنية .

٥ ــ اعتبار مركز النبطية كمركز اساسي للاشغال اليدوية وكل النشاطات الاخرى على صعيد الجنوب .

بعد الموافقة الاجماعية على هذه التوصيات والمقررات انتخــب المؤتمر تسع مندوبات الى المؤتمر العام .

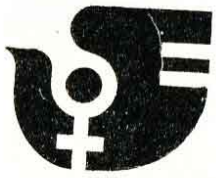

مؤتمر مدينة بيروت

والسابع من شباط ١٩٧٥ ، التاريخ الذي انعقد فيه مؤتمر الجنوب، كان ايضا موعد انعقاد مؤتمر مدينة بيروت !

لقد تمثلت المنطقتان الشرقية والغربية بـ ٣٣ مندوبة .

وكما وقف الجنوب دقيقة صمت اجلالا لشهدائه البررة ، ضحايا الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة ، وقفت بيروت ايضا دقيقة صمت تضامنا مع جنوبنا الصامد واحياء لذكرى شهداء الوطن الابطال .

بعد انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر قدمت التقرير الاول سميرة خوري وقد تناولت فيه اربع نقاط : جماهيرية اللجنة ـ واقع منطقة الاشرفية ـ منجزات الفرع في توافقه مع توجيهات المؤتمر السادس للجنة ـ نحو توجه جديد للعمل .

فصل التقرير بشكل مدروس كل نقطة على حدة وقد جاء : «... ولجنتنا التي تنطلق من رؤى اجتماعية واسعة تنظر الى اهمية تحسين الواقع الاجتماعي ككل انه واقع المرأة والرجل . وترى اللجنة اهمية دور المرأة الطبيعي في الانتاج والتربية والاجتماع والاقتصاد . وعلى هذا الاساس اقرت وتقر برامجها وتخوض نضالات على مختلف الاصعدة من

اقتصادية واجتماعية ووطنية . كما تخوض نضالات خاصة ضرورية للدفاع عن واقع المرأة العاملة والمستخدمة والريفية المهدورة الحقوق في مجالات مختلفة . هي اليد العاملة الارخص المعرضة لانواع الاستثمار كافة . هي المبعدة عن اية وظيفة لها شأنها في الدولة ، عن المشاركة في الدفاع عنقضايا الشعب ، مبعدة عن حرية تقرير مصيرها وواقعها في اطار مهترىء للاحوال الشخصية ... »

وجاء حول النقطة الثانية « ... فمن احياء تضج بالفئات المترفة، الى اخرى بالفئات المتوسطة ، فالى ذوي الدخل المحدود والكادحين الذين يعانون من الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي . » ... ويقيني ان الاشرفية اليوم قد غدت مركزا صغيرا لتجمعات عمالية في مراكز متعددة كمعامل التريكو والملبوسات الداخلية والخياطة على انواعها . يضاف الى ذلك مراكز تجمع الممرضات اللواتي يعانين من غبن في حقوقهن حيث لا تنظيم نقابي لهن الى معلمات في المدارس الخاصة والرسمية ... هذا بالاضافة الى الاحياء الشعبية التي تعاني فيها النساء وطأة الغلاء ...

والنقطة الثالثة بينت بمسؤولية سلبيات العمل واسبابها وبرزت الايجابيات لتبرهن بأن هنالك امكانية كبيرة لضم عناصر جديدة وكثيرة الى صفوف اللجنة وابرز نشاطات الفرع هي حملة التنسيب الى التعاونية في الاشرفية .

وقد جاءت النقطة الاخيرة بمثابة تعهد لفرع الاشرفية معتبرا المؤتمر فاتحة لعهد جديد من الانطلاق والعمل المثمر .

والتقرير الثاني لم يقل اهمية عن الاول بمعالجته اوضاع منطقة تعيش فيها فئات واسعة جدا من الجماهير الشعبية المتعددة المستويات الفكرية والاقتصادية نعني بها المنطقة الغربية .

اشارت نيفا عمار في تقريرها الى : « ان اهمية المؤتمر المحلي لا تنبع من كونه مؤتمرا تمهيديا لمؤتمرنا الوطني فحسب ، ولا من كونه يعقد باوائل السنة العالمية للمرأة فقط ، بل ان اهميته البسيطة جدا والاساسية جدا تنبع من كونه صلة وصل جديدة تؤمن للجنة الدخول المباشر والقريب والعيش بشكل افضل مع خصائص ظروف كل منطقة على حدة والاطلاع الاقرب على قضايا وحاجات الفئات الاجتماعية المتعايشة فيها .

ثم قالت « ... فلقد انصب نشاط اللجنة على تنفيذ برنامجها المحدد دون ان يغيب عن نظرها واجب المشاركة واحيانا المبادرة بالنضال الديمقراطي الوطني والمطلبي . وبالمشاركة مع المنظمات الاخرى النسائية والنقابية والطلابية وغيرها ... »

واضافت المقررة « .. لقد اثمرت تلك النضالات وتحققت بعض المكاسب من : ارتفاع بالاجور الى تعديل بعض مواد في قانون العمل ، الى تدعيم التعاونيات ، الخ ...

انما مختلف المعطيات تؤكد بان الازمة الاقتصادية والاجتماعية تسير نحو مزيد من التأزم والتفاقم ... » .

واستطردت « ... امام هذا الواقع وامام المهمات المطروحة امامنا لا بد من التأكيد على ضرورة ايلاء اهتمام جدي لمحورين اساسيين في عملنا المقبل :

اولا : ضبط البنية التنظيمية للجنة ، تطويعها وتطويرها لاستيعاب وتنفيذ مجمل المهام الطارئة بالاضافة لبرامج اللجنة الثابتة .

ثانيا : توسيع رقعة صلاتها ، بتبني اساليب اكثر جماهيرية واكثر جرأة في التوجه الى حيث تواجد النساء في قطاع التعليم والتمريض في المؤسسات الانتاجية ... » .

وقد جاء في نهاية التقرير تعهد فرع المنطقة الغربية ، التالي :

١ ــ توسيع صفوف اللجنة وزيادة ماليتها والاشتراك الفعلي والمجدي في جميع البرامج التي ستطرحها ان كان ذلك على صعيد لبنان او على صعيد كل منطقة على حدة .

٢ ــ انشاء مركز للجنة في المنطقة .

لقد اخضع التقريران لمناقشة جدية ومسؤولة تناولت مختلف نواحي نشاطات اللجنة . اشتركت في هذه المناقشة كل الحاضرات دون استثناء مما برهن على المستوى الرفيع والخبرة الواعية التي تتمتع بها عضوات اللجنة . وقد تمخض عن النقاش الذي استغرق حوالي ٦ ساعات توصيات ومقررات ذات اهمية :

١ ــ ايجاد قانون موحد للاحوال الشخصية .

٢ ــ فتح المجال امام المرأة لمتابعة تحصيلها العالي وذلك بايجاد فروع للجامعة اللبنانية في المحافظات .

٣ ــ تعميم مراكز مكافحة الامية وخاصة في الريف .

٤ ــ انشاء مستوصفات حكومية ثابتة ونقالة .

٥ ــ الاهتمام الجدي بتوفير مناخات العمل للام وذلك بانشاء رياض للاطفال ودور حضانة خاصة قرب التجمعات العمالية وفي القرى الزراعية .

٦ ــ تطبيق الاجر المتساوي للعمل المتساوي .

وهنالك ايضا مقررات تتعلق بنشاط اللجنة جرت الموافقة عليها والتعهد بالعمل على تنفيذها .

ومن ثم قدمت الترشيحات للهيئة الادارية وانتخبت مندوبات المؤتمر العام وعددهن ست بالاضافة الى عضوات الهيئة الادارية الحالية .

مؤتمر الشوف

بتاريخ ١٤ شباط عقد في عماطور المؤتمر المحلي لمنطقة الشوف . افتتح المؤتمر الذي ضم ١٨ مندوبة بكلمة تحية وجهها وفد الهيئة الادارية الى اعضاء اللجنة في الشوف ومن خلالهن الى جميع النساء في المنطقة .

كلفت مي ابو شقرا بأدارة الجلسة فرحبت بدورها بالمندوباتوتمنت للجنة حقوق المرأة مؤتمرا ناجحا ومثمرا .

اعطيت الكلمة الى نوال خوري مندوبة فرع كفر قطرة فعرضت في تقريرها الصعوبات التي تواجهها المرأة عامة ونساء كفرقطرة خاصة .

وقالت انه رغم كل العثرات التي اعترضت طريقنا استطاع فرعنا من تحقيق بعض المنجزات اهمها : تشغيل عدد كبير من النساء بالاشغال اليدوية وتسويقها .

اما برنامج عمل اللجنة المقبل فجاء كما يلي :

ايجاد مركز لفرع اللجنة لتسهيل مهمته من اجل تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للبلدة .

ثم قدمت زاهية صفا تقرير عين قني الذي تضمن نشاطات فرع اللجنة الاجتماعية والثقافية . اهمها :

محاضررة طبية ــ حفلات ثقافية ــ تعليم خياطة ــ

برنامج هذه السنة : معرض للاشغال اليدوية في صيف ١٩٧٥ ــ انشاء مكتبة ــ زيادة اعضاء اللجنة

على صعيد البلدة : ملاحقة المشروع الصحي (المجارير)

مدرسة رسمية .

وقد القت تقرير فرع عماطور مندوبته فاديا ابو شقرا الذي تضمن اهم النجاحات التي حققها الفرع والنشاطات التي قام بها وتتلخص بما يلي :

ــ زيادة المنتسبات الى اللجنة زيادة ملموسة .

ــ التعاون مع نادي البلدة .

ــ الاشتراك بالاسبوع السياحي الذي اقامه النادي في الصيف الماضي .

ــ مناظرة اجتماعية بين لجنة حقوق المرأة وجمعية رعاية الطفل.

ــ قضايا ادبية ــ حفلات ترفيهية ــ ثقافية ــ اسعافات اولية .

برنامج العمل القادم للفرع :

— اسبوع نظافة — انشاء مكتبة — روضة — تعليم خياطة — معرض للاشغال اليدوية . بالاضافة الى المحاضرات والندوات خاصة تلك المتعلقة بسنة المرأة العالمية .

تغيبت مندوبة جباع الشوف بسبب تراكم الثلوج . اما باتر ونيحا والخريبة وبعدران والمختارة وغيرها من البلدات الشوفية فيجري الاتصال فيها من اجل انشاء فروع للجنة خلال هذه السنة . وتلاقي هذه الاتصالات تجاوبا مشروعا من قبل النساء .

بعد مناقشة موضوعية وجدية حول افضل سبل العمل من اجل استقطاب اكبر عدد من النساء وجذبهن للمشاركة بالنشاط الاجتماعي المثمر الهادف الى تحقيق مكتسبات جديدة للمرأة على مختلف الاصعدة تقرر القيام بما يلي : على الصعيد المحلي :

اسعافات اولية — ملاحقة مشروع الحضانة — انشاء مكتبات في مراكز اللجنة مكافحة الامية — تعليم الخياطة — ملاحقة المشروع الصحي في عين قني انشاء فروع للجنة في البلدات المجاورة .

على الصعيد العام :

شمل العاملات الزراعيات في قانون الضمان الاجتماعي والصحي .

الغاء القوانين المجحفة والمهينة بالمرأة .

وقد تم في نهاية المؤتمر ترشيح عضوة للهيئة الادارية وانتخاب ٩ مندوبات للمؤتمر العام .

مؤتمر ساحل المتن الجنوبي

١٤ شباط كان ايضا موعد انعقاد المؤتمر المحلي لفروع ساحل المتن الجنوبي حضره ٣٠ مندوبة يمثلن : برج البراجنة ، سقي الحارة ، الشياح ــ الغبيري ــ عين الرمانة ــ فرن الشباك .

وقد تحدد جدول اعمال المؤتمر بالنقاط التالية : التعارف ، القاء التقارير ومناقشتها ، انتخاب المندوبات الى المؤتمر العام ، ترشيحات للهيئة الادارية ، توصيات ومقررات المؤتمر .

عالجت دنيا فرحات في تقريرها مجمل النواحي التي تعيشها المرأة في برج البراجنة وكيفية مواجهة لجنة حقوق المرأة لهذه القضايا .

جاء في التقرير .... ان المرأة اللبنانية التي تعيش في ظروف الحرمان ، ما زال ينظر اليها نظرة تميزها عن الرجل بحكم التقاليد والعادات القديمة التي ما زالت راسخة في اذهان الكثير من ابناء المجتمع الحالي وما زالت القوانين تكرس هذه الظاهرة القديمة رغم بعض التحسن الذي طرأ عليها .

... ان المرأة اضافة لما تتحمله من مسؤوليات في البيت تعاني من غلاء المعيشة والطبابة والدواء وحرمان اولادها من مقاعد الدراسة ،وغلاء الايجارات ...

واضافت مندوبة برج البراجنة قائلة : .. لقد استطعنا خلال

السنوات الاخيرة من ضم ٤٠ عضوة جديدة الى فرعنا ، لكن هذا العدد يجب ان يتضاعف عشرات المرات لجعل اللجنة لجنة جماهيرية تضم معظم نساء المنطقة .

... ومن اجل فتح مجالات التعليم امام المرأة فقد انشأنا فرعا لمحو الامية يضم حوالي ٣٥ امرأة وعاملة وذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمحو الامية ...

هذا واختتمت دنيا فرحات تقريرها بتقديم توصيات فرع برج البراجنة الى المؤتمر المحلي .

التقرير الثاني القته عائدة الديب ممثلة فرن الشباك ـ عين الرمانة.

تحدثت فيه عن اهمية السنة العالمية للمرأة والدور الذي يجب ان تلعبه اللجنة في هذه السنة بالذات مع العلم بأن الشعارات الثلاثة التي اعلنتها الامم المتحدة لسنة ١٩٧٥ ، تعمل لجنتنا في ظلها منذ تأسيسها .

ثم اعطت بعض الامثلة على النشاطات التي تقوم بها اللجنة في المنطقة وقدمت في نهاية تقريرها اقتراحات هامة تمنت ادخالها في المقررات والتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر المحلي وبالتالي عن المؤتمر العام.

التقرير الاخير استهلته نوال عبد الصمد ، بقولها : من الساحل الجنوبي ، من منطقة المعامل والمصانع من احياء الطبقة الكادحة نتوجه بالتحية الى المؤتمر المحلي للجنة حقوق المرأة اللبنانية التي تبذل قصارى جهدها من اجل توعية المرأة العاملة ، المرأة الفلاحة وتوجيه الامكانات لا بالكلام بل بالفعل للاشتراك بشكل كامل في بناء المجتمع وتطوره .

ثم قالت : لقد اولت لجنة حقوق المرأة اللبنانية منذ تأسيسها اهتماما كبيرا بمنطقة الساحل الجنوبي التي لي ولزميلاتي شرف تمثيلها في هذا المؤتمر. وكان فرع اللجنة هنا باستمرار يعتبر من الفروع النشيطة وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة طبيعية ومنطقية للتراكم السكاني الكبير والاتساع والنمو السريعين في عملية البناء والنزوح من كافة المناطق وخصوصا من الجنوب ، الى هذه المنطقة بالذات . ولا تزال عملية النمو السكاني ، حتى الان ، تسير بخطى سريعة وسريعة جدا دون ان يرافق ذلك وبنفس الوتيرة نمو الحاجات المعيشية ...

وبعد ان عددت نوال عبد الصمد الاوضاع الحياتية للاكثرية الساحقة من اهالي المنطقة ، اشارت الى قضية المياه فقالت ... تتفاقم ازمة المياه باستمرار في المنطقة بسبب تلوثها المعروف لدى الجميع والذي تسبب باصابة السكان بعدة امراض ، ثم النقص الفاضح في الكميات الموزعة من هذه المياه على المواطنين ، الشيء الذي يمنع وصولها الى الطوابق العليا من السكن .

وانتقلت بعد ذلك الى ابراز اهمية المنطقة فقالت ... ومما اضفى على هذه المنطقة اهمية خاصة تطور مختلف فروع الصناعات التي تتجسد في انتشار المعامل والمصانع الكبيرة والصغيرة منها . فهناك معامل يعمل فيها الرجال والنساء وهناك معامل او مؤسسات صغيرة

تعمل فيها النساء فقط . وتشتمل هذه المصانع على عدد كبير من العاملات كمعمل غندور ومؤسسة ادارة حصر التبغ والتنباك « الريجي » ومعامل النسيج ومؤسسات ثانوية . وتشير كل الدلائل وخصوصا اعتبار بعض مناطق كفرشيما والشويفات مناطق صناعية ، الى الافاق الواسعة لتطور الصناعة في هذه المنطقة والى استمرار تكاثر الوجود العمالي فيها .

وتحدثت المقررة عن مركز اللجنة الموجود في المنطقة فقالت : ... وبما ان لجنة حقوق المرأة كانت ولا تزال تهدف الى العمل البناء منذ نشوئها ارتأت ان يكون مركزها في هذه المنطقة بالذات نظرا لاهمية الدور الذي يجب ان يلعبه في تعزيز العلاقات بين النساء وكانت امام المركز مهمتان اساسيتان : محو الامية وتعلم الخياطة . وفعلا باشر المركز القيام بهاتين المهمتين منذ سنوات وخرج دفعات من الفتيات والنساء . وعزز المركز نشاطه باحداث دورة كاملة مدتها ٢٠ يوما للاسعافات الاولية .

وبعد ان عددت ممثلة الساحل الجنوبي النشاطات الاجتماعية والثقافية التي تقوم بها اللجنة اعطت لمحة مفصلة عن اوضاع العاملات في المعامل المتواجدة في هذه المنطقة نلخصها كما يلي : معمل بيونير جبر : تعمل النساء في نوبات ليلية نهارية . لا مساواة بين الرجل والمرأة في الاجور تتراوح اعمار العاملات بين ١٣ — ٢٠ سنة . وتتراوح اجورهن بين ٢،٨٥ للصغيرات الى ٦ ليرات لمن لها في العمل اكثر من ٨ سنوات ولم تبلغ العشرين من العمر .

معامل النسيج : تتراوح اجور العاملات بين ٣،٥٠ الى ٥٠٠ او الحد الادنى للاجور . وخلافا للقوانين التي تمنع عمل النساء ليلا يعملن ليلا بأجور تتراوح بين الـ ٤ ليرات لغاية الحد الادنى للاجور .

اما عاملات الخياطة فأكثرهن غير مصرح عن عملهن للضمان . الخ

وانهت نوال عبد الصمد تقريرها بتسع توصيات تمنت ان يصار الى الموافقة عليها .

ناقشت المندوبات التقارير بكل وعي ومسؤولية وتعهدن بتطوير عمل اللجنة خاصة في ميدان العاملات . وتمخض النقاش عن توصيات ومقررات هامة :

١ — المطالبة بأنشاء مستشفى حكومي في منطقة الساحل الجنوبي ، مع العلم بأن مستشفى بعبدا رغم وجوده ، لم يعد يكفي المنطقة .

٢ — تخفيض ايجارات السكن .

٣ — انشاء دور حضانة قريبة من المعامل .

٤ — انشاء حديقة عامة في المنطقة .

٥ — ايصال الاوتوبيس الى منطقة برج البراجنة .

واتخذت مقررات متعلقة بتطوير عمل اللجنة . ثم انتخب المؤتمر ١٢ مندوبة لتمثله في المؤتمر العام . ورشح المؤتمر كذلك خمس عضوات للهيئة الادارية .

مؤتمر ساحل المتن الشمالي

ان هذا المؤتمر يمكن ان ينعت بـ « المؤتمر الوطني » لان سكان هذه المنطقة وبخاصة : برج حمود ، النبعة ، الدكوانه الخ ... خليط من النازحين اللبنانيين الذين هجروا مساقط رؤوسهم في البقاع والجنوب لينضموا الى قافلة الباحثين في ضواحي بيروت عن لقمة عيش في « وطن » الاعمال .

لقد غاصت المندوبات في بحر البؤس والحرمان الذي يغمر سكان تلك المنطقة . لكنهن لم يغرقن ، بل اعطين صورة عن الحياة اللاانسانية التي تعيشها العائلات في رقعة ارض تتلاصق فيها الانفس لدرجة يعجز معها الهواء عن اعطاء الرئتين الكمية اللازمة منه .

غيوم من الغبار في الصيف وتلال من الوحول في الشتاء ... ازقة متشابهة و « بيوت » ان جازت تسميتها هكذا ، تفترش امتارها القليلة مجموعات بشرية لا تكفي حتى لقناعتنا بالمثل القائل : « قد بساطك مد رجليك » . ينام الاطفال « رأسا وكعبا » بعد عشاء خفيف على المعدة محافظة على « صحتهم » و « رشاقتهم » . واذا صدف ان تلبكت معدتهم فعلى الطبيب المتبرع ان يصف لهم بعض الحبات الممكن الحصول عليها دون مد اليد الى الجيب الفارغ ...

في امكان هؤلاء الاولاد ايضا ان يأخذوا مقاعدهم في المدرسة او ان يبقوا واقفين ... اما اذا كان العلم رائدهم فعلا فعليهم ان يعبروا هذا الحزام « غير المدرسي » وما اصعب العبور ان لم يكن مستحيلا !

ماذا تريد المرأة في تلك المنطقة ؟ ما هو رأيها في سنة المرأة العالمية ؟ ما هي مطاليبها من مؤتمر لجنة حقوق المرأة اللبنانية ؟

هذه الاسئلة الثلاثة اجابت عنها المندوبات الست عشرة اللواتي مثلن العاملات والمعلمات وربات الاسر ...

قالت سلوى حميداني : بصفتي امثل قطاع العاملات اود ان ارفع ظلامة اللواتي يعانين بالاضافة الى الاوضاع السيئه السائدة في المنطقة، استثمارهن المتمثل بتدني اجورهن وانعدام الظروف الصحية اللازمة في المصانع والمعامل . والسيف المسلط فوق رؤوسهن لان التسريح دائما من حظهن ...

وايدت جهاد نهرا كلام زميلتها وطالبت بتطبيق قوانين العمل لا بالكلام انما في الواقع الحسي .

وشددت سميه ابراهيم على ضرورة توسيع حملة مكافحة الامية التي بدأتها اللجنة ولا سيما في هذه المنطقة التي تتمثل فيها اكبر نسبة من الاميات .

اما صبحيه رزق وهيام الاشقر وفاطمة عواضه فقد ابدين قلقهن المشروع على مستقبل اولادهن . وقد اجمعن على انه اذا كانت العائلة اللبنانية المتوسطة الحال لا تستطيع تلبية حاجاتها بمعاش واحد اي باجر الرجل ، فكم بالحري بالعائلة العمالية والفقيرة ؟ وقلن والغصة في قلوبهن كيف نعمل ... هل يقبل رب العمل بأم ... واذا قبل اين نترك اطفالنا ... في الشارع طبعا .. ما هو الحل اذن ؟

استحداث حضانات ورياض اطفال قرب المؤسسات الصناعية... وعدم تسريح الام من العمل ...

وايدت هذه الاقوال كوهاك اغازريان ، انجال قيومجيان ومريم شميميان وهن خياطات يعملن في بيوتهن .

اما زاروهي خوديكيان فقد تناولت في حديثها المهمات المطروحة امام المرأة الارمنية . وقد اكدت على دور المرأة في التصدي لهذه الاوضاع . قالت لا يكفي ان نبكي على اوضاعنا ، بل علينا ان نوحد جهودنا ونقوي لجنتنا ، لجنة النساء كافة على اختلاف عقائدهن وانتماءاتهن من اجل حياة افضل ... كما اشارت المندوبات الارمنيات الى وحدة مصير العرب والارمن .

وتطرقت المندوبات جميعا الى نزوح العائلات الجنوبية المتزايدة ليس فقط نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة بل وبشكل خاص لفقدان بديهيات الحياة الانسانية في قراها . وطالبن بايلاء اهتمام خاص بالمزارعين وشملهم بالضمان الصحي والاجتماعي واعطائهم تسليفات طويلة الامد من دون فائدة . والدفاع عن اهل الجنوب وارضه بتقوية دفاعنا ليتمكن من التصدي للعدوان الصهيوني الشرس .

لقد اتخذ المؤتمر توصيات هامة انبثقت من المناقشات التي جرت بروح من التفاؤل بقدرة المرأة على لعب دورها على مسرح الحياة من اجل عائلتها ومجتمعها ووطنها ، وهذه التوصيات هي :

١ ــ بناء مساكن شعبية صحية .

٢ ــ انشاء مدارس رسمية كاملة التجهيز .

٣ ــ ضرورة بناء مستشفى حكومي وتجهيزه بالمعدات والاطباء نظرا لكثافة السكان (اكثر من ٢٠٠ الف نسمة) .

٤ ــ استحداث حضانات ورياض للاطفال تكون بمتناول العائلات المتواجدة في المنطقة (عمالية ، حرفية صغيرة ، مستخدمة ..) .

٥ ــ تطبيق الاجر المتساوي للعمل المتساوي .

٦ ــ وضع حد لنزيف النزوح من الجنوب وغيره من المناطق الريفية وذلك بتوفير حياة انسانية ومستقرة .

٧ ــ تقوية دفاعنا الوطني ليتمكن من التصدي للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على ارضنا وشعبنا .

برنامج اسبوع المرأة في مؤتمر صحفي

استهل المؤتمر امين سر نقابة المحررين الاستاذ وجيه مزبودي بكلمة تحدث فيها عن نضال لجنة حقوق المرأة ودورها في القضايا الوطنية .

ثم القت السيدة ثريا عدره بيانا جاء فيه :

ما هو مفهومنا للسنة العالمية للمرأة وعلى ما سيتركز عملنا خلال هذه السنة : هذا ما سنوضحه خلال المؤتمر الصحفي ، بل هذا ما دعانا الى عقد مثل هذا المؤتمر الصحفي .

ربما البعض يظن ان السنة العالمية للمرأة هي مجال اخر للحديث عن آلام ومشاكل المرأة في اطار العموميات كالحديث عن « نصف المجتمع » و « الثورة ضد الرجل » وعن « اعطاء المرأة امكانية اختيار ما تريد » الى ما هنالك من مقولات لا تتعدى كونها محاولات للتنفيس ، ولكن لا تدخل اطلاقا في صلب موضوع المرأة .

بالنسبة لنا نرى ان هذه السنة ستكون بل لا بد ان تكون سنة الوعي الجماهيري والمشاركة الجماهيرية للمرأة في سبيل المساواة التي نطمح اليها : فالمساواة ليست هبة بقدر ما هي وعي ونضال . وهذا

الوعي لا يتم الا بمشاركة جماهير النساء وليس بطرح قضاياهن بدلا عنهن او بالوصاية عنهن .

لقد تركزت السنة العالمية للمرأة تحت شعارات ثلاثة هي : المساواة والمساهمة في التنمية والسلام. وهذه الشعارات يجب ترجمتها الى واقع ملموس من خلال العمل في كل بيت وقرية ، في كل حي ومؤسسة .ولقدبدأنا في هذا المجال بالاعداد لدراستين ميدانيتين، الاولى عن المرأة العاملة في الزراعة . الهدف من هاتين الدراستين ليس فقط جمع معلومات احصائية حول وضع المرأة في هذين القطاعين الهامين ، بقدر ما هو العمل معها في سبيل الوصول الى حقوقها المشروعة ورفع الحيف اللاحق بها .

واستنادا الى اتصالاتنا ، ومن خلال المناقشات التي كانت تجري مع العاملات ، بل وبناء لطلب العاملات انفسهن ، توجهنا بمذكرة الى الاتحاد العمالي العام تتضمن المطالب الاساسية للمرأة (نذكر منها المساواة في الاجر ــ ضمان الامومة ــ تعديل المادة خمسين بحيث تمنع صرف المرأة المتزوجة) وتدعوه لادراج هذه المطالب ضمن برنامجه والعمل على تحقيقها ، خصوصا ان الاتحاد العمالي العام ممثل في اللجنة الوطنية للسنة العالمية للمرأة بشخص رئيسه .

اما بالنسبة لنشاطاتنا الاخرى ، فتتركز بشكل اساسي على ما سميناه بـ « التوعية » .

فلقد عمدت اللجنة الى وضع برنامج واسع من اللقاءات والندوات والمحاضرات النسائية في كافة انحاء لبنان ، لا تطرح خلالها القضايا الهامة والمصيرية بالنسبة للمرأة فقط ، بل تعمد لان يكون اللقاء منطلقا لوضع برنامج عمل محدد نابع من خصوصيات كل منطقة ويصب في اطار البرنامج النضالي العام للمرأة اللبنانية .

كما اننا سنركز هذه السنة بشكل خاص على توسيع حملة مكافحة الامية بين النساء ــ وذلك بمساعدة اللجنة الوطنية لمحو الامية ــ هذه الحملة التي بدأناها لعدة سنوات خلت والتي تنطلق من اهمية العلم كمرتكز للوعي . في هذا الاطار ، ومع بداية سنة ١٩٧٥ ، افتتحنا خمسة مراكز جديدة لتعليم الكبار في كل من كفر رمان والطيبة وزوطر الشرقية في الجنوب . وكرك وبعلبك في البقاع . كما اننا سنفتتح قريبا خمسة مراكز اخرى في بيروت والجنوب والبقاع . كما اننا نعد لنفس العمل في عكار حيث لمسنا، من خلال لقاءاتنا ، تخلفا رهيبا في اوضاع المرأة الصحية والتعليمية وبشكل خاص بين الفتيات .

غير ان عملنا لا يقتصر على هذه المجالات فحسب . لقد كنا دائما نؤكد على ان العمل النسائي المشترك هو وحده الكفيل بتعجيل تطور المرأة وبلوغها اهدافها . وانطلاقا من هذا كنا دائما نشارك في كافة التحركات التي يطرحها المجلس النسائي اللبناني ونعتمد على الحوار الايجابي في علاقاتنا بكل الجمعيات النسائية القائمة ، سواء تلك التي تعمل في المدينة او الريف . كما اننا كنا دائما ندعو الجمعيات

النسائية والمجلس النسائي للمشاركة في كل النشاطات التي نطرحها ونقوم بها .

وبرأينا يجب ان تكون السنة العالمية للمرأة منطلقا جديدا في اطار هذا التعاون ، بحيث نتوصل الى مفهوم جديد له مبني على اسس راسخة بعيدة كل البعد عن المصالح الشخصية . فبهذا فقط نكون فعلا ممثلات حقيقيات للمرأة نعمل لمصلحتها ولتحقيق طموحاتها .

سيداتي سادتي ،

لا بد لنا كذلك في هذا اللقاء من ان نعلن عما سنقوم به خلال « اسبوع المرأة » المحدد من ٦ الى ١٢ آذار . واختيارنا لهذا التاريخ ولهذا الشهر بالذات ليس جديدا ، اذ اننا كنا نحتفل ، كل سنة ، في ٨ آذار بيوم المرأة العالمي الذي اقر رسميا عام ١٩٧٠ من قبل جامعة الدول العربية ،والذي يعود تاريخه الى مئة سنة ونيف . وهذا العام كيوم للمرأة في لبنان ، للدلالة على اهمية الدور الذي بدأت تلعبه المرأة في كافة الميادين والمحاولات في بلادنا .

سنبدأ اسبوعنا هذا بالمؤتمر السابع للجنتنا الذي سيستمر طوال يومي الخميس والجمعة في ٦ و ٧ آذار ، والذي نتوقع ان يكون بداية مرحلة جديدة في حياة لجنتنا ، خاصة بعد التحضير الجماهيري الواسع الذي سبقه في كافة المناطق والمدن اللبنانية والمناقشة الواسعة التي مهدت لوضع تقاريره الاساسية التي تتناول مختلف جوانب وضع المرأة في لبنان .

وسيتلو المؤتمر عشية الثامن من اذار ــ الجمعة مساء ــ احتفالنا التقليدي السنوي بيوم المرأة العالمي في قصر الاونيسكو .

بالاضافة الى هذا سيقام في ٨ آذار احتفال في النبطية باطار الجنوب ككل ، تتبعه زيارة وفد لاهالي كفرشوبا للتأكيد لهم عن دعم ومساندة جميع النساء لهم . كما سيقام احتفال المرأة في البقاع في ٩ آذار في زحلة . هذا طبعا عدا الندوات والمحاضرات والاحتفالات التي ستقام في عدد من القرى والمدن اللبنانية .

من ضمن النشاطات الخاصة بسنة المرأة العالمية وجهت لجنة حقوق المرأة اللبنانية رسالة الى الاتحاد العمالي العام .

قابل وفد من اللجنة رئيس الاتحاد الاستاذ غبريال خوري وقدم له الرسالة .

وجرت بين الاستاذ خوري وبين الوفد مناقشة بناءة حول ما تضمنته الرسالة . وقد وعد رئيس الاتحاد بطرحها على جدول الاعمال والسعي لتحقيق المساواة بين المرأة العاملة والرجل العامل .

هذا وقد ارسلت هذه الرسالة الى مختلف الاتحادات العمالية في لبنان .

الشيخ مهدي الصادق والى جانبه السيدة نعمت كنعان بين رئيسة اللجنة السيدة ثريا عدره ونائبة الرئيسة السيدة ماري ثابت .

افتتاح المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية

على درج قصر الاونسكو الممتد من المدخل الرئيسي حتى باب القصر كانت الوفود تتتالى منذ الثامنة من صباح السادس من اذار ١٩٧٥ ...

لا مجال للسؤال : اين قاعة المؤتمر ؟ فاليافطة الكبيرة المعلقة فوق المدخل كانت تشير الى ذلك وقد كتب عليها : المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية : مساواة ــ تنمية ــ سلام .

في رحاب ردهة القصر وعلى طاولات رتبت حسب اذواق صاحبات العلاقة انتشر نتاج انامل النساء . على هذه الطاولة عرائس من القش الملون وعلى تلك بلوزات شغل الصنارة تذكرنا بجداتنا وهنا شراشف كبيرة وصغيرة وهناك حقائب من القش الخام ...

المسؤولات عن المعرض بقين امام طاولاتهن ...

استقبلت القادمات الى المؤتمر ، والقادمين ايضا ، شابات بعمر الورود بشارة المؤتمر وهي ترمز الى عالمية المناسبة : ثلاثة وجوه ــ ابيض ــ اسود ــ اصفر ويسلمنهم ملفا كتب عليه : المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية ٦ ــ ٧ اذار ١٩٧٥ في داخله جدول

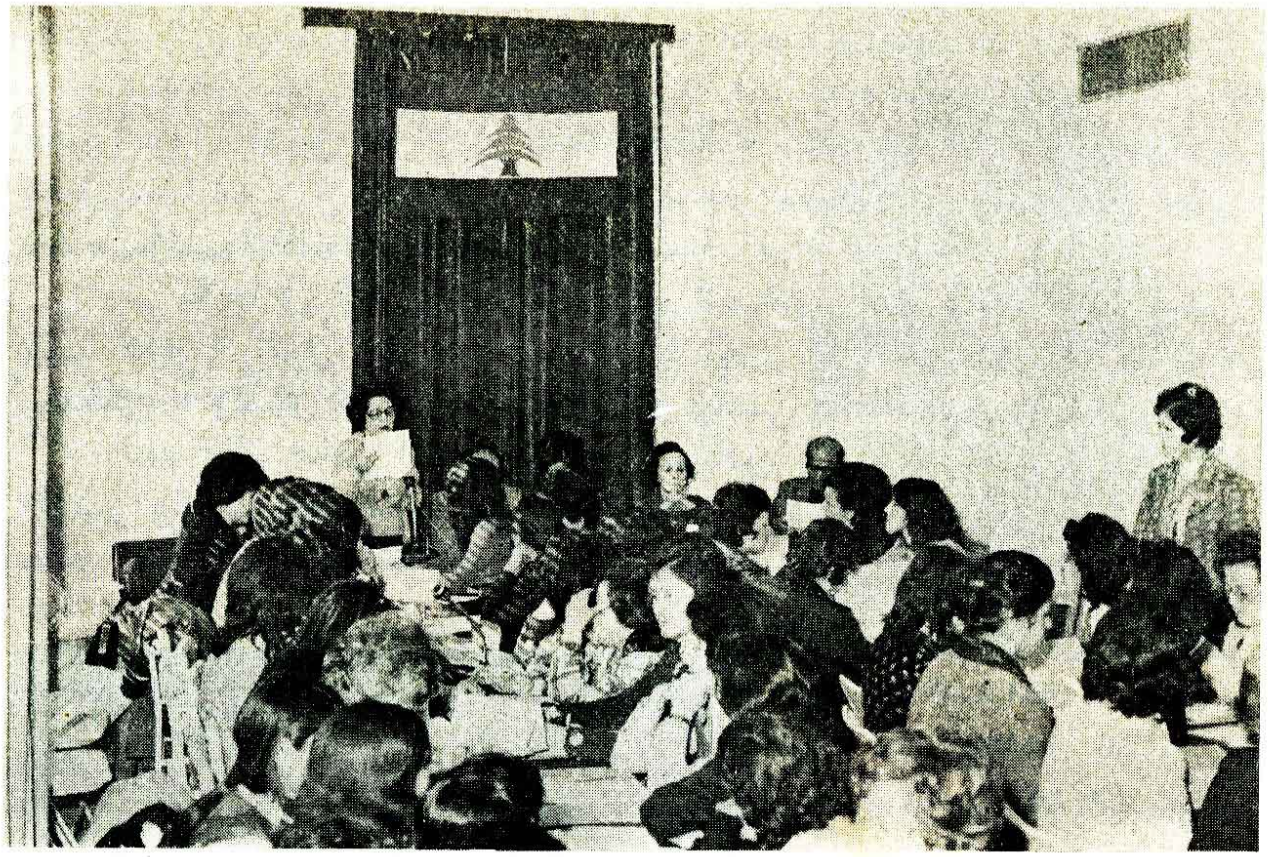

في قاعة المؤتمر .

اعمال المؤتمر والتقارير التي ستلقى فيه .

كان يتصدر قاعة الاجتماعات في الاونسكو العلم اللبناني وقد غطى معظم الحائط الذي اقيمت امامه منصة الرئاسة .

الى جانبي المنصة اخذت الوفود مراكزها . كل وفد امام اللوحة المشيرة الى المنطقة التي يمثلها .

الى اليمين : البقاع ــ بلاد جبيل ــ ساحل المتن الجنوبي ــ ساحل المتن الشمالي .

الى اليسار : الجنوب ــ الشوف ــ مدينة بيروت .

في الجهة المقابلة للمنصة كانت تجلس ممثلات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ممثلات عن الجمعيات وشخصيات نسائية ، مراسلو الصحف والمصورون .

لقد حرص ممثل معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، الشيخ مهدي الصادق مدير مصلحة الانعاش الاجتماعي وبرفقته السيدة نعمت كنعان رئيسة قسم الخدمات الاجتماعية في المصلحة ، على الوصول في الوقت المحدد . فكانت في استقبالهما رئيسة اللجنة السيدة ثريا عدره .

وما ان وصلا الى المنصة حتى عزف النشيد الوطني اللبناني معلنا افتتاح المؤتمر .

استهلت رئيسة اللجنة كلمتها بتوجيه التحية الى الحضور وشكرت الممثلين الرسميين وممثلي المنظمات النسائية والشخصيات كما توجهت

بالشكر الى كافة الوفود الممثلة لفروع اللجنة ولمؤتمراتها المحلية .

ونوهت بان السنة العالمية للمرأة ليست فقط للمطالبة بتشريعات جديدة حول حقوق المرأة بل كذلك المطالبة بتنفيذ ما ورد من نصوص لم يطبق منها شيء . وقالت : « تحت شعار مساواة ، انمـــاء ، سلام ، نفتتح مؤتمرنا السابع الذي يقام في سنة المرأة العالمية » .

ثم تلاها في الكلام الشيخ مهدي الصادق الذي حيا المؤتمر بحرارة ومما قاله « اقول حقيقة حتمية : أن تحرر المرأة اليـــوم تحرر طبيعي ومنطقي » وشكر القيمين على المؤتمر وتمنى له التوفيق والنجاح ...

بعد ذلك غادر الشيخ مهدي الصادق والسيدة نعمت كنعان قاعة المؤتمر وكانت الساعة تشير الى العاشرة الا ربعا . وفي تمام العاشرة باشر المؤتمر اعماله حسب البرنامج المحدد له .

في اثناء الاستراحة . المندوبات يتفحصن الاشغال اليدوية المعروضة في ردهة الاونسكو .

شارة المؤتمر تضعها شابة من الشابات الكثيرات اللواتي قدمن خدماتهن في اثناء انعقاد المؤتمر

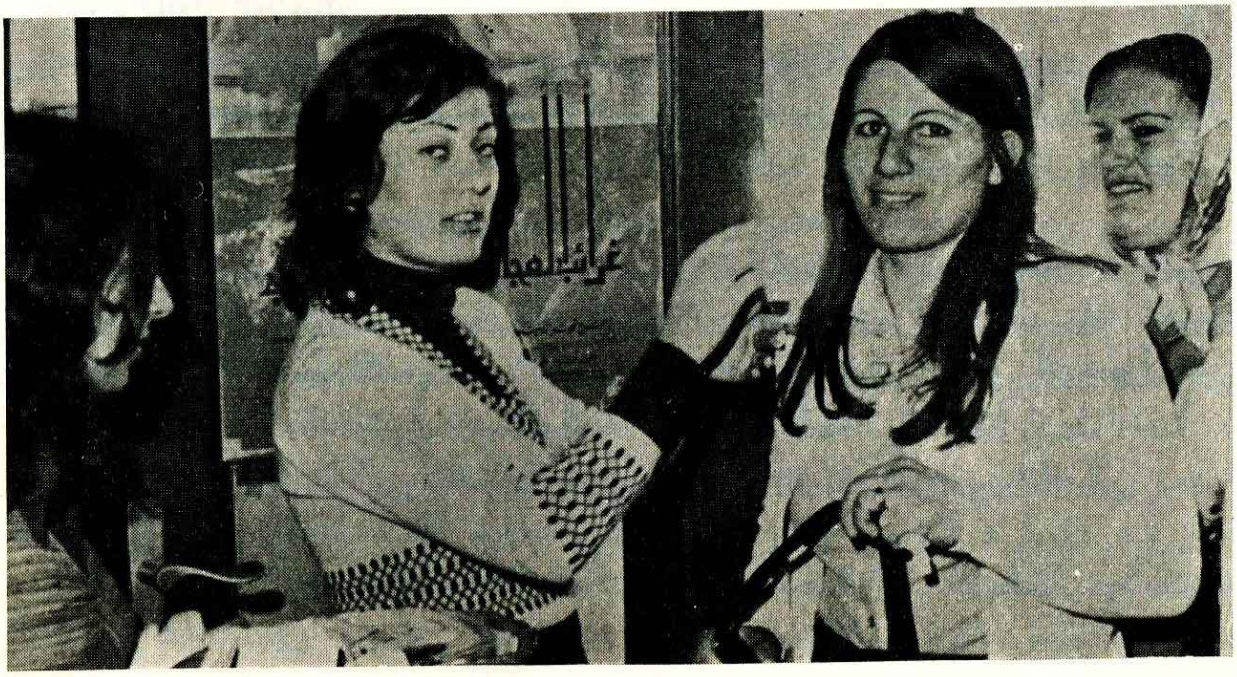

وضع المرأة اللبنانية في قوانين الأحوال الشخصية وامكانية التغيير

دلال قانصو

مقدمة :

الاحوال الشخصية مجموعة وضعيات قانونية تتعلق اساسا بأهلية المرء وحقوقه او واجباته العائلية ، وهي تشمل في القوانين والشرائع اللبنانية : نسب الشخص ، واسمه ، ومقامه ، ووضعه العائلي ، واهليته ، وجنسيته ، والوصية ، والارث .

والذي يميز لبنان عن الكثير من الدول هي الاحوال الشخصية . فاللبنانيون لا يخضعون لتشريع مدني واحد ينظم احوالهم الشخصية المذكورة اعلاه بل يخضع كل لبناني لقوانين الطائفة التي ينتمي اليها ولمحاكم هذه الطائفة .

وهذه الطوائف المعترف بها قانونا كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف التاريخية التي حدد تنظيمها ومحاكمها الشرعية وفقا للقرار رقم ٦٠ ل.ر. الصادر عن المفوضية الفرنسية العليا تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ والمعدل بالقرار ١٤٦ ل.ر. تاريخ ١٩٣٨/١١/١٨ .

ويبلغ عدد هذه الطوائف ١٩ طائفة ، وقد كفل الدستور اللبناني لكل طائفة احترام القوانين المتعلقة باحوالها الشخصية . وهنا لا بد من عرض لمحة تاريخية عن تطور قوانين الاحوال الشخصية في لبنان .

اثناء الحرب العالمية الاولى الغت الدولة العثمانية التي كانت تحكم لبنان الامتيازات والحصانات الطائفية واصدرت في ٢٥ — ١٠ — ١٩١٧ قانون حق العائلة المتعلق باحكام الزواج لجميع الرعايا العثمانيين من مسلمين وغير مسلمين وحصرت بالمحاكم الشرعية الفصل بجميع الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية .

وبعد سقوط الدولة العثمانية اصدرت سلطة الانتداب الفرنسي

على لبنان عدة قرارات حول موضوع الاحوال الشخصية . معلنة عدم تطبيق الشريعة الاسلامية على سائر الطوائف .

ثم صدر في ظل السلطة اللبنانية قانون ٢٠ نيسان ١٩٥١ يقضي بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف غير المحمدية ، وفرض هذا القانون على جميع الطوائف ان تقدم للحكومة قانون احوالها الشخصية وقانون اصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية .

وتقدمت هذه الطوائف بمشاريع لا يزال يعمل بها حتى تاريخه .

والسؤال الذي نصل الى طرحه هو معرفة فيما اذا كانت المرأة مساوية للرجل وفق هذه الشرائع والقوانين وفيما اذا كانت حريتها مؤمنة وفقا لنص الدستور اللبناني (المادة ٧) .

١ ــ **المرأة والاسم :** كل لبناني يسجل في دوائر الاحوال الشخصية اسمه وشهرته والشهرة هي دائما للاب وفي التبني يأخذ المتبنى شهرة المتبني (لا فرق بين الرجل والمرأة هنا) . (الطوائف الاسلامية لا تعترف بالتبني) .

اما الولد الطبيعي فيعطى شهرة الاب الذي اعترف به (الطوائف الاسلامية لا تقر الاعتراف بالولد الطبيعي) .

٢ ــ **المرأة والمذهب :** في حال اختلاف المذهب بين الوالدين يتبع الاولاد مذهب والدهم (المادة ٢ من القرار ١٤٦ أ . ر . الصادر في ١٩٣٨/١١/١٨) واذا غير الوالد مذهبه تغير مذهب الاولاد في سجلات دوائر النفوس .

٣ ــ **المرأة والمقام :** لم ينظم القانون اللبناني احكام المقام .

فاقتضى الرجوع الى العلم والاجتهاد لسد هذا الفراغ في تشريعنا الذي استوحى الاجتهاد والتشريع الفرنسيين وغيرهما من النظريات الحديثة في مختلف البلدان .

اما بالنسبة الى الطوائف الاسلامية فهي تتمشى وفقا للشريعة الاسلامية التي تفرض ان تقيم الزوجة مع زوجها .

ويشترط من اجل ذلك ان يكون المسكن شرعيا ومعنى المنزل الشرعي المنزل الذي استكفى شروط السكن والذي يليق بذلك بحسب حالة الزوجين المالية ومنزلتهما الاجتماعية .

وتعتبر الزوجة ناشزة اذا تركت بيت زوجها او كانت في بيتها ومنعت زوجها من الدخول اليه او أبت السفر معه الى محل اقامته الجديدة دون سبب شرعي .

٤ ــ **المرأة والزواج :**

أ ــ **لجهة عقد الزواج :** ان العنصر الاساسي لاتمام عقد الزواج هو رضى الطرفين ومن اجل ذلك يجب ان يكون الطرفان راشدين .

واذا كانت الفتاة قاصرة يجب ان تستحصل على اذن الولي .

وعند الشيعة لا تخضع الفتاة الراشدة لاي اجازة .

وعند الحنفية يشترط لنفاذ العقد الذي يباشره ولي المرأة البالغة

العاقلة اذن المرأة وحصول الرضى منها بالزواج وللتعبير من هذا الرضى اشكال .

ب ــ **لجهة مفاعيل الزواج :**

ــ **السلطة الزوجية :** في الطوائف المسيحية العائلة هي برئاسة الرجل لان الرجل هو رأس العائلة .

وفي الشرع الاسلامي للزوج ثلاثة حقوق ، وهي : الطاعة والقرار في البيت وولاية التأديب . وللزوجة على زوجها نوعان من الحقوق : حقوق مالية والنفقة .

ــ **السلطة الوالدية :** ان ولي القاصر عند الروم الارثوذكس هي للاب ويعرف بالولي الجبري ، ويقوم الاب على الام في تربية اولادهما (المادة ٣٣) .

وفي الطائفة الارمنية الارثوذكسية يمارس الاب والام السلطة الوالدية بالتساوي ، وعند الاختلاف يرجح رأي الاب (المادة ١٥١) .

هناك سن الحضانة الذي يعود للام حتى سن معينة وهذه السن تختلف باختلاف الطوائف .

الحضانة عند الحنفية سبع سنين للذكر وتسع سنين للانثى .

عند الجعفرية سنتان للذكر وسبع سنين للابنة .

وعند انتهاء مدة الحضانة ينزع الولد من امه الى ابيه .

ــ **تعدد الزوجات :** اباح التشريع الاسلامي التزوج بأربع زوجات وتحريم ما زاد على ذلك : وقد قيد التعدد في الاية الكريمة بقيدين :

٢ ــ القدرة على الانفاق .

١ ــ العدل بين الزوجات .

ولا يصح تعدد الزوجات عند الدروز (المادة ١٠) .

ــ **الطلاق :** في الشرع الاسلامي ، الطلاق يملكه الرجل دون المرأة فله حق ايقاعه مستقلا دون ان يتوقف على رضى المرأة ودون ان يكون امام القاضي .

ولكن هناك بعض الحالات التي تجيز للزوجة حق طلب التفريق من القاضي وعليها ان تثبت ما يسوغ شرعا تطليقها .

وعند الدروز لا يصح الطلاق الا بأمر من المحكمة بالنسبة الى الفريقين .

اما عند الطوائف المسيحية الكاثوليك منها فان القاعدة الاساسية هي ان الزواج الكاثوليكي الصحيح المقرر والمكتمل لا تحله اية سلطة بشرية ولا سبب ما عدا الموت .

وقد حصرت الطائفة البروتستانتية سبب الطلاق بفعل الزنى واعطت لاحد الزوجين حق طلب الطلاق (المادة ٤٢ من قانون الاحوال الشخصية) .

اما الطائفة الارثوذكسية عدد قانون الاحوال الشخصية اسباب طلب الطلاق ومنها حق الزوج بطلب طلاق زوجته اذا منعها مرارا من التردد الى بيت معين او معاشرة اناس سيرتهم غير حسنة ولم تمتنع

واذا رفضت ان تتبع زوجها الى محل اقامته (المادة ٧٠ من قانون الاحوال الشخصية) .

ـ **الارث** : ان اللبنانيين غير المسلمين يخضعون فيما يتعلق بالارث الى قانون الارث لغير المحمديين الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٥٩ الذي ينظم انتقال اموال المتوفي للورثة المعنيين في القانون .

واحكام هذا القانون تساوي بين الذكور والاناث لجهة استحقاق الارث ولجهة الحصة الموروثة .

اما اللبناني المسلم فيخضع فيما يتعلق بقواعد الارث الى الشرع الاسلامي الذي يعطي للمرأة مقدار نصف الذكر من التركة . « للذكر مثل حظ الانثنين » . ولكن يجدر التنويه بان السلطنة العثمانية نفسها قد عدلت احكام الارث جزئيا ، وذلك منذ اكثر من خمسين عاما ، عندما ساوت المرأة بالرجل في الارث المتعلق بالاراضي الاميرية . وهكذا نرى الان في لبنان نظامين للارث تخضع لهما المرأة المسلمة : الاول لا يقر بالمساواة (وذلك في الاراضي الملك الصرف) ، والثاني يقر بالمساواة (وذلك في الاراضي الاميرية) .

وفي الوصية للموصي الحرية التامة في الايصاء بما يملك الى من يشاء .

اما الهبة فقد نظمها قانون الموجبات والعقود وهي موضوع خلاف بين المحاكم حول فيما اذا كان يطبق عليها نصاب الوصية حيث هناك يوجد نصاب في بعض الحالات لدى الطوائف المختلفة .

المرأة والاهلية :

تتمتع المرأة في لبنان عرفا وعادة ووفقا للشريعة الاسلامية بأهلية تامة في التصرفات المالية دون ان ينتقص الزواج منها شيئا فتملك ما لها بالاستقلال ويحق لها التصرف والتعاقد وهكذا نرى ان الزواج في لبنان لا تأثير له على اهلية الزوجة من ناحية المال ولا تأثير للزواج على اموال الزوجين .

ولكن قانون التجارة اللبناني نص في المادة ١١ على ما يلي :

« ان المرأة مهما تكن احكام القانون الشخصي الذي تخضع له لا تملك الاهلية التجارية الا اذا حصلت على رضى زوجها الصريح والضمني » .

كذلك نص المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من ذات القانون تجعل المرأة من الناحية التجارية تحت وصاية الرجل اي تجعلها ناقصة الاهلية .

وهذه المواد مخالفة لمبادىء الحرية والمساواة المعلنة في الدستور اللبناني ، لا سيما في المادة ٧ التي تنص على ما يلي :

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض العامة دون ما تفريق بينهم » .

وكذلك ان هذه المواد مخالفة ايضا للاعلان العالمي لحقوق الانسان لا سيما لمواده الاولى والثانية والسادسة التي تنص على ما يلي :

« **المادة الاولى** : يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة

والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء » .

« **المادة الثانية** : لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون تمييز كالتمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او اي رأي اخر او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او البلاد او اي وضع اخر دون اية تفرقة بين الرجال والنساء .. » .

« **المادة السادسة** : لكل انسان اينما وجد الحق في ان يعترف بشخصيته القانونية » .

كما ان هذه المواد مخالفة للاعلان الصادر عن منظمة الامم المتحدة في ١٩٦٧/١١/٧ للقضاء على التمييز ضد المرأة لا سيما الفقرة «ب» من المادة ٦ منه التي تنص على ما يلي :

« حيث المساواة في التمتع **بالاهلية القانونية وفي ممارستها** » .ـ

ان عدم الاهلية يبرره صغر السن او الحالة العقلية ، فلا يجوزان تصبح المرأة الكاملة الاهلية عديمة الاهلية كالقاصر او المحجوز عليه للجنون او العته او السفه وذلك بمجرد زواجها .

ومن جهة اخرى ان وجود تلك المواد في قانون التجارة لا يجد له مبررا في نظام تفريق الاموال المعتمد في لبنان في جميع قوانين الاحوال الشخصية خلافا لما كان عليه الحال في بعض البلدان الغربية ذلك ان اموال كل من الزوج والزوجة في لبنان مستقلة تماما بحيث ان التزامات احدهما وتصرفاته لا تنعكس على اموال الاخر .

وبوجه عام ما دامت اموال الزوجين مستقلة فلا ضير من ان تتعاطى الزوجة التجارة دون اذن زوجها .

اما الحجة التي يتذرع بها البعض من ان الاذن مبني على اعتبار ان الزوج اعلم بمؤهلات زوجته لتعاطي التجارة وبالتالي صاحب الحق بالترخيص لها انها حجة يهدمها الواقع الحي اذ ان مئات الزوجات تدرن مؤسسات تجارية وصناعية بكل نجاح كما ان احصائيات الدعاوى الافلاسية لا تشير اطلاقا الى ان المؤسسات التي تديرها السيدات معرضة للمتاعب المالية اكثر من سواها .

وكذلك ان الادعاء ان الرجل وحده جدير بتحديد ماهية مصلحة العائلة وبالتالي بالتقدير اذا كان للمرأة ان تتعاطى التجارة ام لا انما يتنافى مع تطور مفهوم المؤسسة العائلية من جهة ، كما يتعارض مع حاجات التطور الاجتماعي الاقتصادي الذي راح يجعل من تعاون الزوجين لتأمين موارد العائلة امرا لازما وعلى كل حال ان واقع الحياة والاوضاع الاقتصادية تجاوز عمليا التشريع الراهن .

لذلك اصبح لا بد من الغاء تلك المواد من قانون التجارة وتطبيقه الاحكام التشريعية الواحدة على الزوجين .

المرأة والشهادة :

وفي التحدث عن الاهلية القانونية يقتضي الاشارة الى ان شهادة المرأة غير مقبولة في بعض الحالات ، المذهب الحنفي جعل شهادة امرأتين مقابل شهادة رجل .

اما الشافعية والحنابلة والمالكية يرون انه لا يجوز شهادة النساء لا منفردات ولا منضمات الى الرجال .

وعلى الصعيد اللبناني ان القرار رقم ١٨٨ الصادر في ١٩٢٦/٣/١٥ المتعلق بأنشاء السجل العقاري يفرض في المادة ٥٤ منه حضور شاهدين ذكور .

وهذه الاحكام تنتقص من اهلية المرأة وتخالف الدستور اللبناني وشرعة حقوق الانسان واعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، وقد نصت المادة الاولى منه على ما يلي :

« ان التمييز ضد المرأة بأنكاره او تقييده تساويها في الحقوق مع الرجل يمثل اجحافا اساسيا ويكون جريمة مخلة بالكرامة الانسانية » .

وتنص المادة الثانية من الاعلان :

« يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لالغاء القوانين والاعراف والانظمة والعادات والممارسات القائمة والمنطوية على اساس التمييز ضد المرأة ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتأمين تساوي حقوق الرجل والمرأة » .

من هذه النصوص يتبين لنا بأنها اوجبت العمل واتخاذ جميع التدابير الايلة لالغاء التمييز اي تمييز بين المرأة والرجل ولاحلال المساواة التامة بينهما في جميع الميادين وعلى جميع الاصعدة .

مع العلم بأن مقارنة بسيطة مع بعض الدول العربية التي هي بأكثرية سكانها من المسلمين قد تمكنت من وضع بعض التعديلات والتغييرات والتي تعتبر خطوة متقدمة بالنسبة الى اقرار حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل على صعيد الاحوال الشخصية .

في تونس : هذا البلد العربي الذي اعلن في دستوره ان دين الدولة الاسلام نجده خطا خطوات متقدمة في ميدان الاحوال الشخصية بالنسبة للمرأة ومساواتها مع الرجل .

وقد نظم الاحوال الشخصية بالقانون الصادر في ١٩٦٤/٤/٢١ .

ـ وعلى صعيد تعدد الزوجات ، القانون الغى السماح بتعدد الزوجات واعتبرها جرما يعاقب عليه القانون .

وقد جاء في الفصل ١٨ ما يلي :

كل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وبغرامة قدرها ٢٤٠ الف مليم او بأحدى العقوبتين » .

كذلك نظم الطلاق واسبابه ، وقد نص بالفصل ٣٠ على ان الطلاق لا يقع الا لدى المحكمة . اي لم يعد حقا للرجل دون المرأة وبالتالي يجب

ان يتوفر اسباب للطلاق بالنسبة الى الفريقين والمحكمة لها حق التقدير.
فيكون نظام الاحوال الشخصية التونسي يساوي بين المرة والرجل على هذا الصعيد .
ـ كذلك اجاز التبني خلافا لما تتمشى عليه الطوائف الاسلامية عندنا في لبنان التي تعلن ان « لا تبني في الاسلام » . (الفصل ٩ من قانون الاحوال الشخصية التونسي) .
كذلك اقر القانون التونسي بصحة شهادة المرأة .
بالنتيجة نجد ان هذا البلد العربي الذي اعلن ان دين الدولة هو الاسلام لم يجد حرجا في اتخاذ خطوات متقدمة تتناسب مع روح العصر ولا تخالف جوهر الاسلام وذلك عندما ساوى بين الرجل والمرأة في كثير من الاحوال الشخصية .
في الجزائر : ان هذا البلد العربي بدأ ايضا يأخذ بعض الخطوات لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل .
في العراق : ان العراق عبر عن ايمانه بمساواة الرجل بالمرأة في الدستور المؤقت وميثاق العمل الوطني الصادرين على التوالي عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ .
قد اكد الدستور المؤقت على المساواة بين الجنسين ، كما وانه جاء بالميثاق الوطني في بابه الثالث الخاص بالاهداف الاجتماعية :
ان مجتمعنا الذي يواجه مهمات النضال ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف وضد الكثير من الاخطار المحدقة بمصيرنا يجب ان لا يحرم من الدور الفعال والنشيط الذي يمكن ان تؤديه المرأة وهي التي تشكل نصف المجتمع » .
كما جاء في هذا الباب :
« ان تحرر المرأة من كل القيود المتخلفة هو البداية الصحيحة لتنشئة جيل جديد قادر على تحمل مسؤولياته الوطنية والقومية » .
صحيح انها لا تزال هذه مبادىء عامة في العراق ، ولكنه خطها تمهيدا للانتقال الى مرحلة تطبيقها في ميدان الاحوال الشخصية وغيرها من المبادىء السياسية والاجتماعية .
هكذا نجد ان مرحلة جديدة بدأت في معظم البلدان العربية من اجل اقرار المساواة بين الرجل والمرأة .

النتيجة

انه من غير الجائز ان يبقى بلد كلبنان اصبحت الديمقراطية بأساس وجوده وتقليدا لدى المواطنين الذين يناضلون دوما من اجل تعزيزها ، من غير الجائز مطلقا ان يبقى قانون الاحوال الشخصية فيه على ما هو عليه كما سبق وبينا ، اي ان يبقى مخالفا للدستور اللبناني ولشرعة حقوق الانسان ولاعلان القضاء على التمييز بين الرجل والمرأة وغير موحد .

وانسجاما مع روح العصر لا بد من النضال بشتى الطرق عبر لجنة حقوق المرأة وسائر الهيئات النسائية والحزبية والوطنية من اجل الوصول الى اقرار توحيد القوانين وتوحيد القضاء لتطبيق هذه القوانين الموحدة تمهيدا لاعلان المساواة بين الرجل والمرأة على صعيد الاحوال الشخصية وفي سائر الميادين السياسية والاجتماعية .

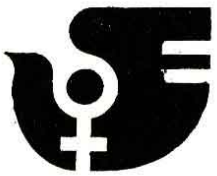

المرأة والوظائف في القطاعين العام والخاص

رجاء الأمين

ان تحديد المنزلة التي تحتلها المرأة في اي مجتمع من المجتمعات لا ينطلق من ظواهر الاشياء ويعددها ، انما يفتش عن جذور هذه الظواهر الكامنة في تركيب المجتمع الاقتصادي ـ الاجتماعي ... هذه المهمة ليست يسيرة خاصة في بلد متخلف كبلدنا ، لاننا اكثر حساسية مما ينبغي . ولشدة ما نشعر به من حرج ازاء تخلفنا تعودنا ان نهرب من مواجهة الحقائق الموجعة بالالتجاء حينا الى احضان امجادنا التاريخية القديمة متجاهلين واقعنا وحينا اخر الى المفاهيم الماورائية والغيبية لطمس الحقائق .

ان وضع المرأة بشكل عام يرتبط بعدة عوامل لا بد من الاشارة اليها ، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ، يرتبط بمدى مساهمتها في عملية الانتاج ، وبجملة المفاهيم والافكار والقيم السائدة في مجتمعها . ان تحديد هذا الوضع لا يمكن ان يستند فقط الى المؤشرات الكمية لمساهمة المرأة في النشاط العام اي في الانتاج الوطني، ولا الى تقدير نسبة المتعلمات من النساء التي تتزايد بشكل ملحوظ ... لان هذه المؤشرات لا تعدو كونها ظواهر فوقية لا تعكس المنزلة الحقيقية للمرأة ، لان المهم في الدراسة معرفة موقع المرأة من الانتاج ونوع الاعمال التي تقوم بها ومدى مساهمتها في عملية التقرير حتى لا نقع اسرى اوهامنا ونتساءل مع الذين تعودوا ان يرفقوا تساؤلهم بنظرة عتب واحتجاج وماذا تريد المرأة ايضا ؟ انها تنافس الرجل كل الاعمال والوظائف ؟.

ان طرحنا للمشكلة ومعرفة الداء لن يقلل من اهمية المؤشر الكمي الذي يدل على تزايد دور النساء في عملية التنمية بشكل عام سواء كن مزارعات او عاملات او موظفات او حرفيات .. الطرح المستجد للمشكلة يتناول ابعادا للموضوع تتعلق بنوع ودرجة مشاركة المرأة في العمل من خلال قطاع اقتصادي مهيمن في لبنان هو قطاع الوظيفة ...

هل الحاجة الاقتصادية، اي حاجة المجتمع الى كادرات متخصصة، كانت وراء توجه المرأة الى عالم الوظيفة ؟ ام ان دخول المرأة ميدان العمل تم بشكل عشوائي نتيجة التطور الاجتماعي ؟.

الواقع ان دور المراة قبل الاستقلال كان شبه معدوم في سائر الاقطار العربية حيث يسود التخلف والانحطاط .. ولم يكن الرجل انذاك بأوفر نصيبا من المراة علما وعملا وحرية .. فكلاهما كان يعاني ظلم السلطة الاستعمارية وسياسة التجهيل ووضع الحواجز امام اوسع الفئات الشعبية من الوصول الى مواقع التقرير السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ولكن المراة بشكل خاص ، كانت وما تزال تخضع لتخلفها التاريخي وتخلف الرجل القيم عليها وتخلف المجتمع الذي ينتمي اليه الاثنان ... وكانت قد انطلقت دعوات في تلك الفترة من ادباء وكتاب اصلاحيين لتعليم المراة ورفع الحجاب حتى تساهم الى جانب الرجل في نهوض المجتمع من كبوته .. الا ان هذه الدعوات بقيت محدودة فلم تخرج عن نطاق التبشير واجراء بعض الاصلاحات كأدخال بعض النساء الى مراكز عمل جديدة والتشديد على تعليم الفتيات لتهذيب اخلاقهن ...

مع الاستقلال بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المراة اللبنانية تتناسب ومنحى الاتجاه الاقتصادي الذي شقه لبنان لنفسه . فأرتبط تحرر المراة بالتحرر الوطني والاجتماعي العام .. فمع التغير الذي طرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بدخول الرأسمالية حصل تفاوت في مستوى التطور بينه وبين الدول العربية . وبالتالي عكس هذا التطور نفسه على مجمل الفئات اللبنانية ومن بينها فئة النساء .

ما هي هذه البنية الجديدة للمجتمع اللبناني التي سوف تكون القاعدة المادية لفهم موقع المراة ؟

اولا : ان الاقتصاد الحر دفع الى هيمنة قطاع الخدمات على اختلاف فروعه بنسبة ٦٨٪ . من الانتاج الوطني .

ثانيا : البنية المميزة للاقتصاد اللبناني انه عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في السوق العربية والخارج .

ثالثا : سوء توزيع الثروات بين المواطنين وتفاوت هائل في الدخل . سيطرة ٤٪ .

هذه البنية الاقتصادية الجديدة احدثت تغييرات في البنية الاجتماعية برزت في الانتقال من مجتمع زراعي الى مجتمع خدمات ، انعكس هذا التغيير بشكل نسبي في تزعزع القيم العشائرية والعائلية . الا ان هذا التطور بأتجاه الرأسمالية لم يحدث بشكله الطبيعي بل كان تطورا مشوها تعايشت ضمنه العلاقات الاقطاعية مع العلاقات الرأسمالية ... نتيجة لذلك اصبح لبنان منطقة لتصريف البضائع الاجنبية ووسيطا ومركزا للودائع والرساميل واتخذ المجتمع اللبناني صفة المجتمع الاستهلاكي لا الانتاجي ، وبذلك تهيأت الظروف الموضوعية لانخراط النساء — نصف المجتمع النائم في ميدان العمل والانتاج استجابة لحاجات اقتصادية كان لها اثرها على صعيد التنمية الوطنية والدخل العائلي واستجابة لحاجة نفسية نابعة من اعماق المراة كان لها ايضا اثارها البالغة على تكوين شخصيتها واستقلالها .

انطلاقا من هذا الواقع انفتحت مجالات جديدة للعمل امام المرأة خاصة البنوك ، الضمان ، العناية الصحية ، التجارة ، المكاتب والمدارس ... وفي الخمسينات مع الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه لبنان كان لا بد للدولة من ان تضع القوانين وتسن تشريعات للعمل جديدة .. فكان المرسوم الاشتراعي١١٢ الصادر سنة ١٩٥٩، والمعروف بقانون الموظفين يعتمد على المساواة بين الرجل والمرأة في التعيين (السن والشهادة) والترقي (بعد سنوات الخدمة) ونهاية الخدمة (التقاعد) . فلا حواجز اذا قانونية تحول دون دخول المرأة الى اي من الوظائف العادية (الفئة الرابعة وما فوق) اما اذا انتقلنا الى مراكز التقرير السياسي ينعدم تواجد المرأة ، وهذا يعود الى النصوص القانونية من جهة : فالمرسوم ١٢٤ الصادر سنة ١٩٥٩والمعدل سنة ١٩٧١المتعلق بوزارة الخارجية يستثني المرأة المتزوجة من العمل في المجال الدبلوماسي ويشترط ان تكون عزباء لقبولها .. من جهة ثانية ليس هناك عقبات قانونية تمنع المرأة من الانخراط في السلك العسكري خاصة قوى الامن الداخلي . انما الموانع اجتماعية عائدة الى المفاهيم السائدة التي تكرسها المؤسسات الدينية والسياسية حتى لا تتزعزع القيم التي رسخها الرجل عبر التاريخ بانه صاحب السلطة السياسية . ان تجربة ست فتيات دخلن شرطة البوليس اعطت نتائج حسنة لكنها لم تتكرر .. وحتى اليوم لا نجد ثقة بقدرة المرأة على ممارسة اعمال من الدرجة الاولى : ادارة مؤسسات ، السلك القضائي ، التفتيش التربوي والاداري . والذهنية المزيفة التي تقف حجر عثرة في وجه المرأة لخصها الرجل في نظريات لا تستند الى اي اساس علمي وراح يروجها مجردا المرأة من قدرة الخلق والابداع والتسيير ، بادعائه ان هذه القدرة تمتصها بيولوجيا وظيفتها كأنثى تحمل وتلد ، وبذلك اغلقت في وجهها مجالات هامة ولم يترك لها الا الوظيفة البيولوجية كسائر الحيوانات .

هذا القهر الاجتماعي تحملته المرأة ولم تقاوم او تتمرد وانما حاولت فقط ان تنفذ الى عالم الحياة الرحب من خلال ممارسة المهام الاقل جاذبية والاقل مدخولا والاكثر ارهاقا وضجرا : التعليم ، السكرتاريا ، الخدمات الطبية ، التمريض ، فكانت الاغلبية الساحقة من نسائنا معلمات وسكرتيرات ومستكتبات ومختزلات ... الخ .

ما يلفت النظر ان دخول المرأة ميدان العمل والوظيفة ارتبط تاريخيا بكونها معلمة خاصة في مرحلتي الروضة والابتدائية اذ يعتبر هذا العمل تكملة لدورها كمربية . تقدر دراسة وزارة التصميم عام ٧٢ ان عدد المدرسات يزيد عن ١٧٠٠٠ مدرسة من اصل ٣٥٠٠٠ اي ما نسبته ٤٨،٨٪ وهكذا يشكل التعليم احد المجالات الرئيسية لعمل المرأة في القطاعين الحكومي والخاص .

يلاحظ ان نسبة الاناث بين افراد الهيئة التعليمية في المدارس الحكومية تقل عنها في المدارس الخاصة . فبينما تصل في المدارس الحكومية الى ٣٧،١٪ تصل في المدارس الخاصة الى ٥٩،١٪ . وهذا

بالطبع يعود بالدرجة الاولى الى عدم مساواة المرأة بالرجل بالاجر في المدارس الخاصة فيسهل استغلال المرأة وارضاؤها بالاجر الزهيد ، وصرفها ساعة يشاؤون والمادة ٢٩ تسمح بذلك ... بينما قانون الموظفين يساوي المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات ...

اما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي والعالي فان نسبة الاساتذة الاناث تنخفض كثيرا . وهذا يطرح مسألة هامة ، ازمة التعليم وطبيعة النظام التعليمي في لبنان . ما يهمنا من قطاع التعليم المؤسسة الرسمية لانها المؤسسة الوحيدة التي عليها ان تصير وطنية ، وهذا يدخل في نضالنا الطويل في معركة التعليم ...

لقد نشأت المدرسة الرسمية على كره من البرجوازية الحاكمة وتطورت بعامل مادي تجسد في ضغط الجماهير المحرومة من التعليم . فمن الطبيعي اذن ان يكون التعليم اعظم مجال لتحرير المرأة وفي لبنان يظهر النقص الكبير في مدارس البنات مع وجود التخوف من المدارس المختلطة .. فاذا كان التعليم وجها من وجوه الاضطهاد الذي تفرضه العقلية المتخلفة على الجماهير فاننا نجد هذا الاضطهاد يخنق الفتاة اكثر من الشاب .. فالتعليم الذي يقدمه النظام للفتاة لا يؤهلها لان تحتل مواقع مهمة من الانتاج . عندنا في لبنان الشاب والفتاة كلاهما ضحية السياسة التربوية الراهنة ومحتواها الطبقي . هذه السياسة التي تخدم الفئة الميسورة ، الفئة التي تتابع تخصصها في الجامعات الاجنبية ، فتحتكر المهن العلمية والتقنية العالية ، الا ان وجود الجامعة اللبنانية وتوسيع التعليم الرسمي بشكل عام بضغط النضالات المطلبية كان اساسا في ايصال امرأة الطبقات الشعبية الى مستوى التخصص العلمي ..ومع ذلك فان الاحصاءات تكشف ان المدارس الرسمية تقدم للجامعة من الطلاب الذكور خمسة اضعاف الاناث . وهذه النسبة متساوية في المدارس الاجنبية . هذا بالطبع يعود الى التساقط الهرمي لعدد الفتيات في قطاع التعليم كلما انتقلن الى مرحلة اعلى خاصة في المدارس الرسمية .. الدراسة الاحصائية تظهر تفاوتا لمصلحة الذكور في مختلف مراحل التعليم وتقل الفجوة بين الجنسين في الروضة والابتدائي . هذه الظاهرة نجد تفسيرها في ارتفاع نسبة التسرب خاصة في المرحلتين المتوسطة والثانوية حيث تكون الفتاة في متوسط سن الزواج ١٨ . ولكن غالبا ما تترك الفتاة المدرسة في هذه المرحلة لشعور اهلها بأن ما نالته يكفي ولا ضرورة للاستزادة حتى لا يسيء تفوقها العلمي الى وظيفتها كزوجة او كأم .

هذه الذهنية الرجعية تعيد انتاجها المؤسسات الفاعلة في المجتمع، المؤسسات الدينية والعائلة ، التي تعطي المرأة وظيفة لا تحتاج الى « شهادات مدرسية » ، وهكذا تصبح دراستها وحتى وظيفتها ضرورية بقدر ما تسمح لها ان تمضي فترة ما قبل الزواج في انتظار العريس . اي ان دراستها وفي بعض الاحيان وظيفتها خاضعة للانقطاع تحت وطأة «النصيب» ... ان خلفية هذه العقلية تعود الى جذورها الاقتصادية باعتبار المرأة كائنا غير منتج . لذا فان هذه الاموال في سبيل تعليمها

لا مردود لها . لانها سوف تعود الى البيت وتوظف قوة عملها في انتاج قيم استعمالية في ميدان النشاطات المتعلقة بالمنزل والاسرة ، من طبخ وكنس واطفال ، وهذا الانتاج لا يدخل مباشرة في الحركة الاقتصادية ، وبالتالى لا قيمة نقدية له لانه عمل غير مأجور .

في ضوء تحديد موقع المرأة من الانتاج ومدى مساهمتها في التنمية الوطنية من خلال الوظيفة التي وصلت اليها . ما هي الاستنتاجات الاساسية لوضع المرأة الموظفة ؟!..

اولا : لقد طرقت المرأة مجالات عديدة وخاصة المرأة التي تنتمي الى الطبقات الشعبية. اذا استطاعت بتوسيع التعليم الثانوي والجامعي ووجود دور المعلمين والمدارس المهنية الخاصة والرسمية (مهن سياسية، سكرتاريا . تمريض ، مختبرات ... الخ) الدخول الى عالم الوظيفة . وعملها اضفى عليها مركزا اجتماعيا في مجالات حساسة نسبيا . انما تبقى اغلبية الفتيات غير مهيئات علميا وفنيا . يمثل العمل بالنسبة لهن تقدما فرديا وربحا ماديا فقط دون ان تعي المرأة بانها تسهم في حركة التحرر الوطني والاجتماعي ... من هنا نجد ان الخطر يهدد احيانا عمل المرأة خاصة في القطاع الخاص اذ يعتبر ان العمل بالنسبة اليها شيء عابر ، ولهذا السبب نلحظ ان مؤسسات عديدة تفضل توظيف فتيات لانهن يقبلن بالاجر الزهيد ولا يطبق عليهن مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي .

ثانيا : ان المرأة الموظفة الام تتحمل اعباء اضافية مصدرها المسؤوليات المنزلية وواجبات الامومة . وهذه المشاكل اصبحت جزءا من مشاكل المجتمع . ففي الوقت الذي تعمل فيه البلدان المتطورة على ضمان الامومة وحماية الطفولة نجد ان نظامنا التربوي والسياسي ينتزع من المرأة الموظفة يوما بعد يوم حقوقا مكتسبة . من اليوم الشهري الذي الغي منذ سنوات الى اجازة الامومة التي خفضت من ثلاثة اشهر الى اربعين يوما . ونحن بانتظار « فرمان » جديد ان تضع المرأة مولودها وهي تمارس عملها في المؤسسة ... لذا لا بد من النضال الدؤوب لجعل اجازة الامومة لا تقل عن الثلاثة اشهر ولا ضير ان تكون ستة اشهر شرط ان لا يتجاوز عدد الاطفال حدا معينا ..

هذا الامر مرتبط بشكل وثيق بمجمل الخدمات التي يجب ان تؤدى الى النساء العاملات. فخدمات رعاية الطفل تكلف المرأة نصف مدخولها. ومع ذلك فهي تعد على الاصابع . ودور الحكومة يكاد يكون معدوما في هذا المجال .

ثالثا : المرأة العاملة تتعرض اليوم لاضطهاد مزدوج . على صعيد عملها خارج المنزل . وعلى صعيد العمل المنزلي .. فالمرأة ما ان تغادر مؤسستها بعد عمل مرهق حتى تدخل بيتها مسرعة ، فتغسل الاواني وتحضر الطعام لزوجها واولادها . وهي نفسها التي تطوف على المحلات والمخازن لشراء اللوازم المنزلية . فالى جانب مهامها المهنية الثقيلة تقوم

بالمهام المنزلية .. ولهذا تفشل المرأة العاملة في التفوق ويصبح فشلها مرة اخرى برهانا لعلماء النفس على ان المرأة بسبب الفروق التشريحية والهرمونات لم تخلق الا للبيت والخدمة والانجاب ، ويصبح هذا الفشل غذاء تبرر به وصاية الرجل على المرأة .

رابعا : ان الزيادة الهائلة في نسبة النساء الموظفات في لبنان ليس مؤشرا على تحقيق قفزة نوعية في عالم المرأة ، والدليل ان مصاعبها تضاعفت ، انها امام تساؤل هام : اتترك العمل اذا انتفت الحاجة المادية ؟ ان مجرد التفكير ان العمل حاجة اقتصادية فقط ، يدل على ان عمل المرأة لم يحررها بل قد يشكل استعبادا من نوع جديد .. هذا الاستنتاج لا يقصد به دعوة المرأة الى ترك العمل والعودة الى عالم جدتها ، انما يطرح مسألة تحرر المرأة لا بمساواتها بالرجل فقط ، انما بتحرير كل طاقاتها الابداعية عن طريق ازالة العوائق القانونية والقضاء على المفاهيم المهترئة التي سجنتها في قمقم وقيدتها ومنعت عليها الحركة وحتى الكلام ، لان كل كلام يؤدي الى فعل وبالتالي الى وعي لكيانها كانسانة حرة .

خامسا : المرأة الموظفة تقوم بواجباتها تجاه العمل ولكنها لا تحصل على الحريات والحقوق الاجتماعية والفكرية والجنسية التي يتمتع بها زوجها .. الزوج يسمح لزوجته أن تتأخر عن البيت بسبب «الاوفرتايم» لكنه لا يسمح لها ان تتأخر في عمل اجتماعي او نقابي او حتى ترفيهي . لذا نلاحظ غياب المرأة شبه التام عن مواقع النشاطات المطلبية ضمن المهنة والمؤسسة وقلما نجد امرأة وصلت الى هيئة نقابية او رابطة ثقافية ، على صعيد المؤسسة او المدرسة او الجامعة ... فالرجل ما زال ينظر اليها انها الاضعف والادنى مرتبة . يمارس عليها شتى انواع الوصاية والقمع . فنجدها مقهورة في بيتها وفي عملها ، خائفة ، مترددة ... واذا حصل وبرزت امرأة في ميدان ما سياسي او ثقافي . يذعر المجتمع ويقسو عليها وعلى اي واحدة تظهر مزيدا من الوعي ومزيدا من الذكاء .

سادسا : ان تحرير طاقات المرأة الابداعية وقدراتها الانتاجية وتوفير الظروف الملائمة لمساواتها الكاملة ، وخاصة في ميدان الوظيفة ، توجب وضع الاساس المادي في الاختيار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذا التحرير . وفي هذا السبيل تتحمل المرأة العبء الاساسي ، لان تحررها لا يبدأ الا من داخلها وبواسطتها ، ومن ثم ستجد المرأة حلفاء لها في سعيها .. فعلى المرأة ان تربط معركة تحريرها بالمعركة الاجتماعية والوطنية العامة .. وذلك بنضالها ضد تحويلها اداة ووسيلة للاستهلاك وتحقيرها بواسطة وسائل الاعلام — ان تناضل الى جانب الرجل ضد البرامج الدراسية التي تفرض على النساء منذ المرحلة الابتدائية تعلم عدد من المهن الهامشية التافهة التي لا تهيئها لاي عمل منتج في المستقبل .

— ان تناضل لتحرير نفسها من عبودية العمل المنزلي ، بتصنيع العمل المنزلي وانشاء دور للحضانة في اطار وظيفتها ، وبشكل اساسي

اذا كانت موظفة في احدى مؤسسات القطاع العام .

ـ ان تنظم نفسها في نقابات ولجان واحزاب تدافع عن حقوقها .. ولا يمكن تأمين الحرية الحقيقية لها الا بدعوتها الى الخدمة الاجتماعية والحياة السياسية وسلخها عن الجو المنهك للمنزل والمطبخ .

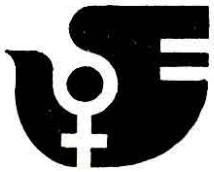

المرأة والمهن الحرة

تريز دبس

تطالب المرأة بمساواة حقيقية ، مساواة في الحقوق والواجبات ، تتيح لها المساهمة المتساوية في حياة المجتمع .

وبالاحرى ان تطالب تبعا لذلك بتحمل المسؤوليات على شتى الاصعدة وفي مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. والمهن الحرة هي احدى اوجه النشاط الاجتماعي، الذي يجب ان تنعكس المساواة فيه ، بألا يكون جنس المرأة عائقا في طريق امتلاكها ناصية التعليم الضروري لهذه المهن ، والامكانيات الفعلية لممارستها في ظل شروط عمل لائقة .

واخذا بعين الاعتبار ، ان تحرير المرأة وتساويها يبقى شرطه الاولي مشاركتها في عملية الانتاج الاجتماعي ، ورغم ان المهن الحرة لا تدخل مباشرة في عملية الانتاج ، ورغم ان القطاعات غير المنتجة ظلت المهيمنة في الاقتصاد اللبناني ، فانه حتى في ميدان ممارسة المهن الحرة بقي التمييز الفعلي سلبا تجاه المرأة وبسبب جنسها ذريعة وكاشفا لتخلف البنية المنطلق منها وافرازاتها على صعيد النظام التعليمي والمفاهيم السائدة بالنظر الى دور المرأة ، وشروط العمل الفعلية . وثمة مؤشرات واضحة في هذا المجال :

المؤشر الاول : ان نسبة ممارسه المرأة للمهن الحرة شديدة الانخفاض بالمقارنة مع نسبتها العددية في المجتمع .

ويكشف ذلك بوضوح اللوحة الاحصائية التالية :

المحاماة :

ثمة نقابتان للمحامين في لبنان ، نقابة بيروت ونقابة طرابلس .

نقابة محامي بيروت :

المسجلون على الجدول العام	١٣٣٨
أناث	٠٠٨٩
نسبة النساء من المجموع	٦،٦٪
المسجلات على جدول التدرج	٠٣٢٤
أناث	٠٠٣٤

نسبة النساء من المجموع	٪٨٦٢

نقابة محامي طرابلس :

المسجلون على الجدول العام	١٥١
أنـــاث	٧
نسبة النساء من المجموع	٪٤٦٦
المسجلون على جدول التدرج	٥٠
أنـــاث	٢
نسبة النساء من المجموع	٥٠

الهندسة :

عدد المهندسين المسجلين في نقـابتي المهنـدسين في بيروت وطرابلس : ٤٣٠٥ .
عدد الاناث : ٢٩
النسبة النسائية من المجموع : ٪٠٦٧

الطب وطب الاسنان :

الاطباء : مجموع الاطبـاء المسجلـين في نقـابتي بيروت وطرابلس : ١٧٠٠

عدد الطبيبات من المجموع	٢٠٠
النسبة من المجموع	٪١١٦

اطباء الاسنان :

مجموع اطباء الاسنان المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس: ٥١٩

عدد طبيبات الاسنان من المجموع	١٩
النسبة من المجموع	٪٣٦

الصيدلة :

ـ مجموع الصيادلة المسجلين	٦٤١
ـ عدد الاناث من المجموع	٢٣٧
ـ نسبة النساء من المجموع	٪٣٦٩

المؤشر الثاني : ان الانخفاض الشديد في نسبـة ممارسة المرأة للمهن الحرة يكشف التردي في ظروف هذه الممارسة وشروطها .

فانه بسبب النظرة التمييزية تجاه المرأة ، وبسبب ضعف امكانياتها المالية بالاستقلال عن العائلة او الزوج حتى متى كانا ميسورين، ولسبب اخر اساسي يعود للوضع الاحتكاري القائم في ممارسة العديد من المهن « الحرة » (مكاتب الهندسة والمحاماة الكبيرة ، المستشفيات الكبيرة ، تحديد عدد رخص الصيدليات وتكاليف شراء رخصة او فتحصيدلية) فان الوضع الفعلي للقسم الاهم من النساء العاملات في المهن الحرة يتحدد بعلاقة هي ضمنيا علاقة استخدام مقابل اجر ، وبالتـالي علاقة تتيح استثمارا معينا .

ويعني تردي شروط ممارسة المرأة للمهن الحرة ، ابتعادا عمليـا للتوجه الذي قد ينشأ لديها حتى وان وجدت امكـانية الدراسة ، نحو

ممارسة هذه المهن .

المؤشر الثالث : ان الانخفاض الشديد في نسبة ممارسة النساء للمهن الحرة ، يعود في قسم هام الى عدم تمكنها من دخول او انجاز الدراسة المطلوبة لها .

لقد فرضت النضالات المستمرة التوسع في التعليم الرسمي . وفي انشاء الجامعة اللبنانية ، وتوسيعها الى كليات عديدة، واتاحة امكانيات افضل لدراسة ابناء وبنات الفئات الشعبية والمتوسطة ، ورغم ذلك فان المفهوم التقليدي عن محدودية دور المرأة والمستوى التعليمي الذي يجب ان تناله والنشاط المهني الذي يمكن ان تمارسه وافتقار الجامعة اللبنانية الى فروع كالطب والصيدلة والهندسة ، والافتقار الى معاهد مهنية كافية ، كل ذلك يضيق من امكانيات ولوج باب دراسة المهن الحرة . وبالاحرى انجازه .

ومثلا فان باب المهنيات الرسمية التي تدرس بعض الفروع التقنية والفنية والمهن (السياحية منها ، السكرتيريا ، التمريض، الرسم الهندسي والصناعي ، المختبرات ... الخ) لم تلجها المرأة الا مؤخرا . وبعض هذه الفروع نفسها حديث جدا (التمريض ، السكرتاريا) .

كما ان بعض المؤسسات الاخرى الموجودة كمركز الاعداد والتدريب على الخدمة الاجتماعية والتنمية (مشروع مشترك مع اليونسيف) الذي يخرج مرشدات اجتماعيات ، هي محدودة الامكانيات والعمل بعد التخرج منها صعب .

المؤشر الرابع : ان ٠،٦٧٪ فقط من المهندسين في لبنان من النساء . هذه المهنة التي تتماس في بعض فروعها مع عملية الانتاج ، نقص نسبة مساهمة النساء في ممارستها يصل الى العدم تقريبا . وذلك يكشف استبعاد تعلم المرأة وممارستها لمهنة تتماس مع علم تطبيقي يدخل في علاقة مع عملية الانتاج .

ان ارباب العمل والاحتكار يريدون العاملات في الانتاج من بين الاميات او المحدودات المستوى التعليمي دون غيرهن ، ولممارسة استثمار مزدوج عليهن .

ان التخلف في هذا المجال ، هو جزء من التخلف الذي فرضه التطور المشوه لعلاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان ، وجزء من ضعف تطور القوى المنتجة ينعكس على صعيد المرأة بشكل حاد .

وعلى طريق النضال لتحرر ومساواة حقيقيين ، فان على المرأة اللبنانية العاملة في مهنة حرة النضال مع كل فئات شعبنا الحية ، بعماله ومزارعيه وطلابه ومثقفيه في سبيل نظام تعليمي ديمقراطي ، في سبيل تطوير الجامعة اللبنانية ، واستكمال فروعها ، وخاصة التطبيقية منها ، وفي سبيل الحد من الهيمنة شبه الاحتكارية في مجالات المهن الحرة .

تحية حارة لمؤتمرنا ،

وليعش نضال المرأة اللبنانية من ضمن شعبنا ، في سبيل ان تحتل مكانها الفاعل في حياته .

حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

ليندا مطر

ايتها الاخوات والصديقات ،
ايها الضيوف الاعزاء ،

غالبا ما تطرح قضية المرأة بصورة عامة ، ومسألة حقوقها السياسية بصورة خاصة ، على اساس من المفاهيم ذات الطابع الاخلاقي والانساني العام . واذا ما صادفنا ، من حين الى اخر ، طرحا لهذه القضايا يتجاوز العموميات ، ويتلمس بعض الجوانب والمظاهر العملية والمحددة ، يظل هذا في اطار النظرة الحقوقية ، القانونية وحسب .

غير ان المسألة ، بغض النظر عن كيفية طرحها ومآخذنا على طريقة الطرح ، اصبحت ناضجة وغدت تحتل مكانا رئيسيا من اهتمام المنظمات النسائية في لبنان ، بل وتجاوزت هذا الحيز لتكون مدار نقاش اوساط سياسية وفكرية وقانونية عديدة .

ومن الطبيعي ان هذا التطور مكسب لا يمكن ان نقلل من اهميته، وان ظلت الجهود ، في هذا المجال ، حتى الان ، في اطار الدعوة الاعلامية وكحملة من حملات التوعية العامة .

لا نشك مطلقا بضرورة حملة التوعية ، الموجهة خصوصا الى نساء بلادنا بالدرجة الاولى ، والى الرأي العام وجميع الاوساط السياسية والاجتماعية والفكرية في البلاد ، وابراز قضية المرأة وحقوقها كقضية اجتماعية ، ديمقراطية ذات اثر وطني عام : سلبي اذا ما ظلت المرأة في وضعها الحالي سجينة التقاليد الاجتماعية والاخلاقية ، والتمييز القانوني في ميادين الحقوق الشخصية والعامة والتشغيل والضمانات الاخرى .

وايجابي حين تتحرر المرأة ، ولو ضمن الاطر النسبية للحرية التي يتمتع بها الرجل في ظروف الاوضاع السياسية والاجتماعية في بلادنا ، حيث يتاح لها ان تضع طاقاتها وقدراتها كاملة في بناء الاسرة واعمار المجتمع ودفعه بوتائر اسرع نحو افاق التقدم الاجتماعي ، وذلك بتحمل مسؤولياتها ، فعليا لا شكليا ، في الاسهام بتوجيه سياسة البلاد في الانتاج والادارة ومراكز التقرير والتنفيذ على مختلف مستوياتها .

ينبغي ان نقولها بصراحة ، وقد ان الاوان لقول ذلك دون الخوف

من الوقوع في المبالغة . ان وضع اكثرية النساء لا يرتقي ، في كثير من الاحيان ، على مكانة العبيد ، من حيث التحكم فيهن مصيرا وحياة ، رغم بعض مظاهر « المدنية » ، الشكلية ، التي تغطي الجوهر العبودي لوضعهن ، ورغم بعض المكتسبات القانونية الجزئية .

اننا اذ نؤكد على هذه الحقيقة ، دون زخرفة او تخفيف ، لا ننطلق من موقع التأسي والمرارة واليأس ، بل ، بالعكس ، من موقع الدعوة والعمل لتحطيم كل ما يقيد انطلاقة المرأة .

ان قضية المرأة ، في الواقع ، هي قضية الديمقراطية في هذا البلد ، الديمقراطية بأوسع معانيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستمد هذه القضية مضمونها الديمقراطي من حقائق موضوعية لا مجال لاي كان تجاهلها .

— فهي أولا ، قد دخلت ميدان الانتاج بصورة واسعة ، بحيث اصبحت تمثل جهودها اكثر من ٢٠٪ من القوى العاملة في البلاد . وهي تشارك ، مع زميلها الرجل في الاضرابات والنضالات من اجل رفع الاجور، وتأمين الضمانات الاجتماعية وتحسين شروط العمل .

— وهي ، ثانيا ، اسهمت ، وتسهم بصورة متزايدة ، في جميع المعارك السياسية والمطلبية . بدءا من معارك الاستقلال وفي سبيل «الاعاشة» في الاربعينات ، الى معارك صيانة الجمهورية والسيادة الوطنية ضد المشاريع العسكرية العدوانية ، للدول الاستعمارية في الخمسينات ، الى التصدي الى الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب ، ومن اجل مجابهة الاحتكار ومقاومة الغلاء وتحقيق المطالب المعيشية والصحية والسكنية للفئات الشعبية في ايامنا هذه !

فأذن نحن امام واقع حي ينطق بأن المرأة قد انتزعت حقها في الممارسة الديمقراطية ، ولو كانت هذه الممارسة لم تكرس قانونيا ، ولم تخضع لترخيص مسبق . فالحياة بوقائعها واندفاعها اقوى من ان تنتظر استجابة قانونية تلجمها عوامل فكرية بالية ومصالح اقتصادية واجتماعية رجعية .

صحيح تماما ان انطلاقة المرأة اللبنانية في ممارسة حقوقها الديمقراطية لا يزال مقتصرا على فئة محدودة جرها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الى دورة الانتاج والصراع الاجتماعي . وما زالت المهمة الرئيسية ، الجدية ، هي في توعية وتعبئة جميع النساء ، او اكثريتهن ، لاخذ مكانهن في المعركة من اجل حقوقهن . والقيام بهذه المهمة هي مسؤولية جميع التنظيمات النسائية والاحزاب السياسية التي تنشد التقدم للبنان وتعمل من اجله .

ولكن ثمة قضية اخرى لا بد من التوقف عندها ، اذا ما اردنا ان تكون خطواتنا اللاحقة مدروسة وواعية . فأن طرحنا لقضية المرأة كوجه من اوجه قضية الديمقراطية في البلاد ، انما يعني انها قضية صراع حاد بين تيارين بين جبهتين سياسيتين واسعتين في البلاد .

ومثل هذا الفهم للامور يرتكز ، بالدرجة الاولى ، الى المشاهدة

العينية لتطور الاحداث في مجتمعنا ، التي تظهر ان قضية الديمقراطية بمفهومها العام ، غدت محورا رئيسيا لجميع مظاهرالصراعات السياسية والاجتماعية :

ـ فالنضالات العمالية والنضالات الشعبية المطلبية جميعا تجابه بقطبين : دعاة قمعها المادي والمعنوي من جهة ، ودعاة المساندين لها ، العاملين لفتح الطريق امام التعبيرعن مصالح الجماهير العماليةوالشعبية وتحقيق مطالبها من الجهة الاخرى .

ـ والنضالات الوطنية التي تطالببالتصدي للاعتداءات الاسرائيلية وتعزيز القوة الدفاعية للبلاد ، ومواقف التضامن مع المقاومة الفلسطينية وقضية الشعب العربي الفلسطيني ، هي بدورها ، تجابه بالقطبين اياهما : دعاة القمع و «الحزم» المزعوم ، من جهة ، ومن الجهة الاخرى جبهة القوىالتي تتصدى لتحمل مسؤولياتها الوطنية .

* ان جميع مظاهر العداء للديمقراطية تبرر بحجج « ضمان الاستقرار » ، والخوف على « الكيان » و « النظام » ... الخ .

ونحن ، معشر النساء ، نعاني ، من حيث صفتنا هذه ، نوعا مشابها من القمع ، بالاضافة الى الاشكال السابقة ، يستند الى مزاعم مهينة للمرأة كانسان ولكل رجل في هذه البلاد ، حين تعتبر حرية المرأة تحطيما للاخلاق العامة !

لن ننجر الى دوامة المهاترات . بل سنستمر في كشف الجذور والدوافع العمقيةالتي تكمن في اساس سياسة القمع المادي والمعنوي .

فالمستثمرون بكل فئاتهم والاقطاعيون الذين يحتلون مركز السيطرة الاقتصادية والسياسية يريدون منع او القضاء على اية محاولة او تحرك يمسان ، بشكل ما ، هيمنتهم المطلقة ، ويتوسلون الى القوة الغاشمة تارة ، والى المقولات والمزاعم عن « الكيان » وعن « الاستقرار »احيانا، مكونين دعاواهم بمفاهيم وافكار هي من ترسبات العهود الاقطاعية ، ويظل الجوهر هو هو : العداء للديمقراطية ! ويتفاقم هذا العداء بصورة متوازية مع تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية وتزايد ردود الفعل المشروعة من جانب الذين يعانون من وطأة هذه الازمات ! الا تقدماحداث صيدا الاخيرة مثالا دامغا ، فاضحا ، على هذه الحقيقة ؟.

نحن نرفض منطق الوصاية هذا ، منطق احتكار حق الوطنية والحرص على لبنان ، الذي يحرم مئات الوف نساء ، ومئات الوفالرجال من لبنانيتهم لمجرد عدم قبولهم باستمرار تحكم الاحتكار ، وسياسة سد وتضييق منافذ العيش امام الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني الذي يبني لبنان حقا وفعلا بكده وعرقه . ولا يعيش على الاستثمار والكومسيون والربا !

اذن هناك جبهتان : جبهة الوطنية والديمقراطية وجبهة العداء لهما . والمكان الطبيعي للمرأة ، مصلحيا وتحالفيا ، هو في الجبهة الاولى . وتترتب على هذا الفهم مهمات ونتائج لا بد من اخذها بعين الاعتبار في نشاطنا المقبل .

فما من قضية ستطرح تتعلق بالمرأة وحقوقها السياسيةوالاجتماعية والاقتصادية والثقافية يمكن ان تكون خارج دائرة الصراع بين هاتين الجبهتين ، وبالتالي لا يمكن ان تكون المرأة ، بنشاطها الواعي لمصلحتها، في اية مرحلة مقبلة ، في موقع الحياد في هذا الصراع .

ومن البديهي ان تنطبق هذه القاعدة على وضع المرأة في الميدان الانتخابي ، سواء اكانت مقترعة ام مرشحة . فرغم ان المرأة ، من وجهة النظر القانونية الصرف ، تتمتع بحق الاقتراع والترشيح فقد دلت الممارسة الماضية ان الدور الانتخابي الذي لعبته كان سلبيا بصورة عامة، بحكم العوامل الضاغطة التي ذكرنا ، وبحكم التخلف السياسي والثقافي العام في الوسط النسائي ، وبسبب عوامل اخرى كالطائفية وتبعيةالمرأة للرجل والرشوة ... الخ . وقد صبت اصوات النساء ، كقاعدة عامة، الى جانب من يقف موضوعيا وعمليا في جبهة العداء للمرأة وللديمقراطية.

وانطلاقا من كل ذلك ، وكخطوات اولى في جعل صوت المرأة عاملا ايجابيا يخرج من اطار عوامل الضغط ويصب لانصار الجبهة الوطنية والديمقراطية ، انتخابيا وفي النضال العام ، نقترح ما يلي :

١ ــ دعوة الجمعيات والمنظمات النسائية، وكل الاطراف السياسية والثقافية والاجتماعية التي تعمل لتحرير المرأة ، الى مؤتمر عام، بمناسبة السنة العالمية للمرأة ، لوضع ميثاق عمل ديمقراطي مشترك حولحقوق المرأة السياسية ومطالبها الاخرى ، وتحديد اساليب العمل من اجل تحقيق اهداف الميثاق .

٢ــ عقد الندوات وتنظيم المحاضراتالجماهيرية ، للنساء والرجال، ومن اجل طرح قضية المرأة بكل ابعادها ومضامينها واهدافها كجزء من القضية الوطنية ومن قضية الديمقراطية في البلاد .

٣ ــ تعديل قانون الانتخاب باتجاه الاخذ بمبدأ النسبية واعتبار الجمهورية اللبنانية دائرة انتخابية واحدة ، الامر الذي يعزز مكانة المرأة ، كمقترعة وكمرشحة ، ويفسح امامها المجال للعب دورها وولوج البرلمان .

٤ ــ جعل الاعلام الانتخابي بمتناول جميع المرشحين ، بحيث يتيح لكل مرشح فرصة الاعلان المجاني في الاذاعة والتلفزيون على قدم المساواة .

٥ ــ مكافحة الرشوة الانتخابية تحت طائلة العقوبة القصوى . والغاء الضمانة المالية .

٦ ــ الغاء الطائفية في توزيع المقاعد النيابية .

٧ ــ دعوة النساء الى الانخراط في الاحزاب الوطنية والديمقراطية، بأعتبارها القوة المساندة للمرأة .

كلنا امل في ان تضافر جهود جميع القوى الديمقراطية الواعية لاهمية دور المرأة سيكون عاملا حاسما في عملية توعية وتعبئة جماهير النساء في بلادنا ، وتوجيهها الى النضال من اجل تحقيق اهدافهن . ان اية خطوة فيطريق تحرير المرأة هوانتصار للديمقراطية ولجميع انصارها.

دور المرأة في الصناعة

مي رعد

مع تفاقم الاوضاع المعيشية والاجتماعية التي تعاني منها اوساط واسعة من الشعب اللبناني وخاصة في الريف حيث المعاناة متعددة الاسباب والمصادر — استغلال اقطاعي رأسمالي احتكاري طائفي عشائري ... — . ومع ازدياد نزوح أبناء الريف الى المدن تحت ضغط تلك الاوضاع ، ومع ارتفاع الحاجة الى الايدي العاملة خاصة غير المتخصصة — مئات الوف السوريين يأتون للعمل في لبنان دون اية كفاءة تقنية — في كل تلك الظروف تسقط متهافتة جميع المفاهيم الرجعية التي صاغتها العصور المتخلفة حول دور المرأة في المجتمع ، تسقط جميع تلك المفاهيم سواء منها الرجعية العمياء التي جعلت المرأة في قفص حديدي ، او الرجعية الشاعرية الرومنطيقية التي جعلت المرأة في قفص من ذهب.

ان اقبال العنصر النسائي على العمل في مختلف الميادين والمهن لا يزال يتزايد بسرعة ، تحت ضغط الحاجة . وبالتالي يتقلص بنفس السرعة او ربما اقل بقليل دورها في المطبخ والبيت . وهي بنزولها الى ساحة العمل لا تكون قد اساءت الى دورها في البيت كما قد يتبادر الى ذهن البعض ، بل بالعكس تكون قد ازدادت فيه وعيا وتعمقا وايجابية. اذ تكون قد وضعت نفسها كانسانة ، في مكانها اللائق ، والطبيعي ، الى جانب الرجل . وتكون مساهمتها في بناء وتطوير مجتمعها ، والبيت جزء من هذا المجتمع ، قد اصبحت اكثر فعالية.

غير ان المرأة لاتزال تدفع ثمن هذه القفزة النوعية في دورها الاجتماعي . فهي ، بنزولها الى سوق العمل المنتج ، حيث بدأت تحطم الجليد الذي كان يشل او يعزل جزءا هاما من القوى الاجتماعية المنتجة والمحركة ، بذلك لم تعد هناك حدود فاصلة بين حقوقها وواجباتها كامرأة وبين حقوق واجبات الرجل . لكن القانون والتشريع لا يقدر ان يستبق الواقع الاجتماعي ، بل العكس هو الصحيح ، الواقع الاجتماعي هو

الذي عليه ان يفرض نفسه على القانون والتشريع . ان القوانين وممارسة القوانين لا تزال متخلفة عن التعبير عن الواقع الجديد الذي تعيشه المرأة . ومن هنا صار على المرأة ايضا واجب جديد يتعدى واجبات الرجل ، الا وهو النضال من اجل تكريس واقع نزولها الى سوق العمل في القوانين وفي ممارسة هذه القوانين . هكذا بدأت مسيرة جديدة في النضال الذي يؤدي بدوره الى ازدياد في الوعي والنضوج .

بعد الاستقلال ، عندنا في لبنان ، كانت العاملة وردة بطرس من اوائل شهداء الطبقة العاملة. استشهدت في النضال من اجل حقوق عمال وعاملات الريجي ، ولا يزال تاريخ استشهادها عام ١٩٤٦ نقطة تحول في تاريخ نضال الطبقة العاملة اللبنانية ، ففي ذلك العام حققت الطبقة العاملة اللبنانية انتصارا كبيرا بانتزاعها قانون العمل . لكن تحقيق قانون العمل لم يكن كافيا ، بل كان على الطبقة العاملة بعد ذلك ان تخوض نضالات طويلة صعبة ومريرة من اجل وضع هذا القانون موضع التنفيذ . ونحن نرى حتى اليوم ، اي بعد اكثر من ربع قرن ، نرى الكثير من بنودقانون العمل تخرق من قبل بعض ارباب العمل على مرأى ومسمع من السلطة خاصة في معاملة المرأة العاملة . فالحد الادنى للاجور مثلا ، غالبا ما لا تحصل عليه العاملات وكثيرات منهن تتراوح اجورهن بين الليرتين ونصف والخمس ليرات يوميا بحجة عدم بلوغهن السن القانونية احيانا واحيانا اخرى دون اية حجة او عذر . هذا عدا خرق ارباب العمل لبعض قوانين العمل الدولية والتي سوف نأتي على ذكر بعضها .

ان نظرة عامة وسريعة على وضع المرأة العاملة تستطيع انترسم لنا برنامج عمل لسنوات طويلة .

لقد دخلت المرأة ميادين العمل على كافة انواعها ومستوياتها ، لكن هناك بعض القطاعات التي استطاعت ان تجذب اليها العنصر النسائي اكثر من سواها ، اخص منها :

قطاع الغزل والنسيج : حيث يعمل حوالي السبعة الاف عاملة من اصل ثمانية عشر الف عامل . ونسبة الاجور فيه تتراوح بين الثلاث ليرات يوميا والحد الادنى . ومع ان القانون يمنع تشغيل النساء ليلا ، نرى المصانع في هذا القطاع لا تفرق في عمل الليل بين المرأة والرجل . وحبذا لو انها لا تفرق بينهما في الاجور .

ان العاملات في هذا القطاع كثيرا ما يتعرضن للامراض المهنية بسبب وقوفهن طيلة الوقت اثناء العمل وتعرضهن لتنشق غبار القطن وفقدان الشروط الصحية .

قطاع الحلويات والسكاكر والمواد الغذائية : ويعمل فيه حوالي الخمسة الاف عاملة من اصل خمسة عشر الف عامل . ويلاحظ هنا ان اكثرية العاملات هن من الاحداث ويقمن بأعمال مضنية وشاقة تؤثرعلى نموهن الجسدي والمعنوي ، اذ انهن تتعرضن للاهانة وسوء المعاملة من اجل اقل خطأ او هفوة قد يرتكبنها .

صناعة البورسلين ومواد البناء : وتتميز فيها ظروف العمل القاسية والمرهقة التي تعمل فيها النساء .

قطاع الخياطة : وفيه اكبر نسبة من النساء حيث يبلغ عدد العاملات اكثر من عشرة الاف يعملن في مؤسسات كبيرة ومشاغل حرفية صغيرة. واكثرهن محرومات من ابسط الحقوق التي تنص عليها قوانين العمل... وكثيرا من هذه المشاغل الصغيرة تعمل دون رخص استثمار وفي ملاجيء الابنية التي تفتقر الى الكثير من الشروط الصحية الاساسية كارتفاع نسبة الرطوبة بسبب سوء التهوية والافتقار الى نور الشمس . وبالتالي فأن ارباب العمل لا يصرحون عن العاملات لديهم فيحرمونهن من الضمان الاجتماعي والصحي وتعويض نهاية الخدمة وسائر الضمانات ، بالاضافة الى ساعات عمل اكثر ونسبة اجور متدنية كسائر القطاعات .

صناعة الدباغة : وتتميز ايضا بظروف عمل قاسية وعدم توفر اسباب الوقاية الصحية البدائية ، مما يودي احيانا بحياة العمال او العاملات ، والمثل تاريخه غير بعيد . وهنا ايضا لا بد من الاشارة ان القوانين الدولية تمنع تشغيل النساء في هذا القطاع ، لكن ارباب العمل لا تهمهم القوانين بقدر ما تهمهم الارباح .

صناعة وتصنيع التبغ والتنباك (الريجي) : تعمل في هذا القطاع حوالي الالف ومايتي عاملة حقق القسم الاكبر منهن مكتسبات هامة نسبيا بفضل نضالهن الطويل ووقوفهن صفا واحدا مع اخوانهم العمال في الاضرابات التي قاموا بها والتي ادت الى تثبيت اكثر من سبعماية عاملة على دفعات وكان من ابرز تلك الاضرابات اضراب حزيران من عام ١٩٦٣ حيث تم تثبيت خمس مئة عاملة دفعة واحدة وتحقق ٢١ مطلبا اخر . وذلك لا يعني انهن قد حصلن على كامل حقوقهن، فهناك العاملات غير المتخصصات في التوضيب او لف السجائر والتعليب اللواتي يحصلن على راتب متدن بحجة عدم كفاءتهن ، ويبقى الراتب متدنيا حتى بعد اكتسابهن الكفاءة بالخبرة والممارسة . عدا كل ذلك ايضا ورغم تساوي العمل بين المرأة والرجل ، تبقى الرتب والرواتب متفاوتة ...

اما سائر القطاعات كصناعة البلاستيك والمعلبات والمرطبات والمعدنية الخفيفة والاحذية .. فلا تختلف فيها اوضاع المرأة عما رأيناه في القطاعات السابقة الذكر من ظروف عمل سيئة واجور متدنية وحرمان ...

اخواتي ،

من الملاحظ ان الاكثرية الساحقة من العاملات في قطاع الصناعة هي في سن الرابعة والعشرين وما دون ، وقد بينت احدى الدراسات النسائية ان هناك ٤٤ الف امرأة عاملة في لبنان، اي ١٧،٥ ٪ من مجموع الايدي العاملة . كما تبين ان ١٤،٤ ٪ من النساء العاملات تتراوح اعمارهن بين ٩ و ١٢ سنة ، وهذا دون الحد الادنى الذي يسمح به قانون العمل اللبناني الذي يمنع تشغيل من هن دون سن الثالثة عشرة في المؤسسات الصناعية (المادة ٢١).

كما ان هناك ٣٧،٦٪ تتراوح اعمارهن بين ١٣ و ١٦ سنة ، و ٢٧٪ ما بين الـ ١٧ و ٢٠ سنة .

يتبين من هذا ان اكثر العاملات يتركن العمل في سن مبكرة بسبب الزواج . وتركهن العمل لا يعني مطلقا انهن اصبحن بغنى عن العمل ، بل بالعكس ، فهن يتركن العمل لسببين :

ـ الاول هو ان ارباب العمل لا يقبلون عاملات متزوجات كي يتخلصوا من موجبات اجازة الحمل والولادة ، هذا مع العلم ان المرأة الحامل لا تتمكن من القيام بأعمال لا تتناسب مع وضعها .

اما السبب الثاني فهو ناتج عن عدم وجود دور للحضانة وروضات للاطفال تابعة للمؤسسات او للدولة تسمح للام العاملة ان تتابع عملها

وهنا اود ان اؤكد على ناحية هامة ، وهي ان المرأة العاملة قبل الزواج تكون منتمية الى عائلة كثيرا ما يكون فيها عدة افراد يعملون ، وبالتالي تتقلص واجبات الفرد فيها نسبيا ، بينما حرمان المرأة من العمل بعد الزواج يحرمها من دخل هي بأمس الحاجة اليه ، خاصة مع وجود الاطفال .

اخيرا يبقى لدينا سؤال يجب الاجابة عليه ، وهو : ما الذي يجعل المرأة العاملة ترضخ للقبول بأجور متدنية ؟

ما الذي يجعلها اكثر تعرضا للنهب والاستثمار ؟...

والجواب هو ان نمو الصناعة في لبنان لم يبلغ بعد درجة استيعاب كافة اليد العاملة اللبنانية بما فيها اليد العاملة النسائية . وهذا يعني ان هناك بطالة كبيرة لكنها غير منظورة . وبسبب رضوخ اليد العاملة في السوق الرأسمالية لقانون العرض والطلب ، وبسبب البطالة الرهيبة غير المنظورة في اليد العاملة النسائية ، بسبب ذلك تجد المرأة العاملة نفسها مضطرة للقبول بكل شروط العمل المفروضة عليها لان العرض اكثر من الطلب . ومعالجة هذه المشكلة معالجة جذرية تفرض علينا مهمة كبيرة لكن لا بديل لها الا في رفع الكفة الثانية للميزان ، اي زيادة الطلب ، وهذا طبعا ليس بأيدينا نحن كعاملات ، ولكن لنا دور رئيسي فيه كمواطنات علينا ان نقوم بواجبنا من اجل حماية وتشجيع الصناعة الوطنية مما يؤدي الى تعزيز الطلب على اليد العاملة . وهذا لا يتحقق بين يوم واخر بل يجب ان يكون من ضمن برنامج وطني عام .

اخواتي ،

اذا كان في سياق تقريري قد اظهرت حتى الان الصورة القاتمة عن وضع المرأة العاملة فهذا لا يعني انها استسلمت لهذا الواقع ، بل هي اخذت تعي دورها وتتصدى للصعوبات التي تعانيها فناضلت ولا تزال تناضل جنبا الى جنب مع اخيها العامل من اجل تحسين ظروف معيشتها وتحسين شروط عملها ، وما المكاسب التي انتزعتها وحققتها الطبقة العاملة من قانون العمل والضمان الاجتماعي بمختلف فروعه وزيادات الاجور ، ورفع حدها الادنى ، وتعديل المادة ٤٠ من قانون العمل المتعلقة بالاجازات المرضية ، والمادة ٥٠ المتعلقة بالتسريح الكيفي ، وتعديل

المرسوم رقم ٣٤ المتعلق بالتمثيل التجاري ، وغيره من المكاسب العمالية. الا نتيجة الاضرابات والمظاهرات التي قامت بها الطبقة العاملة بقيادة نقاباتها ، وكان للمرأة العاملة دورها في هذه النضالات .

اخواتي ،

ان هذا العرض الموجز لوضع المرأة اللبنانية يعطينا فكرة عن مدى مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والنضالي ، وهذا يفرض علينا نحن المؤتمرات ان نرسم برنامج عمل نناضل في سبيل تحقيقه في المرحلة المقبلة ، واقترح ما يلي :

١ ــ حمايه وتشجيع الصناعة الوطنية .

٢ ــ الاسراع بوضع المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ بعد تعديلها خاصة لجهة افادة العاملات العربيات من كافة تقديمات الضمان الاجتماعي وقانون العمل .

٣ ــ تطبيق القوانين لجهة تأمين الشروط الصحية والانسانية في العمل ، ولجهة المساواة في الاجور والتدرج بين الرجل والمرأة ومنع تشغيل الاحداث .

٤ ــ عدم تسريح العاملات تهربا من تثبيتهن ، كما يحصل في شركة الريجي (مركز الغازية) مثلا ، وعدم اعتبار الزواج او الحمل مبررا للصرف .

٥ ــ تأمين دور حضانة وروضات للاطفال ليتسنى للمرأة متابعة العمل بعد الزواج .

٦ ــ دفع العاملات للانتساب الى النقابات العمالية ومن ثم وصولهن الى مجالسها التنفيذية .

٧ ــ نشر الوعي والثقافة بين العاملات عن طريق زيادة دورات محو الامية والمحاضرات التثقيفية .

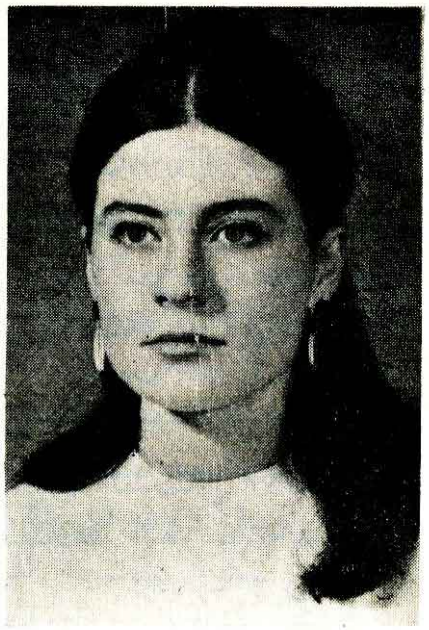

دور المرأة في التنمية الزراعية

مريم منصور

في الزراعة ، اقدم فرع انتاجي عرفه المجتمع البشري ، كانت المرأة منذ القدم وما تزال تشارك الرجل في الاعمال الزراعية المختلفة .

في الفترة السابقة لدخول الرأسمالية الى الزراعة ، كان الشكل الرئيسي لمساهمة المرأة في الانتاج الزراعي هو عملها الى جانب زوجها. سواء كان فلاحا بالحصة ، حيث تكدح الى جانبه في ارض الاقطاعي ،او كان ملاكا صغيرا او متوسطا حيث تكدح في ارضهما الى جانب زوجها ايضا .

كان عمل المرأة مضنيا الى ابعد حد. في البيت تقوم بجميع الاعمال. من طبخ وغسل وتنظيف وتربية الاطفال وتحضير المؤونة والعناية بالحيوانات ، الى جانب مساعدتها لزوجها في الحقل خاصة في فترة جمع المواسم .

ان بعض الادباء المخضرمين اعطونا الكثير من الصور المعبرة عن وضع فلاحات تلك الايام : فلاحة تلد في الحقل . واخرى تأخذ رضيعها معها الى الحقل منذ الاسبوع الاول من عمره . واخرى تحمل ابنها على ظهرها وعلى رأسها تحمل القش او الحطب او سلة العنب ... الخ .

في هذه الظروف من الارهاق الفظيع كانت المرأة الفلاحة تشيخ في الثلاثين ومعظمهن يموت في سن الاربعين الى الخمسين .

هذا الوضع لا يزال سائدا في بعض نواحي لبنان حتى الان . في عكار ومناطق بعلبك الهرمل وبعض قرى الجنوب .

كان من الصعب ، بل من المستحيل ، في هذه الظروف ومع وسائل الانتاج البدائية وانتاجية العمل المتدنية جدا ، تصور امكانية انجاز العمل

الزراعي والدورة الانتاجية الزراعية بدون مساهمة جدية من المرأة .

ولكن العمل والمشاركة في الانتاج لم يحرر المرأة في هذه المرحلة ، بل كانت انسانا مستعبدا اكثر من الرجل . فبالاضافة الى كل عملها في البيت والحقل ، كانت المرأة ترزح تحت ثقل العادات والتقاليد البالية، عادات وتقاليد عصور الاقطاعية السوداء ، التي جعلت من المرأة انسانا ثانويا تابعا محروما من كل الحقوق الا من حق الكدح والولادة .

مع دخول وتطور اسلوب الانتاج الرأسمالي في الزراعة اللبنانية طرأت تغييرات ملموسة على وضع المرأة الريفية ، فمع تحول جماهير واسعة من الفلاحين الفقراء السابقين الى عمال زراعيين ، تحول قسم من نسائهم وبناتهم وشقيقاتهم الى عاملات زراعيات ، وبعض النساء اللواتي نزح ازواجهن الى المدينة او الى الخارج ما زلن يقمن بأنفسهن بالعناية بقطع ارضهن وحيواناتهن .

ان الشكل الرئيسي لمساهمة المرأة في الانتاج الزراعي والتنمية الزراعية الان هو بوصفها عاملة زراعية . وتستحيل في الواقع امكانية جمع المواسم وانجاز الدورة الانتاجية الزراعية بدون عمل ومساهمة عشرات الالوف من النساء في مختلف المناطق ومختلف الزراعات خاصة زراعات الخضار والفواكه والزراعات الصناعية .

وتقوم العاملة الزراعية بمختلف الاعمال الزراعية باستثناء قيادة الجرارات والحاصدات الدارسات والالات الاخرى . انها تقوم بتنقية البذار وتحضير الاغراس ، وبمعظم الاعمال التي يتطلبها البذر والزرع والغرس ، وبالعناية بالاغراس وخاصة قلع النباتات الطفيلية من حولها اي التعشيب ، وبرش المبيدات والادوية الزراعية احيانا ، وفي جمع المواسم تساهم العاملة الزراعية بالنصيب الاكبر من العمل . انها تجمع البطاطا والبصل والجزر والشمندر الخ ... الخ ... وهي تقطف التفاح والكرز والعنب والبرتقال والليمون وغيره من الفواكه ، وهي تجمع الزيتون وتسهم في الاعمال التي تتطلبها زراعة التبغ من البداية حتى النهاية ، وبعد جمع المواسم يقع على عاتق العاملة الزراعية بالدرجة الاولى توضيب المنتوجات الزراعية وعربها وفرزها وتعبئتها الخ ...

ان تحول المرأة من فلاحة الى عاملة زراعية طرح امامها مجموعة جديدة واسعة من القضايا والمشاكل والمطالب مثلها مثل العامل الزراعي. طرحت امامها قضية الاجور ، قضية ساعات العمل ، قضية الضمانات الاجتماعية ، قضية التعويضات وغيرها . وهي قضايا لم تكن مطروحة عندما كانت لا تزال فلاحة .

ومثل العامل الزراعي ، اصبحت العاملة الزراعية مستثمرة استثمارا مزدوجا ، اذا صح التعبير . فعندما كانت فلاحة كانت هي وزوجها يخضعان لاستثمار طرف واحد هو الاقطاعي صاحب الارض . اما الان ، في ظروف علاقات الاستثمار الرأسمالية ، فثمة طرفان يستغلان العامل والعاملة الزراعية، صاحب الارض والمزارع الرأسمالي مستأجرها، ومن عمل وكدح العامل والعاملة الزراعية لا بد ان يحصل المزارع

الرأسمالي على ربح يكفي لدفع حصة صاحب الارض ، اي ضمان الارض او اجرتها ، وليبقى له هو ايضا ربح للرأسمال الذي وظفه في الزراعة. وبالتالي فأن استثمار العامل والعاملة الزراعية هو الان اشد نسبيا من استثمار الفلاح سابقا ، مع اخذ فرق انتاجية العمل بعين الاعتبار .

ان نسبة العاملات الزراعيات بين الطبقة العاملة الزراعية هي نسبة عالية خصوصا بين جمهور العمال الزراعيين الموسميين .

فقد جاء في احصاء القوى العاملة التي اجرته مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم عام ١٩٧٠ ان « العمل الزراعي هو ما يشتغل به القسم الاكبر من النساء اللواتي لهن عمل (٢٢،٦٪) . و ٢٠،٩٪ من العمال الزراعيين هم من النساء . ونذكر هنا بالملاحظة التي سبق وابديناها عندما بحثنا نسبة نشاط المرأة في المناطق الريفية ، وهي ان عدد النساء المشتغلات بالزراعة قد يكون اكبر مما قدر به (راجع الفقرة ٤ — ١ و ٤ — ٢) .

وقد جاء في الفقرة المشار اليها انفا ما يلي :

« ولنلاحظ اخيرا ميزة خاصة بعمل النساء في المناطق الريفية ، فنشاط المرأة فيها هو اقوى بصورة محسوسة عما في سائر المناطق الاخرى (باستثناء بيروت) وتناقصه ابطأ مع تقدم العمر . ويفسر هذه الظاهرة اشتغال المرأة بالاعمال الزراعية . واعتقادنا ان ثمة عددا لا بأس به من النساء يعملن في هذا القطاع على الرغم من تصريحهن بأنهن غير عاملات وذلك لان اعمال الزراعة واعمال المنزل لا تنفصل عن بعضها غالبا » .

والفقرة ٤ — ٢ تعتبر ان عدد العاملين والعاملات في الزراعة هو اكبر بكثير مما ظهر في الاحصاء وتفسر ذلك بالاسباب التالية : العدد المقدم لا يشمل العمال والعاملات الزراعيات السوريات الذين لا يقيمون اقامة دائمة في لبنان . (وهؤلاء يشكلون نسبة عالية جدا من العمال والعاملات الزراعيات) . كما لا يشمل ايضا العمال الاخرين الموسميين الذين كانوا اثناء التحقيق (تشرين الثاني ١٩٧٠) يعملون في قطاعات اخرى او كانوا عاطلين عن العمل . ولا يشمل المزارعين الذين يمارسون هذه المهنة بوصفها عملا ثانويا .

ونضيف الى ذلك ان الكثير من العاملات الزراعيات ، تحت تأثير عادات وتقاليد معينة ، لم يصرحن بأنهن عاملات زراعيات . فاذا اضفنا هؤلاء الى العاملات الزراعيات الموسميات اللواتي لم يطالهن الاحصاء والعاملات الزراعيات السوريات ، لتبين لنا ان عدد العاملات الزراعيات في لبنان لا يقل عن نصف عدد الطبقة العاملة الزراعية .

ان العاملة الزراعية في لبنان تخضع لتمييز كبير في الاجور والمعاملة وغيرها حتى عندما تقوم بنفس العمل الذي يقوم به الرجل .

وقد قامت لجنة حقوق المرأة بعمل كبير لدراسة وضع العاملة الزراعية من مختلف النواحي . فجندت في سبيل ذلك العشرات من عضواتها اللواتي قمن بجهد عظيم متواصل لفترة طويلة بتعبئة الاستمارات

عن وضع العاملات الزراعيات في عشرات القرى اللبنانية وفي الحقول والبساتين واماكن العمل الاخرى ، خاصة في البقاع والجنوب .

ان الوقت لم يتح لنا بعد امكانية اجراء درس دقيق وشامل لنتائج هذه الاستمارات بالتفصيل . ولكن الاستنتاجات الاولية منها كافية للدلالة .

اولا ، ثمة تمييز كبير في الاجور ، واستثمار العاملة الزراعية هو اشد من استثمار العامل الزراعي واقسى . ان اجرة العاملة الزراعية لا توازي في الغالب اكثر من نصف اجرة الرجل واحيانا اقل . وكما تؤكد الاستمارات فأن المئات والالوف من العاملات الزراعيات لا يزيد الاجر اليومي للواحدة منهن عن ليرتين وثلاث ليرات واربع ليرات .

وبين العاملات الزراعيات عدد كبير من الفتيات الصغيرات السن وهؤلاء اجورهن قليلة جدا ، ليرتان وليرتان ونصف في اليوم للواحدة منهن .

وتلاحظ نسبة عالية جدا من الاميات بين العاملات الزراعيات . ومعظم العاملات الزراعيات هن موسميات وبالتالي اكثر الفئات حرمانا من الحقوق ، حيث ساعات عمل هؤلاء غالبا اطول من العمال الدائمين، واجورهن اقل ، ولا يشملهن الضمان الاجتماعي الذي شمل ، وان نظريا ودون تنفيذ حتى الان ، العمال الزراعيين الدائمين .

ان هذه الحرمانات التي تعاني منها العاملة الزراعية تضع امامها مهمات نضالية كبيرة ، ومزدوجة ان صح التعبير . عليها ان تناضل اولا كعاملة زراعية في سبيل مطالبها الى جانب العمال الزراعيين ، فيسبيل اجور افضل ،في سبيل ٨ ساعات عمل في اليوم لجميع العمال والعاملات الزراعيات ، في سبيل شمولهن بأحكام قانون العمل وحقهن بالضمان الصحي والاجتماعي ، في سبيل حقهن بالتنظيم النقابي الخ .. الخ .. وعليها ان تناضل ثانيا ، بوصفها امرأة تعاني من التمييز في الاجور حتى عندما تقوم بنفس العمل مع الرجل ، كما تعاني من التمييز في الميادين الاخرى ، عليها ان تناضل في سبيل ازالة هذا التمييز والحصول على حق المساواة في الاجر عند تساوي العمل ، وحقها في العلم وفي مكان لائق بها في المجتمع والحياة العامة .

وبالتالي فأن نضال العاملة الزراعية ، كعاملة زراعية هو جزء من حركة العمال الزراعيين النضالية العامة ، ونضالها كمرأة تعاني التمييز جزء من نضال الحركة النسائية اللبنانية في سبيل حقوق المرأة عامة .

ولكن يجب الاعتراف بأن المعوقات الاجتماعية (التقاليد والعادات وغيرها) التي تحد بشكل عام من اشتراك المرأة في النضال من اجل قضاياها هي ومن اجل القضايا الوطنية والمطلبية العامة الاخرى ، هذه المعوقات هي في الريف وبين العاملات الزراعيات اقوى منها في اي ميدان اخر .

وهذا يفرض على الحركة النسائية اللبنانية عامة ، وعلى لجنة حقوق المرأة خاصة، كما يفرض على الحركة النقابية عامة وحركةالعمال

الزراعيين خاصة ، مهمات وواجبات خاصة حيال العاملات الزراعيات، فعلى هذه الهيئات ان تبذل جهودا كبيرة بين العاملات الزراعيات ، في سبيل توعيتهن اجتماعيا ونقابيا ، ومساعدتهن على ادراك مصالحهن ومطالبهن، واهميه مساهمتهن في النضال الذي يخوضه العمال الزراعيون والحركة النقابية عامة ، في سبيل مطالب الطبقة العاملة الزراعية وفي سبيل مطالب المرأة وحقوقها النقابية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية. ولا بد ان تشترك في اعمال التوعية هذه شتى المنظمات الجماهيرية والاجتماعية النسائية وخاصة منها لجنتنا ، لجنة حقوق المرأة اللبنانية .

لقد تطورت حركة العمال الزراعيين في السنتين الاخيرتين تطورا كبيرا ، وعقد العمال الزراعيون مؤتمرات لهم في المناطق ، ومؤتمرا وطنيا عاما ، واصبح لديهم تنظيمهم النقابي المعترف به ، وان بشكل غير رسمي حتى الان ، وهذا التنظيم هو جزء من الحركة النقابية اللبنانية ككل ، ونجحوا بنضالهم وبتأييد الحركة النقابية لهم من انتزاع مكسب هام اولي هو شمول العمال الزراعيين الدائمين بالضمان الاجتماعي . صحيح ان العمال الزراعيين الدائمين هم اقلية بين العمال الزراعيين ، وصحيح ان ثمة خلافا حول تحديد من هو العامل الزراعي الدائم ، وهذا يتيح لارباب العمل التهرب من تسجيل عمالهم بالضمان ، وصحيح ان هذا لم يطبق بعد الا في حدود ضيقة جدا، ولكن اهمية المكسب هو في الاعتراف المبدأي الرسمي بحق العمال الزراعيين بالضمان الاجتماعي ، والنضال في سبيل تطبيق مكسب منتزع هو اسهل من النضال في سبيل انتزاعه، والنضال في سبيل توسيع هذا المكسب ليشمل كافة العمال الزراعيين الدائمين والموسميين ، هو اسهل من النضال لانتزاع الاعتراف المبدأي بحق العمال الزراعيين بالضمان الاجتماعي . هذا لا يعني ان النضال سيكون سهلا ، بالعكس . وفي النضال لتطبيق الضمان الاجتماعي على كافة العمال الزراعيين ، الدائمين والموسميين الذين هم اكثرية العمال الزراعيين ، لا بد ان يكون ثمة مكان كبير لنضال العاملات الزراعيات ، لانهن يشكلن نسبة كبيرة جدا من العمال الزراعيين الموسميين ، ولا بد ان تساعدهن في هذا النضال ، كما سبقت الاشارة اكثر من مرة ، بالاضافة الى الحركة النقابية، مجمل الحركة النسائية اللبنانية وتنظيماتها الجماهيرية .

ان المطالب الاساسية التي تناضل من اجلها العاملات الزراعيات هي :

— رفع اجور العمال والعاملات الزراعيات عامة لتتلائم مع ارتفاع نفقات المعيشة وتحقيق التساوي في الاجر بين العامل والعاملة الزراعية عند التساوي في العمل .

— تطبيق صارم ليوم العمل من ٨ ساعات .

— شمول جميع العمال الزراعيين والعاملات الزراعيات ، الدائمين والموسميين ، بالضمان الاجتماعي والصحي .

— زيادة عدد المدارس في المناطق الريفية وانشاء مدارس خاصة

لتعليم الاميات والاميين . ورفع مستوى العاملة الزراعية والفلاحة الاجتماعي والثقافي ، عن طريق الهيئات النسائية والاجتماعيةومؤسسات الدولة المختلفة ، عن طريق تشجيع انشاء النوادي الثقافية والرياضيةفي القرى والخدمات التعليمية والثقافية الاجتماعية .

— تشجيع انشاء مشاغل وصناعات حرفية في الريف وتشجيع العمل اليدوي للنساء ومساعدتهن على تصريف انتاجهن من اعمال الابرة والتطريز والتريكو وغيرها عن طريق انشاء تعاونيات خاصة بذلك اوعن اي طريق اخر .

ان دور المرأة في التنمية الزراعية دور كبير جدا . ولا يمكن تصور نهوض الزراعة والانتاج الزراعي دون الدور الكبير الذي تلعبه ويجب ان تلعبه المرأة الريفية ، كعاملة زراعية وكفلاحة .

فلتكن السنة العالمية للمرأة حافزا جبارا لتطوير نضال المرأة الريفية ، لتطوير نضال العاملات الزراعيات في سبيل حقوقهن ومطالبهن العادلة ، وتطوير نضال المرأة في سبيل حقوقها الاجتماعية والمطلبية والسياسية ، في الريف والمدينة على السواء . في سبيل ازالة التمييز التاريخي في الحقوق بين المرأة والرجل على مر العصور . والذي لا يزال قائما حتى الان .

عاشت السنة العالمية للمرأة !

عاش مؤتمر لجنة حقوق المرأة اللبنانية !

عشتم وعاش لبنان !

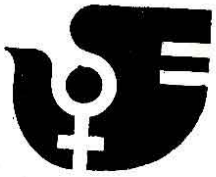

مساهمة المرأة في الانتاج الأدبي

يمنى العيد

من الواضح ان العنوان الذي يجري تحته هذا البحث لا يستهدف موضوع الادب كنتاج يقوم به ، بشكل عام ، ابناء من المجتمع ، بل هو يستهدف الكلام على المرأة والادب ، على علاقة ما بينهما ، هي هنا : » مساهمة . وعلاقة المساهمة تفترض ، ضمنا ، وجود الادب الذي تحمل اليه المرأة ادبا تنتجه هي ، **ان المرأة اذا تقدم ادبا للادب** ، وهي بذلك تريد ان تساهم في عملية الانتاج الادبي .

هذا القول قد يحمل ثلاث دلالات :

ـ **الدلالة الاولى** تشير الى خصوصية ادب المرأة ، اي الى سمة خاصة تميزه كأدب نسائي . وهذا واضح في بعض الدراسات القائمة تحت عنوان « الادب النسائي » .

ـ **الدلالة الثانية** تشير الى وضع تاريخي يتحدد فيه موقع المرأة ، كموقع خارج عملية الانتاج الادبي ، فتأتي المساهمة محاولة في تغيير هذا الموقع . وواضح من موضوعات المؤتمر ان هذا الوضع التاريخي اشمل من ان ينحصر في موقع المرأة من عملية الانتاج الادبي ، وبذلك تحدد للانتقال في هذه الموضوعات كدخول للمرأة في مجمل عملية النشاط

الاجتماعي ، اي في التنمية بمختلف ميادينها المادية والفكرية التي ليس الادب الا شكلا فنيا منها .

ـ **الدلالة الثالثة** تشير الى ان هذا الانتاج الادبي الموجود هو من انتاج الرجل ، او ان ثمة عملية انتاج ادبية يقوم بها تاريخيا الرجل وعليه فنحن لم نطرح مرة واحدة موضوع مساهمة الرجل في النتاج الادبي . ولو فعلنا ، اي لو وضعنا الرجل ، تاريخيا ، في وضع مماثل لوضع المرأة ، اي خارج عملية الانتاج الادبي ، لوجدنا انفسنا في موقع حرج ومضحك بقدر ما هو مستحيل . هل يوجد الادب كنتاج خارج من ينتجه ؟ .وهذا الادب الذي تريد المرأة ان تساهم فيه من انتجه ؟

وعليه ايضا فنحن لم نتكلم مرة واحدة عن الرجل والادب او عن ادب يقدمه الرجل او يساهم به في الادب ، اي انه لم يتبادر الى ذهننا وجود « خصوصية رجالية » ، اذا صح التعبير ، للادب الذي ينتجه الرجل ، وبذلك لم نر دراسات ادبية تقام مثلا تحت عنوان « الادب الرجالي » مقابل ما ندعوه « الادب النسائي » ، بل اننا عندما ندرس نتاج الرجل الادبي ، انما ندرس **الادب** ، لا بالمعنى **المجرد** لهذه الكلمة ، بل بمعناها **كنتاج فكري فني مميز** لبعض ابناء مجتمع معين .

غير ان هذه الدلالات تشكل في الحقيقة كلا واحدا يعادل النظرة التاريخية الاجتماعية الى الادب الذي انتجته المرأة ، اي يعادل النظرة التي تحدد تاريخيا واجتماعيا مساهمة المرأة في الانتاج الادبي . وبذلك، فالخصوصية التي تسم ادب المرأة ليست **خصوصية طبيعية ثابتة** ، بل هي **ظاهرة تجد اساسها في الواقع الاجتماعي التاريخي الذي عاشته المرأة** . وبالتالي فهذه الظاهرة لا تدخل في الخصائص الفنية التي تميز الاثر الادبي ، كأن نقول مثلا : ان الانثوية من الخصائص الفنية التي تميز ادب المرأة . وبالرغم من ان وجود هذه الخصوصية في الاثر يتحدد بمستوى من الوعي الفني يفسره وعي اجتماعي معين عند المرأة. اي ان ادب المرأة الذي يحمل طابع هذه الخصوصية انما يعبر عن وعي فني ما زال عاجزا عن تجاوز هذه الخصوصية ، وهو في عجزه رهين ظروف اجتماعية وثقافية وتاريخية ، فأطرت تجربة المرأة الادبية بها .

انه بهذا المعنى ، منظور المرأة الفني للحياة وزاوية رؤياها للعالم .

وبذلك ايضا ، فالخصوصية ، التي هي «النسائية» او «الانثوية»، لا تعني من « النسائية » او « الانثوية » الا ما يمكن ان تعنيه خصوصية اي نتاج ادبي يعبر عن عالم فئة من الناس ، عاشت ظروفا اجتماعية خاصة بها ومشتركة بينها . وتتحدد هذه الخصوصية هنا ، بعالم المرأة الصغيرة ، عالم همومها الذاتية ، ومعاناتها كانسانة تعيش في موقع معزول عن المجتمع ، وعالم علاقتها بالرجل سواء كان الزوج او الاب او الحبيب ، فهو الرجل الذي ترى فيه العالم او الذي يحمل العالم الى الموقع الذي لا تبرح . وهو بالتالي صلتها الوحيدة بالعالم الخارجي. هكذا تغدو ذاتها ، في اطار علاقتها هذه بالرجل ، الاتساع الزمني

والمكاني الذي ينحرك فيه نشاطها الـذهني وتتحقـق عليـه فعاليتها الانتاجية ، وهكذا تنفلش الذات على مساحة الانتـاج الادبي كلـه ، وتنحصر الاطلالة على العالم الخارجي بالرجل الذي قد يثبت في ادراكها كبديل للعالم .

وانعكاس هذه الخصوصية واضح في نتاج معظم اديباتنا بنسب مختلفة وبمواقف مختلفة ايضا .

ـ فنحن نسمع بعضهن يقول ، ردا على سؤال يستوضح اسباب المكوث في هذه الذاتية: : هكذا انا ، هذا ما اشعر به ، هذا ما استطيع قوله ، بل هذا عالمي الذي املك التعبير عنه . صحيح ان هـذا الرد يؤكد واقعا ما زالت تعيشه الكثيرات من نسائنا. ولكن، وهذه خطورته، ينم عن لهجة استسلام ، هي لهجة من يرى في هذه الخصوصية طبيعة ملازمة للمرأة .

ـ ونحن نرى في نتاج بعضهن صدامية عنيفـة تقـوم بين المرأة والرجل . المرأة ترفض الرجل كسلطوي ، تريد ان تتحرر منه لتحيا . في هذا الرفض تتحدد المشكلة كمشكلة بين الرجل والمرأة ، وتبقى المرأة اسيرة هذه العلاقة بالرجل ، ذلك انها تحدد حياتها وحريتها في اطـار علاقة بالرجل ، مرفوضة ، غير مدركة ان علاقة الرجل السلطوية بهـا هي ظاهرة لا بد للتحرر منها ، من رؤية جذورها الاجتماعية ، ورفضها دون رؤية هذه الجذور هو رفض للظاهر بالظاهر للبقاء فيه ، اي الرفض لمجرد الرفض .

ولعل البقاء في هذه الدائرة هو الذي يفسر سقوط الاديبة «البطلة» في العمل الادبي في حنين العودة احيانا الى الرجل ، لا لتتعايش معه من موقع التكافؤ، بل من موقع المستسلم للواقع او المضطر لان يقبل بالرجل كبديل لهذا العالم .

ورؤية الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة هو الذي يحدد حياة المرأة وحريتها في اطار العائلات العامة التي تحكـم المجتمـع ، حتى اذا ما ادركت انها في موقع المظلوم من هذه العلاقات التزمت بالنضال لتغيير هذه العلاقات في اتجاه ايجاد المجتمع الذي تتكافـأ فيه الفرص لجميع ابنائه وتتساوى الشروط الاجتماعية امام مختلف فئاته وطبقاته .

كما ان رؤية هذه الجذور هيالتي تجعلنا نميز بين انعكاس هذه السمات عن واقع مستسلم له وبين انعكاسها عن واقع تتخذ منه موقفا يعبر عن وعي ادبي متقدم يتمثـل فيه ، ادبيـا ، وعي بعض الفئـات النسائية التي تعيش في حياتها واقعا نضاليا ثوريـا ، وهذه الفئـات ليست بالضرورة الفئات المثقفة بل هي فئات النساء اللواتي يشاركن في عملية الانتاج الاجتماعي بأوجه مختلفة : تربوية واقتصادية وسياسية ، ويندمجن ، بحكم هذه المساهمة ، في الوجود الاجتماعي الشامل علـى مختلف مستوياته الطبقية . بهذا المعنى يبرز الوعي الادبي ، في نتـاج اديباتنا ، كشكل من اشكال الوعي الاجتماعي القادر على تمثل حركـة الواقع في اكثر مواقعها تقدما والمرتبط بالتالي باصالة ، بصيرورة هذه

الحركة التاريخية .

— وكثيرا ما تتخذ هذه الخصوصية سمة الانسياب العاطفي الهادىء الموشح بانغام من الرومانسية الحزينة التي تخفف احيانا من حرارتها واقعية هذا النتاج الفنية الصادقة .

وقد اشار عفيف فراج ، في مقالاته العدة التي درس فيها ادب المرأة ، الى هذه السمات ، فوجد مثلا ان « لينا » بطلة « انا احيا » لليلى بعلبكي تختزل معادلتها من انا اعطي فانا اذن احيا ، لتصبح « انا اضع الاطفال فانا اذن احيا » . وان « ريم » بطلة « ايام معه » لكوليت خوري ، تود لو رفعت يد زياد « مسؤولية العالم عن كتفها » . وعليه فهي تسأل : « هل اخبره انني ارمي الشعر والفن والدنيا الى الجحيم من اجله ؟ هل اخبره انني اكره الفن اذا كان سيبعدني عنه ؟ » وان « مادو » بطلة « بقعة ضوء على مسرح » لغادة السمان تقيم الحوار التالي مع حازم :

« مادو : احس بأنني املك العالم كله ، انني سعيدة .

« حازم : احس بأنني جزء من العالم كله ذلك ما يسعدني .

« مادو : انا املكه .

« حازم : انا انتمي اليه وبذلك انا املكه .

« مادو : انا املكه .

« حازم : وانا افكر بآلاف الرجال على اكتاف الاف المدن الاخرى .

« مادو : انا املكه » .

من هذا الحوار يظهر حازم الرجل كبديل للعالم عند مادو المرأة .

في رصد هذه الظاهرات يريد فراج ان يسجل انتكاسه محاولة التحرر في نتاج المرأة الادبي وعودتها الى الرجل لتنظر عبره الى العالم بدل ان تقيم علاقة مباشرة مع هذا العالم . وهو يعلل هذه الانتكاسة بمنظور بورجوازي عند هؤلاءالاديبات النساء فيقول : « وسط عتمة الضياع في فراغ تمد ليلى بعلبكي لبطلة روايتها « انا احيا » خيطين من نور .. الاول هو خيط العمل كجهد خلاق يخطط طريق التحرر ، وهذا الخيط يومض ايضا لفترة قصيرة في قصة كوليت خوري الاولى امام عيون « ريم » بطلة « ايام معه » . الا ان الكاتبتين تقطعان هذا الخيط مبكرا بمقص برجوازي كافر بجدوى النشاط الانساني » .

مع عدم اعتراضنا على هذه الظاهرات ، نتساءل : هل صحيح ان المنظور البرجوازي هو علة لها ؟ وهل صحيح ان البرجوازية تكفر بجدوى العمل عندما يحقق هذا العمل مصالحها الطبقية . ويخدم في شكله المعين ، قدرتها على الاستمرار في موقع السلطة ؟ ولو سلمنا جدلا بصحة هذا التعليل ، لكان علينا ان نسأل : كيف نفهم اختلاف اثر هذا المنظور البرجوازي بين ادب تنتجه المرأة وبين ادب ينتجه الرجل ؟ اي كيف تبقى علاقة الرجل البرجوازي بالعالم ، وفي الادب الذي ينتجه — علاقة مباشرة ، فلا تأخذ المرأة عنده موقع البديل ، او تحتل مركز

الوسيط الذي يرى الرجل عبره العالم .

لا جدال في ان للمنظور البرجوازي مظاهر عدة تسم ادب الادباء الحاملين لهذه الايديولوجية ، ولا يعقل ان يكون هذا موضوع خلاف ، اذن اين هو الخلاف ؟

مما سبق يبدو ان ثمة اتفاقا على وجود خصوصية ما زالت رغم محاولة التحرر منها ، تسم نتاج الكثيرات من اديباتنا ، وان هذه الخصوصية تطبع ادبهن محدودية الرؤيا او صنميتها ، وبذلك يظهر الوعي الادبي كوعي عاجز عن الدخول الى عالم الحياة الواسع ، واستيعاب التجربة الاجتماعية الانسانية استيعابا شموليا عميقا .

ولكن نحن انطلاقا من هذا الاتفاق مختلفون على تعليل هذه الظاهرة . او بالاحرى على كيفية تحديد الاساس الاجتماعي لها ، اذ كثيرا ما نكتفي من هذا الاساس بذكر الوضع العزلوي الذي تعيش فيه المرأة ، فنضع هذه الظاهرة ، من جديد ، على مستوى الوضع النفسي اكثر مما ننفذ بها الى اساسها الواقعي الاجتماعي ، المحدد لهذا الوضع النفسي . وبذلك نعلله في حدود الظاهر وان توجهنا اليه كحالة .

ما هو اذا هذا الاساس الاجتماعي وكيف يتحدد ؟ .

يتحدد هذا الواقع كعلاقة قطع بين المرأة والمجتمع . بين المرأة كانسانة تتمتع بامكانيات وقدرات وتعيش وتنمو ، وبين مجتمع تنشأ فيه علاقات بين مختلف طبقاته وفئاته وتنمو . وتتأكد علاقة القطع في تشكل عالم شبه متكامل في خصوصيته ، عالم المرأة ، مقابل عالم اجتماعي منفتح . واذا كانت حركة الصراع بين طبقات المجتمع تتحدد كحركة نمو تاريخي لهذا المجتمع ، فان حركة نمو عالم المرأة ، في خصوصيته وعزلته تتحدد كحركة دخول الى هذا المجتمع .

هكذا يظهر المستوى الذي تنمو عليه حركة عالم المرأة التاريخي كمستوى فئوي ، في حين يتحدد المستوى الذي تنمو عليه حركة المجتمع كمستوى طبقي . واذا كانت حركة نمو المجتمع الطبقي حركة تطور تتغير معها العلاقات الاجتماعية وينتقل المجتمع فيها من نمط انتاج الى نمط انتاج اخر ، فان حركة نمو عالم المرأة تبقى — مع بقاء وجود عالمها المعزول — حركة نقله من موقع الوجود خارج هذه العلاقات الى موقع الوجود داخلها . ومن موقع اللامساهم في عملية التغيير الى موقع المساهم والقائم فعلا بها . كبقية ابناء المجتمع .

بذلك تتضح لنا علاقة القطع بين عالم المرأة والمجتمع كعلاقة تضع المرأة خارج علاقات الانتاج او خارج عملية الانتاج الاجتماعي. وهذا ما يحدد ، بشكل رئيسي ، علاقتها التبعية بالرجل .

على هذا الاساس نستطيع ان نستنتج ما يلي :

١ — ان الفئوية النسائية ظاهرة اجتماعية محددة بتقسيم العمل في المجتمع .

٢ — ان انتماء المرأة الطبقي ، استنادا الى هذا التقسيم هو ، بشكل عام ، انتماء غير مباشر ، انه ، وبحكم عدم انتاجيتها محدد

بانتاجية الرجل التابعة له . كما ان ايديولوجيتها هي . غالبا ، اما ايديولوجية الانسحاق ، إنسحاق الانسان المستملك ، واما ايديولوجية الطبقة التي تنتمي اليها بواسطة الرجل المرتبطة به . وهي في كلا الحالتين ايديولوجية ، مفروضة او مسقطة ، لا ايديولوجية منتجة او ممتلكة ، وقد تألف مع الزمن المفروض او المسقط علينا ، فنتبناه تبنيا رديفيا تقف جذوره المباشرة عند حدود الوضع التربوي النفسي ، في حين يبقى البحث عنجذوره الاجتماعية يستوجب حضور الرجل ليتحقق عبره.

وعليه فان الاكتفاء بالتحليل الايديولوجي في تفسير الخصوصية عند المرأة يهمل وضعها التاريخي الاجتماعي الخاص .

٣ — ان خصوصية المرأة ترتبط بهذا الوضع الفئوي الذي هو شكل من اشكال وجودها الاجتماعي .

٤ — ضرورة التمييز ، نظريا ، في كلامنا عن تحرير المرأة ، بين مستويين : مستوى تحررها الفئوي ومستوى تحررها الاجتماعي ، مع ضرورة الوعي بان تحررها على هذين المستويين متلازم عمليا .

٥ — ان تحرر المرأة على المستوى الفئوي ، اذ يحقق تحررها من علاقة التبعية بالرجل يضعها مباشرة امام مهمة التحرر الاجتماعي الذي تناضل شعوب عالمنا العربي من اجل تحقيقه . وهذا يجعلنا نحذر الالتباس الذي تحمله عبارة « تحرر المرأة » ، فلا نفهم بتحررها الفئوي تحررا اجتماعيا لها ، ففي هذا الفهم فصل لهذه الفئوية عن اساسها الاجتماعي ، بلوتكريس لهذه الظاهرة الاجتماعية كوجود طبيعي ثابت.

ذلك ان تحرر المرأة على المستوى الفئوي يعني بالضرورة دخولها في عملية الانتاج الاجتماعي ودخولها في هذه العملية مرهون بمعدل حاجتنا الانتاجية ، فاذا كان معدل حاجتنا الانتاجية دون معدل قوتنا الانتاجية، برزت مشكلة تثمير القوى المنتجة ، واصبح دخول المرأة ، كقوة منتجة، في عملية الانتاج الاجتماعي ، عاملا مؤزما لهذه المشكلة .

وواضح ان حل مشكلة تثمير القوى المنتجة لا يمكن طرحه الا في اطار اعادة النظر في نظامنا الانتاجي حيث تصب مختلف قنوات نضالنا الاجتماعي . غيرانطبيعة نظامنا الانتاجي كنظام تابع لنظام الانتاج الرأسمالي الغربي يجعل نضالنا الاجتماعي يرتبط عضويا بنضالنا التحرري الوطني . وهذا كله يجعلنا ندرك معنى التحام حركة تحرر المرأة بحركة التحرر الوطني الاجتماعي .

مما تقدم يبدو واضحا ان النقطة الاساسية في التحليل تتركز حول ضرورة خروج المرأة من عزلتها الفئوية ، لا بصفة التحدي او المودرنسيم او حب الظهور الاجتماعي ، بل لتدخل كعضو فاعل في عملية الانتاج الاجتماعي ، وليكون لها دورها الفعلي في المجتمع .

مع الوصول الى هذه الضرورة نتساءل : ما علاقة ذلك بعملية الانتاج الادبي ؟

ان الانتاج اي انتاج ، هو في الحقيقة نتيجة علاقة بين الانسان كقوة عمل اجتماعية ، ذهنية ومادية ، وبين المادة في مختلف اشكالها .

وهذه العلاقة هي نشاط الانسان الذي يستهدف تغيير الواقع في عملية الانتاج فتحقق عملية امتلاك الواقع ، وهذا القول يفترض بالضرورة ان الانسان الذي لا ينتج ، لا يتمكن عمليا ، من امتلاك الواقع . قد يرى الواقع او يشاهده ، ولكن المشاهدة ليست امتلاكا لانها تتم عن بعد ، عن مسافة داخلية لا ترينا من الحياة الا سطحها ، فلا نتعايش معها ولا ننفذ الى ابعادها، الى حل تعقداتها وتشابكها ، بل نبقى على مستوى الظاهر والبسيط منها .

الا ان بين الانتاج والامتلاك علاقة جدلية يتجلى فيها دور الفعالية الانسانية الواعي في نمو الحركة التاريخية . فالوعي يقوم بعملية الانتاج ليصل الى موقع الامتلاك ، وهو من موقع الامتلاك يستمر في عملية انتاج جديد ، ومتطورة ، فتنمو بذلك حلقات التطور في انفتاحها التاريخي المستمر .

واذا كان الادب نشاطا انتاجيا معينا ، فان امتلاك الواقع ضرورة اساسية في تحقيق عملية هذا النشاط الانتاجي بشكل نام اصيل . فمع وصول الاديب الى قدرة امتلاك الواقع ، يتمكن من اعادة صياغته ، من انتاجه فنيا ، ومع بقائه في موقع المشاهد يبقى في موقع الواصف او الراصد او الناقل للواقع، من هنا جاء التأكيد في النقد الادبي على ضرورة تعميق التجربة الادبية كتجربة حياتية ، اي على ضرورة التعامل مع الواقع على مستوى الامتلاك المعرفي له .

ولما كان موقع المرأة يتحدد تاريخيا كموقع خارج عملية الانتاج الاجتماعي ، وبالتالي خارج الشروط التي تمكنها من امتلاك الواقع ، كان من الطبيعي ان ترتبط مساهمتها الادبية بالظروف التاريخية والاجتماعية التي تتيح لها احتلال موقع داخل علاقات الانتاج ، وبالتالي عيش تجربة اجتماعية حقيقية ، وبالفعل ، فان مساهمة المرأة في النتاج الادبي ، ارتبطت بخروجها من عزلتها ، او من وضعها الفئوي وبقدرتها على مد جسور القطع مع الواقع ، وطرح قوة عملها المهدور في ميدان الانتاج .

لكن هل تقف المرأة بنضالها ، على صعيد الانتاج الادبي ، عند حدود الخروج من الفئوية ؟ وماذا يعني التوقف بالنضال عند هذه الحدود ؟ .

مما لا شك فيه ان الخروج من الفئوية ، على صعيد الانتاج الادبي ، يحمل الكثير من المعاني الايجابية الهامة .

فهو بالنسبة للمرأة : عملية تحرير لقدراتها الفكرية ومجال لممارسة مداركها ومشاعرها ولانضاج رؤاها ، كما انه سبيل لاغناء وعيها وتعميق تجربتها بالحياة . **انه امكانيتها الوحيدة لاقامة علاقة جمالية مع الواقع تعطيها فرصة الاستمتاع بفرح الابداع .**

وهو بالنسبة للادب : اغناء للتجربة الادبية ببعد انساني جديد بقي سنوات وسنوات محجوبا خلف ستائر العزلة والقهر الانساني . وهو بالتالي اضفاء الوان وانغام جديدة على هذه التجربة في صورتها الادبية.

الا ان الوقوف بمساهمة المرأة الادبية عند حدود الخروج من الفئوية يعرض انتاجها الادبي للوقوع في المحاذير التالية :

١ ــ تمحور ادبها حول فكرة اثبات الذات القادرة على الانتاج الادبي من الناحية المبدئية . وبذلك لا يعود الهدف من الانتاج الادبي الارتقاء بهذا الفن الى مستوى رفيع بقدر ما يصبح اقامة البرهان على قدرة المرأة في ان تكون اديبة .

٢ ــ اتسام ادبها، على هذا الاساس ، بسمات التحدي والصدامية الطفولية مع الرجل ، وبذلك تنحرف المشكلة عن صعيدها الاجتماعي ، لتستوي على صعيد الجنس ، وتقف الغاية من نضال المرأة عند حدود المساواة بالرجل ، وكأن الرجل هو المثال المطلق الذي يجب الوصول الى موقعه ، فتتأبد ، بهذه النظرة ، تبعية المرأة للرجل ، ويغيب هدف نضالها الحقيقي ، اي نضالها لاحتلال موقع في المجتمع يتحدد به انتماؤها اليه كانتماء مباشر يخولها ان تطرح كل الايديولوجيات التي حملتها بحكم تبعيتها للرجل ومن موقع انتمائه هو الطبقي ، وهي اذ تطرح هذه الايديولوجيات اي اذ تتحرر ، تلتزم بالايديولوجية التي تحقق تحررها الاجتماعي كواحد من ابناء المجتمع الملتزمين بايديولوجية النضال التحرري .

والوقوع في هذه المحاذير هو الذي يفسر الافق المصدوم لتطور نتاج بعض اديباتنا ، فاذا ادبهن عملية افراغ لمحتقن الذات وانفعاليتها الرغبة ، حتى اذا ما استنفدت هذه العملية ، عاد نتاجهن يواجه مشكلة استمرار الممارسة الادبية وتعرض للانحدار او للتوقف او للاستمرار كفنتازيا ترفيه فارغة .

من هنا ، كان لا بد لهذا النضال الادبي ، في سعيه للخروج من الفئوية ، من ان يلتحم ، او من ان يكون نضالا اجتماعيا ، فتلتقي مهمات الادب الذي تنتجه المرأة والمهمات المطروحة على ادبنا العربي ، فينعكس فيه وجه من اوجه تحررنا الوطني ، وينخرط بذلك في هذا التيار الادبي الاصيل الحامل مسؤولية استيعاب الحركة الاجتماعية في شموليتها وتميزها وعناء تجليها الفني الرائع .

هكذا يدخل وعي المرأة في علاقة جدلية مع الواقع الاجتماعي ، فتمارس عملية امتلاكه فنيا ، وتكون لها فاعلية المساهمة في تغييره بوعي يتطور ابدا .

ومن هنا كان النضال الفئوي شكلا من اشكال نضالنا التحرري الاجتماعي ، يؤكد ذلك انضواء حركة النضال النسائية تحت لواء حركة التحرر العالمي ، كما يعبر عنه تبلور نتاج بعض اديباتنا عن مسار تقدمي هو مسار الحركة الادبية في صيرورتها واستمرارها التاريخيين .

في هذا المسار يبرز بعض هذا النتاج كمساهمة فنية راقية في طرح قضايا المجتمع ومعالجتها ، وهو اذ يعالج قضايا المرأة لا يعالجها كقضايا ذاتية سجينة في فئويتها ، بل يعالجها كقضايا اجتماعية تتحدد في اطار العلاقات والمفاهيم الاجتماعية ، ويظهر ما فيها من خصوصية ، على

اساس هذه العلاقات والمفاهيم وبسبب منها ، لا على اساس طبيعة في المرأة او بسبب منها . بذلك تتأصل هوية هذه القضايا ، المتعلقة بالمرأة، كهوية اجتماعية ، وتتأكد ضرورة حلها ضمن نضالنا الاجتماعي .

ومثالا على ذلك اذكر نتاج الادبية الراحلة سميرة عزام ، وبعض محاولات غادة السمان واخص منها قصتها «الساعتان والغراب» والكثير من قصة بثينة الناصري .

وفي هذا المسار يبرز هذا النتاج كتعبير صادق عن الموقع الجديد الذي تحتله المرأة في المجتمع، وهو موقع يحقق تحررها الفئوي،ويشركها اشراكا مباشرا — لا من موقع التبعية — بعملية الصراع الاجتماعي . وهو بهذا المعنى نتاج ثوري يلغي مقولة التمييز بين الادب النسائي والادب ، كما يلغي مقولة الخصوصية النسائية كطبيعة تعيق مساهمتها في ميادين الانتاج الاجتماعي والتي منها الادب .

ونحن في تطلعنا الى هذا المسار ، نشعر بفرح الامل الذي تحمله حركة ادبنا الشاب الطليعي الذي تساهم فيه المرأة بحجم كبير وبمستوى جيد ، محاولة بجرأة وثقة ، تثبيت دعائم تحررها الفئوي، مدركة ان محاولتها هذه ، القائمة على صعيد الادب ، هي هي محاولتها على ارض الواقع الاجتماعي نفسه ، وهي هي محاولتها في عملية التحرر الاجتماعي الوطني لابناء شعوبنا المناضلة .

المرأة ومناهضة الاستعمار والصهيونية

وداد يونس

ايتها الاخوات ،

تتتالى احداث خطيرة في منطقتنا العربية وعلى الحدود الجنوبية من وطننا لبنان . وليس بمقدور المرأة ان تعزل نفسها عن مجرى هذه الاحداث ومن العواقب التي تحملها . فالمسؤولية الوطنية ازاء مصير الوطن ومصالح القضايا القوميه وحرية شعبنا اللبناني وسائر الشعوب العربية الشقيقة ، تدفع المرأة للوقوف جنبا الى جنب مع الرجل لمواجهة الاخطار ،لحماية البيت والطفل والسيادة في لبنان ، وفي سائر البلدان العربية .

لقد كانت بلادنا العربية منذ اوائل القرن الحالي ميدانا للصراع فيما بين الدول الاستعمارية بهدف فرض السيطرة عليها ، لما تختزنه من بترول بهذا الدافع جرى الصراع لتقطيع اوصال الامبراطورية العثمانية ، وقطع الطريق على الاستعمار الالماني الذي اراد ولوج المنطقة تحت راية السلطان ، وبهذا الدافع رسخ المستعمرون الانكليز والفرنسيون سيطرتهم بعد الحرب العالمية الاولى على طريق تقاسم بلداننا كمناطق نفوذ .

وحين تغيرت موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيما بين الدول الامبريالية لصالح الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، رجحت كفة السيطرة الاميركية في المنطقة . غير ان الولايات المتحدة اخذت بعين الاعتبار التبدلات السياسية التي حصلت بعد تحطيم قوى الفاشية الالمانية والايطالية ، وتحقيق الاستقلال السياسي للعديد من البلدان العربية ، فقنعت سيطرتها بستار الاستعمار الجديد، الذي يتوسل الاساليب السياسية والتغلغل الاقتصادي وربط هذه البلدان بقيود التبعية ، الامر الذي يحمل خطر افراغ الاستقلال السياسي من مضمونه .

غير ان مجرى الاحداث لم يأخذ فقط هذا المنحى الوحيد الجانب .

فنهوض الحركة الوطنية الشعبية العميقة تصدت لهذه الهجمة الاستعمارية، وعملت لتحويل الاستقلال السياسي الى اطار لدفع البلاد العربية في طريق التنمية والاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، مستفيدة من الظرف الدولي الملائم ، حيث برزت على الخارطة السياسية منظومة البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة في اسيا وافريقيا .

وتحسبا لهذه « المخاطر » على مصالح الاحتكارات البترولية ، ولمواجهة اي تحرك يمس هذه المصالح ، اوجدت الامبريالية قاعدتها العسكرية اسرائيل ، ودفعتها مرات عديدة لضرب وكبح حركة التحرر الوطني العربية كلما حققت نجاحا سواء في الميدان الاقتصادي ام السياسي . فليس من باب الصدف ان يأتي العدوان الثلاثي الذي بدأته اسرائيل بعد تأميم قناة السويس ، وحرب ١٩٦٧ بعد خطوات التأميم والنهوض الوطني العام في العالم العربي كله .

واليوم تتتالى حلقات التآمر والاعتداء ، لامرار الحلول الاميركية الجزئية ، وفرض الشروط السياسية على البلدان العربية لصالح الامبريالية الاميركية واسرائيل . وبهدف تصفية قضية الشعب العربي الفلسطيني .

لقدانس المستعمرون نوعا من اللين والتراخي لدى بعض الاطراف العربية التي انزلقت في سياسة الحلول « خطوة فخطوة » ! فيحاولون، عن طريق اداتهم العدوانية اسرائيل ، لقمع وتحطيم حركة المقاومة الفلسطينية التي تتواجد ، سياسيا وبشريا ، في الارض اللبنانية ،وذلك لازاحة احدى العقبات الرئيسية امام الحلول الاستسلامية ! .

وتتمادى اسرائيل في اعتداءاتها على القرى الحدودية في الجنوب، تامينا لمصالح اسيادها ، وسبيلا لتحقيق اطماعها في الارض اللبنانية ، وفي الخلاص من المقاومة كقوة معرقلة للحلول الاميركية لازمة المنطقة ، التي هي في الواقع حلول تتطابق مع مصالح الصهيونية .

ان المرأة اللبنانية ، والجنوبية منها بخاصة ، قد اسهمت في معارك الاستقلال ، وفي صيانة سيادة الجمهورية اللبنانية حين اريد انتقاصها في الخمسينات ، بمختلف المشاريع العسكرية ، واسهمت في مقاومة جيوش الاحتلال الاميركية عام ١٩٥٨ ، تتواجه اليوم كذلك بمخاطر جدية تهدد حرية وطنها ومصير عائلتها .

لذلك فهي تعمل من اجل :

١ ــ الاسهام المباشر والجدي في جميع النضالات التي تقوم بها القوى الوطنية والتقدمية على اختلاف مواقعها السياسية وافكارها الفلسفية وتنظيماتها ، لتامين الدفاع عن ارض لبنان في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية .

٢ ــ الاسهام المباشر في التصدي لجميع محاولات زرع الشقاق والحذر بين جماهير الشعب اللبناني والمقاومة الفلسطينية ، والعمل من اجل مساندة قضية الشعب العربي الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على ارض وطنه واقامة سلطته الوطنية على ارضه المحررة ، كواجب

وطني لبناني ، وواجب قومي عربي .

٣ ــ العمل المباشر والجدي من اجل تأمين المساعدات الصحية والاجتماعية والثقافية لاهالي كفرشوبا وسائر قرى العرقوب وكل القرى الحدودية لتعزيز صمودهم بوجه المعتدين الاسرائيليين .

٤ ــ المطالبة والاسهام في النضال مع سائر القوى الوطنية لاجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية بهدف تنمية منطقة الجنوب .

٥ ــ النضال من اجل فسح المجال لممارسة الحريات الديمقراطية للجماهير في الجنوب عامة والمناطق الحدودية ، والغاء حالة الطوارىء، ولجم جرائم الاقطاع السياسي .

٦ ــ الاسهام في حملات التوعية السياسية والاجتماعية في جميع قرى الجنوب على اساس المفاهيم والمثل الوطنية والديمقراطية .

٧ ــ العمل من اجل توسيع حملة مكافحة الامية والضغط على الدولة من اجل تقديم المساعدة في هذا المجال .

ان لجنة حقوق المراة اللبنانية ، وفرعها في جنوبي لبنان ، تمد اليد الى جميع القوى الخيرة التي تلتقي واياها على هذه المطالب ، من اجل حشد الجهود جميعا لتحقيقها لخير شعبنا اللبناني وسعادته وحريته وطنه .

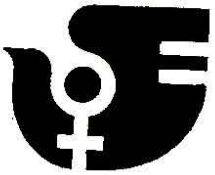

دور المرأة في الوحدة الوطنية

فيكتوريا حلو

ايها السيدات والسادة ،
ايتها الاخوات ،

هل للمرأة حقا دور في الوحدة الوطنية ؟ وما هو هذا الدور ؟ ان وجودنا هنا يجيب على الشق الاول من السؤال ، فلقاؤنا هنا ليس بداعي المناسبة فقط على ما لها من اهمية ، اي السنة العالمية للمرأة ، هذا المكسب الذي حققته المرأة على الصعيد العالمي . ان الاعتراف بحقها في المساواة والتنمية والسلام من اعلى هيئة دولية ، لم يأتها هبة بل نتيجة نضال شاق ومرير كان سلاح المرأة فيه الثقة بعدالة قضيتها والعمل الجماهيري الواسع والمرن ، بحيث يأخذ اشكالا متنوعة من التنظيم والعمل والانخراط في الاتحادات والتنظيمات الوطنية والاقليمية والعالمية ، واجتماعنا اليوم في هذه القاعة هو في الواقع ثمرة جهاد متواصل رغم ما اعترض الطريق من صعوبات مختلفة من ظروف موضوعية وتأثيرات نفسية وذاتية ، رغم الحكايات التي نسجت حول المرأة وحقوقها .

ان لجنتنا التي اختطت لسيرها برنامجا مرحليا واسعا تناول جميع القضايا التي تمس مجموع النساء والشابات والاطفال ، وفي مختلف القطاعات ، تبدي اهتماما خاصا بموضوع الوحدة الوطنية باعتباره الاساس الصحيح والمتين لتحقيق اي مكسب . ومفهومنا للوحدة الوطنية هو التالي : وحدة النساء والرجال الذين ينتمون الى الطبقات الفقيرة والفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط في النضال من اجل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبشكل اساسي للوصول الى المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة .

وينعكس ذلك في مشاركة المرأة في جميع التحركات الجماهيرية سواء على الصعيد الاجتماعي ام الوطني . ورغم الصعوبات التي تصطدم

بها احيانا من استصغار لدور المرأة ، لكنه يتميز بايجابيات مشجعة من ناحية التجاوب والتقدير لمشاركة المرأة ، هذه المشاركة التي ساعدت في ازالة الكثير من الغموض حول مطالب المرأة وبالتالي فرض وجودها وتأثيرها في اي موقف . ومن هنا كان لمشاركتها وجهان :

— اولا كونها انسانة رغم ما حصلت عليه من مكاسب لا زال ينتقص من مؤهلاتها كمواطنة — وثانيا كونها اما وزوجة ومساهمة في الانتاج عليها واجبات تجاه اطفالها : معيشتهم ، مستقبلهم والمحيط الذي يتربون ويترعرعون فيه .

وببروز دور المرأة في تربية اطفالها حيث تغرس في نفوسهم حب الوطن الذي يترجم الى حب وتعاون وتفاهم مع الاخرين من المواطنين على اختلاف الطوائف والاجناس ، واذا ما تربى الطفل بهذه الروحية من اول تفتحه على الحياة وتشربها من ام واعية فتأتي الغرسة قوية لا يمكن للعواصف اقتلاعها مهما كانت الرياح عاتية . واذا كان البيت المدرسة الاولى من حيث التكوين والتنشئة الوطنية . فالمدرسة هي المجال الرحب لبلورة هذه المفاهيم وممارستها الفعلية في المعاهد حيث تنمو وتكبر وتزهر . وهنا يأتي دور المدرسة ومسؤوليتها في التوجيه الوطني الصحيح الذي يخدم مصلحة استقلال لبنان وصيانة حدوده ضد العدو الصهيوني، وكذلك مسألة تعاونه مع اشقائه العرب، هذا التعاون الذي تحدده الروابط التاريخية والمصير المشترك والذي استطاع نضال الشعب اللبناني ان يفرضه كواقع لا يمكن الرجوع عنه ، خاصة فيما يتعلق بدور لبنان تجاه القضية الفلسطينية .

وقد تجلى ذلك في خطاب فخامة الرئيس سليمان فرنجية في الامم المتحدة الذي قال : « عندما وقف لبنان الى جانب الشعب الفلسطيني المشرد عن ارضه وموطنه انما فعل ذلك بدافع من اسمى دوافع العقل والقلب ، بدافع الاخوة العربية والتضامن الانساني » ..

ان هذا النضال الواعي الاهداف هو الذي حدا بالشعب اللبناني للوقوف بحزم ضد التحركات التامرية للامبرياليين ودعاتهم في المنطقة العربية وضد دعاة التفرقة الطائفية في لبنان .

ايها السيدات والسادة ،

ايتها الاخوات ،

ان قضية المرأة جزء من قضية هذا الشعب ، هكذا كانت ولا زالت وستبقى ، كما ان سعي المرأة في سبيل حقوقها لم يمنعها من الاسهام الفعلي في مختلف اوجه نشاط جماهير الشعب اللبناني في القضايا الاجتماعية والفكرية والقومية ، ودليلنا مشاركتها بشكل او بآخر بجميع تحركات شعبنا وثورات عماله وفلاحيه من العاميات الى تحقيق الاستقلال الوطني ، حيث خاضت المعارك الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون ان يثنيها عن مشاركتها لا وضعها في القانون ولا النظام الطائفي .

وهنا كانت الانطلاقة الواسعة الى المشاركة في القضايا المطلبية ويتعزز هذا الدور مع ازدياد الوعي الوطني عند جماهير الشعب ومن

ضمنه النساء بمختلف انتماءاتهن الطبقية والدينية ، فكما برهنت المرأة دائما انها في الصف الوطني الواعي المسؤول هي اليوم تعمل لتعزيز هذا الصف بتوطيد اسس الوحدة الوطنية بما يفوت على اعدائنا تنفيذ مخططاتهم . هذه صفحة مشرقة ولا شك في دور المرأة اللبنانية ولكن دلالتها تبهت نوعا ما اذا ما وضعناها في اطارها الصحيح من الصورة بمعنى ان متطلبات الوضع تفرض ان تتجسد هذه الوحدة بأعمال اكثر ملموسية منظمة على صعيد اوسع .

نحن لا ننكر بأن لكل جمعية برنامجا خاصا تعمل في سبيل تحقيقه، ورغم التباين الذي قد يكون بين برنامج جمعية واخر ، الا انه تبقى القضايا الاساسية مشتركة ، فالذي يجمع بين النساء اعمق بكثير مما يفرق وهذه القضايا المشتركة يمكن التعاون على اساسها ، وهذا يكون بدوره عاملا من عوامل الوحدة الوطنية التي نحن بصدد الكلام عنها ،حيث لا يسعنا اغفال الدور الذي يقوم به المضللون ودعاة التفرقة بأفتعال المشكلات وتشويه الحقائق ، خصوصا ونحن نجابه عدوا طامعا بأرضنا ومياهنا .

ان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على قرانا في الجنوب ، وما تلحقه هذه الاعتداءات من خراب وتقتيل وتشريد ، تجعل اولى مهماتنا النضال الدائب من اجل الحفاظ على سلامة ارضنا وحدودنا وحياة شعبنا في الجنوب الذي يشكل الفريق الصدامي في مواجهة الاعداء الطامعين بأرضنا ومياهنا . ان كل النساء الوطنيات يشاركننا رأينا في ان الحفاظ على الجنوب وابنائه واجب ضروري من اجل الحفاظ على لبنان وشعبه اجمع وانه ازاء هذه الحقبة التي لا مفر منها يتحتم على الجميع ان يتخلوا عن الخلافات الجانبية وان يعملوا جاهدين من اجل وحدة الصف الوطني . وهنا تبرز بكل جديتها المسؤولية الملقاة على عاتق التنظيمات النسائية وعلى الواعيات والمثقفات ، واذا كان لدور المرأة اهمية فيما سبق واذا كان هذا الدور برز في المناسبات الوطنية والاجتماعية ، وبشكل عفوي احيانا ، فينبغي له اليوم ان يأخذ مكانه في صفوف الطليعة الواعية وان ينظم بحملات توعية مشتركة قوامها جبهة عريضة من النساء تعمل في سبيل دفع المرأة الى المشاركة السياسية الفعلية من اجل الحفاظ على الاستقلال وتطويره ومن اجل ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية الذي طرحناه سابقا .

ولا يسعنا في هذا اليوم المشهود الا ان نهيب بكل النساء في جميع اقطار العالم كي يعملن معنا من اجل احقاق السلام والعدالة في منطقتنا حيث تعاني شعوبنا ابشع انواع الاستعمار الاستيطاني بدعم من الامبريالية الاميركية . ان شعبنا الفلسطيني لا يزال في الخيام ولا تزال المرأة الفلسطينية في المخيمات وفي الارض المحتلة تعاني ابشع انواع الارهاب والقتل والتشريد ، لكنها تتمتع بعنفوان وطني غير هياب بالتضحيات ، تقدم الشهداء تلو الشهداء الذين يموتون على ارض الوطن

دفاعا عن الحق والكرامة الوطنية .

ففي سبيل تحقيق ما تصبو اليه كل امرأة ، اكانت عاملة ام موظفة ام طالبة او ربة بيت تسعى الى الافضل ، لا بد من تكـــاتف الايدي في سبيل تحقيق المساواة والتنمية والسلام .

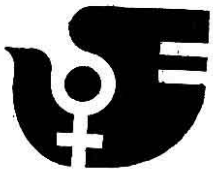

الصداقة بين الشعوب

ماري تابت

قال الشاعر الفرنسي « بول ايلوار »، وجد الانسان كي يتفاهم ويتحاور ويحب الانسان الاخر ... كما قال « سارتر » ، « الاخرون هم نحن » .

من هو الانسان ومن هم الاخرون ؟... الاخرون ، كل الاخرين ، اي كل انسان في العالم بقضاياه اليومية الحياتية ومطالبه وتطلعاته الفردية والجماعية وسعيه لحياة ارقى وافضل ، هو نحن ... نحن ابناء العالم الثالث النامي . نحن الانسان العربي الذي يحمل قضية الحق في رجوعه الى ارضه ، الى فلسطين ، والذي اصبح من خلال نضاله وثورته ، قضية كل شعب يسعى للتحرر .

وهنا اود ان اتوقف لاذكر معنى الصداقة بين الافراد والصداقة بين الشعوب .

الصداقة هي احترام الاخر ، احترام سعيه في الوصول الى معيشة يومية مادية متحررة . احترام حقه في اعطاء رأيه وبلورة فكره الثقافي . هي احترام الفرد لارضه وحدودها وعدم التدخل في بناء السياسة الداخلية والخارجية ... هي التأكيد على فردية الانسان المتلاقية مع مصلحة الشعب التحررية العامة ، اي انتقال الفردية الخاصة الى سعي جماعي للتحرر والمطالبة المستمرة بتثبيت كيان الشعوب وحريتها . ذلك يدفعنا للتأكيد على المطامع الاستعمارية والاستغلالية والتوسعية لبعض الدول الكبرى في منطقتنا العربية . او استخدام تلك الدول الكبرى لدول اصغر في نشر وتواجد نفوذها الهدام للمجموعة ، واعني هنا تقوية اميركا المستمرة لاسرائيل ، وذلك على حساب الشعب الفلسطيني ولغاية تفكيك الوحدة العربية ودفع الشعوب العربية للتلهي عن البناء الداخلي الاقتصادي والصناعي والفكري، بالحرب التي يدفع ثمنها الشعب دائما وليس الحكومات ...

تطور المرأة ، ويحد من تطورها الفكري ، وذلك بتهيئة الشروط اللازمة للتغيير الجذري في اطار التعليم والعمل . عندئذ تتمكن المرأة من التأثير المباشر في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والنوادي الرياضية والثقافية .

ان لجنة حقوق المرأة اللبنانية قد سارت وما زالت تسير في هذا الطريق . فدعواتها المتتالية للتعاون منبعها روح الصداقة ومشاركتها الدائمة في تخفيف اعباء الحياة عن الشعب ، عن طريق ارجاع الحق الى نصابه ، مصدرها الصداقة .

اما دور المرأة الخارجي في هذا المضمار ، فيتحدد في اشتراك الهيئات والمنظمات النسائية المحلية لاية دولة في حركات التحرر النسائية العالمية وفي المؤتمرات الدولية وخاصة في مؤتمرات الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي يجمع اكثر من مئة منظمة نسائية في جميع انحاء العالم .

كذلك من الهام جدا الاشتراك في مؤتمرات مجلس السلم العالمي الذي اطلعت [illegible] شخصيا على الكثير من نشاطاته ونضالاته في الدفاع عن السلم و ازالة التوتر العالمي وبالتالي توطيد الصداقة بين الشعوب. وذلك من خلال المطالبة بوقف سباق التسلح بين الدول الكبرى والذي يجر لدمار الشعوب ومنعها من الانماء والتطور الحضاري. والجدير بالذكر ان قضية السلام هذه كانت وما زالت شغلنا الشاغل . وعندما بدأنا بحملات السلام ضد استخدام السلاح النووي وضد الاعتداءات على الشعوب الامنة كانت توضع امام تحركاتنا علامات استفهام .. واليوم بعد خبرة دامت اكثر من ٢٥ عاما توصلت هيئة الامم المتحدة وبالتالي جميع البلدان المنضمة تحت لوائها الى الاقتناع بأن توطيد السلام هو الامنية الاساسية ، وركيزة كل تقدم وتطور للعالم اجمع . وقد دللت على هذا الاقتناع بجعل السلام احد شعارات السنة العالمية للمرأة .

كما ان الاشتراك في مخيمات الطلائع ومهرجانات الشبيبة الديمقراطية يدخل الصداقة الى افكار الاحداث والشباب ويوطد بينها العلاقات الاخوية الانسانية ويمنحها اطلالة واعية على جميع المشكلات العالمية التي تعاني منها الشعوب ويفتح امامها طرق المشاركة بالدفاع عن الحريات والتحرر للانسان .

خطأ قيل ان الانسان يحيا ويموت وحده . ان الانسان هو البذرة التي تنمو في حقل كي يصبح والاخرون حصاد الايام وذهب الارض والحضارة . الانسان هو البذرة والشجرة والثمرة ، والهواء الذي يتنفس والظروف التي يحيا ، فما عليه الا التكاتف مع كل شعوب الارض لخلق الايمان والسعي لاحقاق العدالة والحرية والسلم العالمي .

ان الصداقة تحول العلم لخدمة وتطور الانسان وليس لدماره . ان العلم هو نتاج انساني حضاري وليس نتاجا بربريا همجيا كما نعرفه اليوم . ان العلم هو احد اهم مساهمات العقل البشري وعليه الان ان

يتحول عن دوره السلبي في القتل والدمار الى بناء حضارة السلم والتحرر لجميع الشعوب .

كل شعوب الارض تؤكد الان ان الحاجة اصبحت ماسة للصداقة المبنية على التفاهم للوصول الى تقليل وردم الثغرات بين الناس ، في دول العالم اجمع ، وارساء القاعدة السليمة الحقة لايجاد الحلول للمشاكل التي تقلق وتهدد الانسانية .

ان اهم تلك المشاكل التي تقلق الانسان هي الحرب ، وكلنا نعرف رغم « اختلاف اتجاهاتنا » السياسية ومعتقداتنا الدينية والفكرية اننا بحاجة للسلم وليس للحرب كي نبني مستقبلنا ومستقبل شعوبنا، والسلم لا يتحقق الا بالمحبة والمحبة لا تتأكد الا بالصداقة بين الشعوب ، ويجدر بنا هنا ان نؤكد اننا كلنا شعوب الارض قاطبة نملك سلاح الصداقة بين ايدينا . اننا نملك الموسيقى والفنون الجميلة والكلمة الشعرية الخلاقة التي بواسطتها نستطيع ان نتحاور رغم عدم فهمنا للغات بعضنا البعض ... النفس الانسانية واحدة رغم حواجز الارض التي خلقها الانسان .

وهنا علينا ان نتوقف لنؤكد ونشدد على دور الكتاب والفنانين والعاملين في جميع الحقول الفكرية البشرية ، نؤكد دورهم في السعي لاجل احقاق العدالة الانسانية ، وكما قال الشاعر ناظم حكمت ، ان من لا يعرف ولا يدافع فهو نصف مجرم اما من يعرف ولا يدافع فهو مجرم حقيقي . فالى كل منا ، ابناء العالم المتخلف والنامي الذي نعرف باوضاع انساننا نقول ، بسواعدنا وعقولنا وقلوبنا سنبني معا عالما متحررا من الضغينة والحقد حيث يهدأ بسلام في الليل كل الاطفال والامهات والرجال والشيوخ لتطلع عليهم في الصباح شمس العدالة الانسانية والسلام العالمي .

ماري ثابت
نائبة رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية

كيف عقدت الجلسات

وماذا صدر عنها من توصيات ومقررات؟

عقد المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانيه جلساته الثلاث في قاعة الاجتماعات التابعة لقصر الاونسكو في ٦ و ٧ اذار ١٩٧٥ .

الجلسة الاولى وموضوعها : المساواة ، عقدت قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ٦ اذار ١٩٧٥ .

ادارت الجلسة رئيسه اللجنة السيدة ثريا عدره .

القيت في هذه الجلسة اربعة تقارير : المرأة وقوانين الاحوال الشخصية ، المرأة والوظيفة ، المرأة في المهن الحرة ، والمرأة والسياسة.

تخلل الجلسة استراحة نصف ساعة ، جرت بعدها مناقشة مستفيضة حول المواضيع المطروحة . صدر على اثرها التوصيات التالية.

١ ــ الغاء المواد المجحفة والمهينة بحق المرأة خاصه الواردة في :

أ ــ قانون العقوبات (٥٦٢) ب ــ القرار رقم ١٨٨ المتعلق بانشاء السجل العقاري (٥٤) . ج ــ قانون التجارة (١١ ــ ١٢ ــ ١٣ ــ ١٤)

٢ ــ اقرار قانون مدني للاحوال الشخصية تتساوى فيه المرأة بالرجل .

٣ ــ اقرار مجانية والزامية التعليم حتى المرحلة التكميلية ، تطوير الجامعة اللبنانية وانشاء فروع لها في المناطق ليتسنى للفتاة متابعة تحصيلها اسوة بزميلها .

٤ ــ الغاء التمييز الجنسي في تبؤ المراكز المسؤولة في القطاعين العام والخاص .

٥ ــ وضع قانون انتخابي ديمقراطي متطور يعتمد النسبة في التمثيل . يفسح في المجال امام المرأة للمساهمة اكثر بالمشاركة السياسية بما فيها وصولها الى البرلمان .

الجلسة الثانية عقدت بعد الظهر بادارة نائبة الرئيسة السيدة ماري ثابت . وكان موضوعها : الانماء .

طرحت في هذه الجلسة ثلاثة تقارير : المرأة في الصناعة ، المرأة في الزراعة ، مساهمة المرأة في الانتاج الادبي .

وقد لاقت هذه التقارير اهتماما برز في المناقشه المسؤولة التي صدرت عنها التوصيات التالية :

١ ــ الاشراف على تطبيق القانون المتعلق بالحد الادنى للاجور على العاملات كذلك تطبيق مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي . وانزال العقوبات بمن يتحايل عليه .

٢ ــ تعديل المادة المتعلقة بأجازة الامومة في الضمان الصحي وقانون الموظفين وجعلها ثلاثة اشهر والزام المؤسسات الخاصة بتطبيقها واعطاء اجازة مدفوعة الاجر للام في حال مرض طفلها الذي لم يبلغ السنة الثالثة .

٣ ــ تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٥٢ من قانون العمل التي تحرم توجيه الانذار بالصرف للمرأة الحامل ابتداء من الشهر الخامس للحمل . والمادة ٥٣ التي تفرض على صاحب العمل دفع اجرة المدة التي يخالف بها احكام المادة السابقة .

٤ ــ انشاء دور حضانة لاطفال العاملات تابعة للمؤسسات بمساهمة الدوله .

٥ ــ تطبيق مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي في الزراعة .

٦ ــ شمول العاملة الزراعيه في الضمان الاجتماعي والصحي .

٧ ــ انشاء مدارس مهنية زراعية لتأهيل كادرات نسائية في هذا المجال .

٨ ــ انشاء تعاونيات تهتم بتصريف الاشغال اليدوية التي تقوم بها المرأة الريفية (تطريز شغل ابرة ــ تريكو الخ) وايجاد مصانع حرفية متطورة مثل : السجاد ــ النول .

٩ ــ تعميم رياض الاطفال ودور الحضانة على الريف اللبناني .

١٠ ــ زيادة ميزانية اللجنة الوطنية لمحو الامية بحيث يتسنى لها تلبية الحاجة الملحة في المؤسسات الصناعية وفي الريف لتعليم الاميات .

اليوم التالي للمؤتمر ٧ اذار :

افتتحت الجلسة في تمام الساعة التاسعة بأدارة امينة سر اللجنة السيدة

ليندا مطر وكان موضوعها : السلام .

استمعت الحاضرات الى ثلاثة تقارير : دور المرأة في مناهضة الاستعمار والصهيونية . دور المرأة في تحقيق الوحدة الوطنية . دور المرأة في توطيد الصداقة بين الشعوب .

نوقشت هذه المواضيع بشكل واسع وقد تركز النقاش حول المهام المطروحة خاصة فيما يتعلق بالوقوف بحزم بوجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان . صدر عن المناقشة القرار التالي :

ان المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية بعد الاستماع الى التقارير المتعلقة بالشعار الثالث الذي تجري في ظله السنة العالمية للمرأة وهو شعار السلام ، ومناقشة هذه التقارير ، يؤكد مرة اخرى ان السلام يبقى مهددا طالما تستمر قوى الاستعمار والصهيونية في القيام بأعمالها وحروبها العدوانية ضد الشعوب وحركات التحرر الوطني سواء في فيتنام ، كمبوديا ، قبرص وغيرها .. وطالما تقوم هذه القوى بدعم الانظمة الفاشية والعسكرية حيث استطاعت الى ذلك سبيلا ، كما حدث في شيلي ...

ويؤكد المؤتمر مرة اخرى وبقوة ان النضال في سبيل السلام يفترض اكثر من اي وقت تعزيز النضال لدحر العدوان الاسرائيلي وتحرير الاراضي العربية المحتلة ووضع حد للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ودعم نضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في سبيل حقه في تقرير مصيره على ارضه وفي وطنه وفي اقامة سلطته الوطنية المستقلة .

ان المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة يتوجه الى جماهير النساء في لبنان لتعزيز النضال ضد التامر الاستعماري والصهيوني والى تعزيز التلاحم مع النساء العربيات وخاصة مع شقيقاتنا الفلسطينيات المناضلات .

ويتوجه الى نساء العالم وهيئاتهن ومنظماتهن لتعزيز التضامن مع شعوبنا ، ولتوسيع الحملة العالمية لفضح الاعمال الاجرامية الصهيونية والامبريالية التي ترتكب ضد شعوبنا وضد اطفالنا ونسائنا ، وخاصة في جنوب لبنان .

مؤتمر لجنة حقوق المرأة اللبنانية
٦ ــ ٧ اذار ١٩٧٥

اعلنت رئيسة الجلسة بعد ذلك تعليق المؤتمر نظـــرا للظـــروف العصيبة التي كانت سائدة . وكان قد بقي من جدول اعمال المؤتمر نقطة واحدة وهي انتخاب الهيئة الادارية وقد ارجيء الانتخاب الـــى ٢١ اذار ١٩٧٥ .

وفي ٢١ اذار الساعة العاشرة صباحا حضرت المندوبات الى مركز اللجنة في الشياح . وزعت عليهن لوائح بأسماء المرشحات وكان عددهن ٢٥ مرشحة . جرى التصويت بالاقتراع السري اسفر عن فوز ٨عضوات اداريات ، ست عضوات رئيسات لجان، واربع عضوات ممثلات مناطق.

واعتبر اختتام المؤتمر بداية انطلاقة جديدة تعهدت بدفعها الى امام كل المندوبات بالنيابة عن فروع اللجنة كافة .

ملاحظات

من قاعة المؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية

* ٨٥ مندوبة جئن من فروع اللجنة المنتشرة في ارجاء لبنان .
* توزع المندوبات من حيث الاعمار كان على الوجه الاتي :
  — ٣٠ مندوبة بين ٢٠ و ٢٥ .
  — ٢٥ مندوبة بين ٢٥ و ٣٥ .
  — ٢٠ مندوبة بين ٣٥ و ٤٥ .
  — ١٠ مندوبات من ٤٥ وما فوق .

* اما القطاعات فقد تمثلت كما يلي :
  — ١٠ مندوبات يمثلن عاملات الصناعة .
  — ١٠ مندوبات يمثلن عاملات الزراعة .
  — ٢٠ مندوبة يمثلن المعلمات والطالبات .
  — ١٠ مندوبات يمثلن عاملات في المهن الحرة .
  — ١٠ مندوبات يمثلن الموظفات .
  — ٢٥ مندوبة يمثلن ربات الاسر .
* عند الساعة الواحدة من يوم ٦ اذار تلقت المؤتمرات بحزن عميق نبأ وفاة المناضل المرحوم معروف سعد . وقف الحضور دقيقة صمت وارسلت برقية تعزية باسم المؤتمر .
* في اليوم الثاني للمؤتمر ٧ اذار وصل عدد كبير من المندوبات بصعوبة فائقة الى قاعة الاجتماعات في الاونسكو والبعض منهن قطع مسافة ما يزيد عن ١٠ كلم مشيا على الاقدام .
* تابع اعمال المؤتمر الى جانب مندوباته ما يزيد على ٥٠ مستمعة من مختلف المنظمات والشخصيات النسائية . والجدير بالذكر هو اهتمام الحاضرات بمواضيع المؤتمر ومناقشاته مما جعلهن يشتركن بحماس بالمناقشة ويقدمن الاقتراحات البناءة .

تلقى المؤتمر برقيات تأييد وتهنئة من بعض المنظمات النسائية في بلدان عربية شقيقة وبلدان اجنبية صديقة .

قصر الاونسكو — بيروت مؤتمر لجنة حقوق المراة اللبنانية ،

يسر الاتحاد العام النسائي العربي السوري ان يعرب عن دعمه الاكيد ومؤازرته الصادقة لكل خطوة ايجابية يسفر عنها مؤتمركن في سبيل تحقيق شعارات السنة العالمية للمرأة مع تمنياتنا لكن وللمرأة العربية وللمرأةفي العالم مزيدا من التقدم والانتصارات .

رئيسة الاتحاد العام النسائي ،
بثرى كنفاني

بيروت — مؤتمر لجنة حقوق المراة اللبنانية ،

يسعد اتحاد المرأة الفلسطينية بالقاهرة تهنئة لجنتكن بمؤتمرها السابع ونتمنى للمؤتمر كل نجاح وتوفيق ونهنئكن على الدراسات التي قمتن بها لتحديد وضع المراة العاملة في الزراعة والصناعة ونتمنى لكن المزيد من التوفيق فيخدمة المراة العاملة .

رئيسة اتحاد المراة الفلسطينية ،
سميرة ابو غزالة

بيروت — مؤتمر لجنة حقوق المراة اللبنانية ،

نبارك لكن انعقاد مؤتمركن السابع يومي ٦ — ٧ اذار ١٩٧٥ تحت شعارات السنة العالمية للمرأة : مساواة — انماء — سلام .

ونحن نتمنى لمؤتمركن هذا النجاح في اعماله وتحقيق الهدف الذي اقيم من اجله وانه من المناسب جدا تتويجه بأحتفال بمناسبة الثامن من اذار يوم المرأة العالمي . راجين لكن دوام العز والازدهار . وتقبلن اخلص التمنيات .

الاتحاد العام لنساء العراق
المركز العام بغداد
منال الالوسي ،
رئيسة الاتحاد العام لنساء العراق

صديقاتنا العزيزات ،

ان رئاسة المجلس الوطني للنساء المجريات يحي بصداقة واخلاص المؤتمر الوطني السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية . وبمناسبة هذا الحدث الهام في حياة لجنتكن يؤكد المجلس دعمه لجميع مندوبات المؤتمر اللواتي يعملن بوحي شعارات هيئة الامم المتحدة : مساواة — تنمية — سلام ومن اجل مستقبل افضل .

المجلس الوطني للنساء المجريات

الى المؤتمر السابع للجنة حقوق المراة اللبنانيه ،

بيروت

ايتها الصديقات العزيزات ،

تهدي لجنة النساء السوفياتيات تحياتها القلبية وتمنياتها المخلصة للاعمال الموفقة لمندوبات المؤتمر السابع للجنة حقوق المراة اللبنانية .

ينعقد مؤتمركن في اوائل عام ١٩٧٥ الذي اعلن عام المراة العالمي.

ان الشعوب عامة تشترك في الاعمال التي تميز هذا العام ،لتأمين المساواة للمراة ، واشراكها في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية لبلادها ، وفي النضال من اجل القضاء على بؤر العدوان والحروب وبناء سلام عادم ودائم .

وتعي النساء السوفياتيات كل الوعي العمل العظيم الذي قامت به المنظمة في الظروف الصعبة للاستفزازات العسكرية المتواصلة من قبل الزمرة العسكرية الاسرائيلية .

ونحن نستنهض همة لجنتكن لتقوية الحركة النسائية في بلدكن على اساس الاهداف المشتركة في النضال من اجل مساواة المراة في العائلة والمجتمع ، وفي سبيل سعادة الاولاد ومن اجل السلم .

وتبدي النساء السوفياتيات اهتماما كبيرا للوضع المتأزم والذي يحمل خطر الانفجار في الشرق الادنى . ومع الشعب السوفياتي كله ، نطالب بأصرار ، المواصلة السريعة لعقد مؤتمر جنيف للسلام من اجل الشرق الادنى ، لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . ونعتقد ان السلام لا يتم الابالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية ، المحتلة عام ١٩٦٧ وبتأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين العربي . فالحل العادل للمعضلة الفلسطينية هو احد احجار الزاوية لحل سلمي مضمون .

باسم جميع النساء السوفياتات ، نتمنى لكن صديقاتنا العزيزات، نجاحات جديدة لعملكن الشريف . ونحن على يقين ان مؤتمركن سوف ينمي وحدة النساء اللبنانيات في سبيل النضال لمساواة المراة الحقة ، وفي سبيل السلام على الارض ، والسعادة ومستقبل زاه للاولاد .

لجنة النساء السوفياتيات

صديقاتنا العزيزات !

باسم لجنةالنساء البلغاريةوباسمي شخصيا نتقدم بأحر التمنيات واخلصها من اجل نجاح اعمال مؤتمركن .

يعقد المؤتمر في سنة المراة العالمية في الوقت الذي تتضافر جهود جميع الناس التقدميين في العالم من اجل تحقيق الاهداف المعلنة من الامم المتحدة :مساواة ــ تنمية ــ سلام .

اننا مقتنعات بأنكن لا توفرن جهدا خلال هذه السنة من اجل تقدم المراة اللبنانية ، وتحقيق مساواتها السياسية ومساهمتها النشيطة في ميادين الحياة الاجتماعية اللبنانية وفي تربية الجيل الجديد .

صديقاتنا العزيزات ،

نعلم بأن الشعب اللبناني والنساء اللبنانيات يواجهون في الوضع الراهن صعوبات كبيرة ناتجة عن الاعتداءات الاسرائيلية التي تهدد بالخطر السلم العالمي . اننا نعتقد بحزم بأن العدالة ستنتصر وبأن الحقوق العادلة والمشروعة للشعوب العربية بما فيها الشعب العربي الفلسطيني ، ستتحقق .

فلتتوطد الصداقة بين الشعبين اللبناني والبلغاري ، وبين لجنة حقوق المراة اللبنانية ولجنة النساء البلغاريات .

ايلينا لاغادينوفا

نفخر بالايدي البناءة التي تشق في حروج التوعية دروب المراة تطل على دنيا السعادة والمساواة الى الامام ايتها الاخوات المناضلات .

حلبا ــ جوليا ابو شقرا

رسالة لجنة حقوق المرأة اللبنانية
الى الاتحاد العمالي العام

حضرة رئيس واعضاء الاتحاد العمالي العام المحترمين
تحية واحتراما وبعد ،

تعلمون ولا شك ان هيئة الامم المتحدة قد اعلنت سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة ، وان هذا الاعلان جاء نتيجة لقناعة هذه الهيئة الدولية بأهمية دور المرأة ومساهمتها الفعالة في حياة الشعوب كافة .

ان لجنة حقوق المرأة اللبنانية ، التي تمثل المرأة اللبنانية بمختلف فئاتها ، تمثل بشكل خاص المرأة العاملة التي لا يقل تواجدها في اللجنة عن غيرها من الفئات .

واذا كانت المرأة في الريف قد اعطت وما زالت تعطي من كدها وراحتها وقوتها منذ ان وجدت الارض ، فهي في المدينة ، رغم حداثة الصناعة الوطنية ، يزداد تواجدها في هذا القطاع على اختلاف فروعه ازديادا مضطردا . وهكذا نجد المرأة اللبنانية العاملة تساهم بفعالية في تطوير كلا القطاعين الاساسيين في الاقتصاد الوطني : الصناعي والزراعي .

ان لجنة حقوق المرأة اللبنانية ، مع اقتناعها الكلي بوحدة المطالب العمالية للجنسين ، لا يسعها اغفال الاجحافات الاضافية اللاحقة بالمرأة ، اكانت تعمل في الصناعة ام في الزراعة . وهي على ثقة تامة بأن الاتحادالعمالي العام لا يسقط هذا الواقع ايضا من حسابه .

ان اللجنة ، انطلاقا من ذلك ، ورغبة منها في جعل سنة ١٩٧٥ سنة مكتسبات جديدة للمرأة العاملة اللبنانية ، اذ تعمل دون هوادة لرفع الحيف عن المرأة العاملة ترى في الاتحاد العمالي العام وجميع الاتحادات

والنقابات المنضمة اليه، الهيئة الصالحة للدفاع عن حقوق المرأة العاملة، وقيادة نضالها من اجل تحقيق المطالب التالية ، التي نرجو ان يدخلها الاتحاد العمالي العام في صلب برنامجه المطلبي :

١ ــ تحقيق الاجر المتساوي للعمل المتساوي ، ومنع تشغيل الاحداث تحت سن ١٦ سنة .

٢ ــ اضافة ٥٠ بالمئة على ساعات العمل الليلي وان يكون هذا العمل بالنسبة للمرأة اختياريا .

٣ ــ انشاء دور حضانة تكون بمتناول امكانيات الام العاملة .

٤ ــ منع تشغيل النساء في الاعمال المرهقة والمضرة صحيا .

٥ ــ عدم تسريح المرأة العاملة بسبب الزواج او الخطوبة .

٦ ــ تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٥٢ من قانون العمل التي تحرم توجيه الانذار بالصرف للمرأة الحامل ابتداء من الشهر الخامس للحمل ، والمادة ٥٣ التي تفرض على صاحب العمل دفع اجر المدة التي يخالف بها احكام المادة السابقة .

علما بان هذه المطالب اصبحت نافذة المفعول في اكثرية بلدان العالم، ولا يجوز ان يبقى لبنان متجاهلا لها .

كما ان هذه الاهتمامات من قبل الاتحاد العمالي العام كفيلة بجذب العاملات للانضمام الى النقابات ، والمشاركة الفعاله في النشاط النقابي وفي قيادة الاتحادات والمنظمات النقابية .

ان لجنة حقوق المرأة اللبنانية اذ ترفع الى اتحادكم هذه الرسالة، تأمل ان تلاقي اهتماما في اجتماعاتكم ، وان يصار الى تعميمها على جميع الاتحادات والنقابات صاحبة العلاقة ، وتقترح عليكم ايجاد ما ترونه مناسبا من امكانيات للتنسيق بيننا وبينكم ، من اجل تحقيق هذه المطالب، كما تأمل من جانبكم دعما واسعا لها .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

لجنة حقوق المرأة اللبنانية
بيروت في ٧ ــ ٢ ــ ١٩٧٥

في ٢١ آذار ١٩٧٥ عقدت الجلسة المتممة للمؤتمر السابع للجنة حقوق المرأة اللبنانية . انتخبت فيها الهيئة الادارية بالاقتراع السري وعدد اعضائها ثمانية :

ثريا عدره
رئيسة

ماري ثابت
نائبة رئيسة

ليندا مطر
امينة سر

ماري صعب
مسؤولة تجاه الحكومة

روز عكاوي
امينة صندوق

مارسيل حنينه
محاسبة

تيريز دبس
مستشارة

مي رعد
مستشارة

يضاف الى هذا العدد اربع ممثلات للمناطق وست مسؤولات لجان اجتماعية وثقافية .

مشاهد من احتفالات الثامن من اذار
يوم المرأة العالمي (١٩٧٥)

السيدة ثريا عدره تصطحب معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في اثناء وصوله الى قصر الاونسكو ويبدو الشيخ مهدي الصادق ، رئيس مصلحة الانعاش الاجتماعي يستقبله محييا .

يوم المرأة العالمي في قصر الاونسكو

احتفال البقاع وقد اقيم في مدينة زحلة

احتفال الجنوب وقد اقيم في مدينة النبطية